أوثان الأجداد

تحت حرارة شمس المكسيك الحارقة، وقف كاهن آزتيكي أمام أحد أهرام المكسيك الغامضة..

هتف مناديًا الإسبان المحتلين.. فواجهه بعض الجنود ومعهم القساوسة الذين جاءوا لتنصير المكسيك..

سألوه عن سبب صراخه المعترض.. فرد مغتاظًا:

– أريد أن نقيم مواجهة.. أبغيها مناظرة بين رهبان مدينتنا (مكسيكو تينوشتيتلان) وبين رهبان النصرانية.. شعبنا بدأ يُفتن بحجج قسيسيكم عن إلهكم المزعوم..

= لك هذا! اجمع كهنتكم وسنناظرهم..

بعد أيام بدأت المناظرات بين الرهبان المسيحيين ورهبان الوثنيين..

لكنها كانت مُرهِقة مُتكررة الحجج من جانب الوثنيين!

ما هي الحجة التي راحوا يذكرونها بلا ملل؟

– إن ما تقولونه هو كلام جديد، ونحن منزعجون منه –ذلك أن آباءنا: أولئك الذين كانوا قد عاشوا على هذه الأرض، لم يكن من عادتهم قط التحدث بهذا الشكل!

ثم:

– لقد كانت تلك هي عقيدة أجدادنا. إننا نحيا بفضل الآلهة. هل صار علينا الآن أن نهدم القاعدة القديمة للحياة؟

واستمرت تلك هي الحجة الرئيسية طوال المناظرة*..

هل يبدو الكلام مألوفًا بالنسبة لك كمسلم؟

نعم هو كذلك! فبرغم أن هذه الحضارة (الآزتيك) لم يكن لها أي اتصال طوال التاريخ بالإسلام أو بغيره، فقد كان ما يقولونه هو أول حجة تبادرت إلى أذهانهم كوثنيين في تلك المناظرة..

هذا مدهش!

لماذا؟!

لأن تلك الحجج –بالحرف– مذكورة في القرآن الكريم عدة مرات من جانب الوثنيين!

وثنيي فرعون ووثنيي قريش:

(وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئًا ولا يهتدون) المائدة:**104**

(قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الأرض وما نحن لكما بمؤمنين) يونس:78

(وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون) البقرة:**170**

(وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا أو لو كان الشيطان يدعوهم إلى عذاب السعير) لقمان:**21**

(قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمَّة وإنا على آثارهم مهتدون) الزخرف:22

---

* تزفيتان تودوروف. فتح أمريكا (ترجمة بشير السباعي):**90**

تأمل التطابق الحرفي في بعض الكلمات! تطابق مذهل!

ألا يستدعي هذا في عقلك آية معينة لا مفر من تأملها في هذا الموقف؛ ألا وهي:

(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) الملك:**14**

إن هذه الآية معبرة جدًا عن هذا الموقف: سؤال حاسم من رب العالمين الذي يعلم حجج الوثنيين مقدمًا، ولو كان هؤلاء الكهنة المنصّرين أصحاب عقل وعلم بالقرآن –لآمنوا به فورًا بلا إبطاء اثر انتهاء تلك المناظرة!

تخيل أن تذهب إلى كوكب آخر فيه بشر خرجوا من الأرض وقد غابوا عن الحضارة منذ عشرة آلاف عام؛ فتجدهم يواجهونك بنفس الكلام الذي ذكر ربك أنهم سيقولونه بالحرف!

نعم! إنها خبرة الخالق سبحانه و تعالى بالبشر المخلوقين وما يناسبهم –ولا خبير بالبشر إلا إياه.

إن أقررنا هذا المبدأ القرآني وآمنا به حقًا –فلابد أن نتعجب بشدّة من تهافت البعض على الاجتهاد في صنع أنظمة وضعية تخالف الشريعة كليًّا، ولا تستلهم بنيانها مما كان عليه وطن المسلمين في العهدين النديين: النبوي والراشدي!

وإن استقصيت وراء السبب في هذا الابتعاد، واجهتك ذات الحجة الوثنية من أتباع تلك الأنظمة التي يعيش العالم في كنفها حاليًا: من ملكيات إلى ديمقراطيات –ستجدهم يقولون لك أن تلك الأنظمة المعاصرة هي ما وجدوا عليها آباءهم؛ فهي الأفضل والأنسب، وهي التي تواطأ التاريخ الحديث على إقرارها!

وإن كانت الملكية التقليدية والديكتاتورية يسير على العاقل الحر ذمهما بلا جهد كبير –فالديمقراطية هي ممدوحة الأغلبية المعاصرة. وإن سألت أغلبهم هل سبب تبنيها هو استقراء عميق أم هو نقل عن الآباء وجدت أن الأمر في حقيقته لا يعدو كونه إيمانًا بتراث الآباء المعاصرين في مدح هذا النظام واعتباره النسق

الأسمى للحكم، رغم أنهم إن تعمقوا في أسسه الواقعية المعاصرة لوجدوه لا يخرج عن نطاق (الملك الجبري) هو الآخر!

ومقابل هؤلاء –لابد أن تجد مُقدّسي أنظمة الحكم التي تلت عهد الراشدين، والتي لم يعب أغلبها كونها ملكية فقط؛ بل كثيرًا ما زاد على ذلك جمعها لمساوئ الحكم العسكري للمجتمع بالحديد والنار. وما سبب تمسكهم أو مدحهم لتلك الأنظمة –إلا حجة: أنها هي ما وجدنا عليه آباءنا!

هكذا أضحت تلك الأنظمة الوضعية الحديثة المخالفة للشريعة، ومعها الأنظمة التاريخية السالفة المنحرفة عن سبيل الخلفاء الأربعة، أوثانًا عند البعض يرفض تحطيمها أو المساس بها تعديلًا أو هدمًا!

وبهذا نفتتح هذا الكتاب –بمحاولة للتحرر من أسر حجة (هذا ما وجدنا عليه آباءنا). ساعين للتعرف أكثر في البداية على أقوى الأنظمة المعاصرة تأثيرًا في نفوس التوّاقين للحرية الوردية، ألا وهو النظام الديمقراطي، والاجتهاد في الإجابة على السؤال المصيري: هل هذا النظام بظروفنا الحالية كأمة مسلمة –هو الأصلح لنا فعلًا أم لا؟!

ثم نثني بعد ذلك بالغوص في وصف الوطن والدولة والمجتمع المنشودين على هيئة عصر الخلفاء الراشدين في محاكاة لهم –وما الذي ينبغي علينا نزعه من نفوسنا انتزاعًا من جاهليات مختلفة كالعرقية أو القومية أو غيرها، ثم التعليم المطلوب لزرع تلك الأمور في نفوس النشئ المنشود كجيل فاتح..

وننتقل بعد ذلك إلى تحديد تصور للعالم الخارجي، وموضع هذه الأمة من الكون، وأعدائها ومراتبهم في العداوة، ومخاطر عدم تصور هذه الرؤى جيدًا؛ مع الاستنامة للتصورات المخملية الوهمية عن الكرة الأرضية الإنسانوية الوديعة!

في الجزء الأخير نتحدث عن الفن ودوره الكبير المطلوب في نقل الأفكار الصلبة الجامدة إلى المجتمع بصورة تزرع في اللاوعي تماسكًا فكريًّا وعقائديًّا –ليحميه، من التأثر بالدعاوى المضادة عقائديًّا..

وبداخل الكتاب مرور سريع مختصر على بعض مقترحات بناء دولة حديثة على الطراز الراشدي؛ والتي جاءت على هيئة مجموعة من العناوين الكبرى لا تُطيل في التفصيل، تاركة المبالغة في نسج حبكة النظام المنشود إلى الاجتهادات الواسعة المتغيرة، والتي نأمل أن تشترك عصبة صالحة في إخراجها إلى الوجود يومًا ما بإذن الله..

***

إذن فهذا الكتاب لا يصنع دستورًا ثابتًا متجمدًا للحكم ولا أيديولوجيا ولا إسلاموطوبيا؛ فالدستور لا محل له أبدًا في دولة الإسلام بالمعنى المتعارف عليه كعقد إجتماعي لا تجوز مخالفته أبدًا –حيث أنه لا يوجد مرجع نهائي للمسلمين جميعًا إلا القرآن والسنَّة..
وإن كان صحيحًا ضرورة بناء دولة مؤسسات حديثة، مقتدين في ذلك بصنيع الفاروق رضي الله عنه مُدخِل نظام الدواوين الفارسية بعد اتساع حجم مسئوليات الدولة عن مقدرات النماذج البسيطة للحكم –إلا أن الحفاظ على عدم تقديس وتثبيت تلك التفاصيل وبعض العناوين العامة الاجتهادية –هو ضرورة كي يستمر العقد الذي ينظم دور هذه المؤسسات مجرد قانون لا ينتقل أبدًا لموضع التقديس..

لابد أن يفهم القارئ الكريم أن كلامي عن هذه القواعد والعناوين المذكورة في جزئية الدولة جاءت على أساس المطالبة بتضمينها في البرامج السياسية كقوانين متغيرة: أشبه بقوانين إدارة المرور أو قوانين إدارة الإسكان.. لا أطالب أبدًا أن تأخذ شكلًا دستوريًا يحمل مفهومًا إلهيًا، كما هو حادث في الأنظمة الملكية الدستورية أو الديمقراطية..

فهذا الكتاب مجرد تصور قد يمكن صياغة بعض أجزائه في شكل قوانين وقواعد سياسية، وأجزاء أخرى في شكل مفاهيم إجتماعية.. لكنه ليس دستورًا مقترحًا وليس مقدسًا.. وستكون حماقة لا تغتفر إن ادعيت أن هذا الذي أعرضه هو (شكل الدولة) في الإسلام.. هكذا بإطلاق وجزم!

ما هذا الكتاب إلا مجرد محاولة لصنع تصور لهذا الوطن الأعظم..

وطن الراشدين..

سائلًا المولى التوفيق والسداد، إن كان في هذا الكتاب خير ومصلحة للأمة..

الباب الأول : عصر الممالك الجبرية

القسم الأول:

شعوب الديمقراطية ونخبتها

(1) ما بعد المُلك الجبري؟

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكًا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت"(حسن:لفظ مسند الإمام أحمد)

***

إن المراحل التي حددها الرسول عليه الصلاة و السلام في حديثه عن الأمة واضحة[1]: مرحلة النبوة، ثم مرحلة الخلافة الراشدة؛ وقد خُتمت بصعود مرحلة الملك العَضوض: الذي بدأ بعهد الملكية الأموية.. ثم مرحلة المُلك الجبري: الذي قد يكون نهاية عصر الملكية في عموم المسلمين وبداية غلبة عصر الحكام الجبارين المفروضين على المسلمين بشكل آخر غير الأسلوب الملكي المتعارف عليه تاريخيًا.. تليها مرحلة الخلافة الأخيرة الختامية..

وإن كانت الديكتاتورية الغاشمة واضحة الانتماء إلى الملك الجبري؛ فإن السؤال المشكل الحقيقي هو: هل تلك الديمقراطية التي تطبقها بعض أقطار العالم الإسلامي حاليًا، والتي تسعى لتطبيقها أقطار أخرى –بعيدة هي الأخرى عن الملك الجبري؟

وحيث أن الديمقراطية صارت الأمل عند كثير من الحالمين بالحرية في الأمة؛ فهل يمكن في ظلالها أن نتجاوز المُلك الجبري؟ هل يمكن أن يصبح بمقدور المسلمين اختيار حكامهم بحرية إن تبنوها؟

هل حققت الديمقراطية ذلك في التجارب السابقة للدول الصغرى حتى تحققه للمسلمين؟

إن تفكرنا فسنجد الإجابة مؤلمة قليلًا –فالحقيقة أن المسلمين لازال قرار اختيار حكامهم مربوطًا بأيدي القوى العالمية الحاكمة. لكنها فقط تُنوِّع وسائل اختيار الحكام المفروضين؛ فبدلًا من توكيل اختيار الحاكم الجديد إلى جماعة مغلقة، تقوم بوظيفة حماية أسس العلمانية والمصالح الغربية، والتي غالبًا ما تكون الجيوش الحديثة العاملة –بدلًا من ذلك؛ فإنها تترك الشعب يختار حاكمه بنفسه، لكن بعد توجيهه للانتقاء من وسط ثلة محدودة محددة مسبقًا يمكن التحكم في اختيارها إما بالتهديدات العسكرية السرية، أو غيرها من الوسائل المتعددة.. ثم يجيء لاحقًا استخدام وسائل الاعلام بكثافة لتضليل الشعب وتوجيهه إلى مسار معين ليختار ما تريده القوى العالمية، أو من يمكنها على الأقل التفاهم معه.

إن أكثر الأقطار الإسلامية ديمقراطيةً، إن تأملت حال شعوبها بأبسط معيار رئيسي لنجاح ديمقراطيتها المزعومة، ألا وهو اختيارها لحكامها بحرية تامة بلا منغصات –فستجد أنها تعيش كذبة كبرى، أولها تصديقُ أنها حرة في اختيار من تشاء! وحرة في التحرك نحو المسار الأممي والنهضوي الذي تريد!

حقيقة لا تُنكَر أن الحريات في النظام الديمقراطي أمتن وأكثر إبهارًا؛ لكنها تظل حريات الكلام والأفعال غير المؤثرة –لا حريات السياسات القوية والأفعال التي تبني الأمم حقًّا وتُخرجها من تبعيتها وذُلها!

فهل بمقدور تلك الشعوب التي ارتضت الديمقراطية بهيئتها الحالية، والتي تعمل جيوشها كجماعات وظيفية لخدمة الهيمنة، هل بمقدورها أن تختار حاكمًا يطالب بتخصيب اليورانيوم لصنع قنابل نووية –دون تحرك دولي يتلوه عقابٌ صارم؟

ومن أول جهة داخلية ستمنع اختيار مثل هذا الحاكم؟

هل بمقدور تلك الشعوب أن تختار حاكمًا يطالب بالتوسع في صناعة السلاح الثقيل: كالدبابات المتطورة والطائرات القتالية؛ بلا حدود ولا مراقبة –دون تحرك دولي يتلوه عقابٌ صارم؟

ومن أول جهة داخلية ستمنع اختيار مثل هذا الحاكم؟

هل بمقدور تلك الشعوب أن تختار حاكمًا يطالب بالخروجِ نهائيًا بصورة جادة من المنظومة المالية العالمية –دون تحرك دولي يتلوه عقابٌ صارم؟

ومن أول جهة داخلية ستمنع اختيار مثل هذا الحاكم؟

هل بمقدور تلك الشعوب أن تختار حاكمًا يطالب بإعلان دعم قضايا الجهاد العالمي ضد المحتلين المغتصبين –دون تحرك دولي يتلوه عقابٌ صارم؟

ومن أول جهة داخلية ستمنع اختيار مثل هذا الحاكم؟

إذا كانت لن تستطيع –فأي حرية إذن تلك التي حصل عليها المسلمون في ظل الأنظمة الديمقراطية؟!

بوضع هذه القيود والعراقيل، صار ممكنًا ضبط النغمة ابتداءً من قبل الترشح، وهي الميزة التي لا تتوفر في النظام الديكتاتوري الذي قد يمتلك بعضًا من الاستقلالية والسيادة، وهو ما يمكِّن الحاكم إلى حد ما من تغيير ميوله وأهوائه خلال أوان سيادته؛ فيصنع مشكلة يُبذَل الجهد لاحتوائها: كما جرى قبلًا مع باكستان العسكرية الديكتاتورية، والتي حصلت على القنبلة النووية في نهاية التسعينيات؛ مرورًا بعراق صدام.. وكما يجري حاليًا مع ديكتاتور كوريا الشمالية..

لكن حتى باكستان هذه لم تسلم! فلقد تحولت باكستان بعد ذلك، على يد أمريكا، القائدة المعاصرة للعرق التاريخي الغربي[2]، إلى عِبرةٍ وأمثولةٍ للشعوب المارقة، التي تجرؤ على صنع هذا الانحراف اليسير عن النظام العالمي، مستغلة هنة رقابية أو ضعف للتواجد الغربي داخل المؤسسات القوية في الدولة؛ فصارت حاليًا مرتعًا لطائراتها، تقصف بها من تشاء أينما تشاء وقتما تشاء على أرض باكستان! وصارت الدولة مُحتلة المؤسسات، فاقدة السيادة، مقهورة الإرادة، مرغمة الأنف، مجرورة بطوق الهيمنة الغليظ؛ بل تُشرِك جندها

بهمَّةٍ مع الأسياد الجدد في قمع كل من يتمرد على الأمريكان من شعبها –كل هذا ومشروعها النووي كان بعيدًا أصلًا عن مجال تهديد إسرائيل!

إن أمريكا لم تضع يدها على الأسلحة النووية الباكستانية فقط؛ إنما وضعت يدها على الدولة بأكملها، حكومة وجيشًا وشعبًا!

فإن كان هذا المصير الأسود هو مآل الدولة الديكتاتورية المارقة؛ فما بالك بنظام فيه انتخابات صريحة يقوم المرشح للحكم فيها بالمطالبة –ابتداءً– بالمروق من الهيمنة وصناعة سلاحه وسيادته مهما هددت من سيادة الآخرين؟!

أم تراه يضطر لإخفاء هذا وإبطانه –فيضطر لخداع شعبه قبل خداع الغرب كي يصل إلى الحكم؟!

نعم! لم يحصل المسلمون الديمقراطيون على حرية حقيقية يمكنها صنع تهديد مؤثر.. فليعترضوا وليتكلموا كثيرًا بلا توقف.. لا مشكلة!

ولترصد الأجهزة الأمنية كلام المعارضين المتحدثين وفِعالهم طويلًا بلا توقف –لامشكلة!

وليتأخر التدخل الأمني الغاشم إلى وقت متأخر، على خلاف الأنظمة الديكتاتورية –لا مشكلة كذلك!

لكن إن تجاوزوا يومًا حدود الواقع الديمقراطي، الذي رسمه لهم الآخر العالمي؛ فالعقاب معروف جيدًا! وبالدعاية تكون البداية؛ بالإعلام: الوسيلة الأمنية الأولية للنظام الديمقراطي!

بل لا نبالغ إن نبهنا عن كونها في البلدان الكبرى –الوسيلة الرئيسية للأمن السياسي!

ستتحرك جحافل الإعلاميين.. ستضرب بقسوة كل من تجاوز الحدود المرسومة؛ فإن لم يرضخ المتمرد، سهل عزله مجتمعيًا، سواء عن المجتمع الدولي في حالة قمع الدول، أو المجتمع الإنساني الداخلي في حالة قمع الجماعات والأفراد بواسطة الدولة الحاضنة لهم –وتلك المعالجة قد تشتد، إن أبدى المتمرد عنادًا صلبًا، حتى تصل إلى ما يبدأ به النظام الشمولي المعتاد: القمع العسكري!

ذلك الطيف الواسع من ألوان القمع المُنظَّم: بدايةً من غير الظاهر نهايةً بالواضح الصريح –يجعل الأنظمة الديمقراطية أكثر مهارةً في إنهاء التمردات المخالفة، بامتلاكها وسائل أكثر شعبية من الحيل القمعية الشمولية المباشرة التي تتبناها أنظمة ضيقة الأفق، عجولة في حصد الثمار!

أضف إلى هذا حيلًا أخرى في إجراءات النظام نفسه، والتي وإن كانت متفاوتة الحدوث من مكان ديمقراطي لآخر–إلا أن وقوعها في كبرى الديمقراطيات العالمية سابقًا يثير المزيد من الشكوك والتساؤلات؛ كالتلاعب في آلية الانتخابات نفسها بحيلٍ يتعسر رصدها!

خذ –كمثال– ذلك الحادث الذي جرى في الانتخابات الأمريكية[3] التي نجح فيها بوش الابن –حيث تلاعب الجمهوريون بقواعد بيانات المواطنين، بحيل إلكترونية تُبطل أصوات الآلاف من الفئات المشهورة بمعاداة حزبهم!

فالأقليات المناوئة كالسود مثلًا، والتي يشتهر عنها مناصرة الديمقراطيين؛ تم استبعاد جزء منها بحيل شديدة الالتفاف والمناورة، استُخدِم خلالها المال والعلاقات المريبة لصنع تفوق كاذب في الأصوات للجمهوريين!

جريج بالاست –الصحفي الذي تحرى عن الأمر وفضحه– صرخ في كل مكان باكتشافه المثير.. وكتب مؤلفًا عنه متخيِّرًا له عنوانًا موفقًا: أفضل ديمقراطية يمكن للمال شراءها!

الحيلة ببساطة تبدأ –مثلًا– مع المواطن الأسود (جون)، والذي قام بالوقوع في مخالفة سير بداخل ولاية مجاورة لموطنه –تلك المخالفة هي (جنحة) ليست مؤثرة عليه تصويتيًّا.. والقانون يعطيه الحق في التصويت..

لكن عند التصويت يُفاجأ (جون) بمنع صوته من الاحتساب! وإن استفسر يجد الخطأ (غير المقصود) الذي حدث من (البعض المجهول) قد حوَّل الجنحة إلى جناية يمنع القانون صاحبها من التصويت!

كيف؟ متى؟ ولماذا؟!

ربما حدث خطأ ما يا سيدي! الانتخابات القادمة كثيرة!

أما المفاجأة التي وجدها بالاست–فقد كانت عند اطلاعه على إحصاءات المشهد من أعلى، واكتشاف أن كافة من حدث معهم هذا الخطأ (غير المقصود) في هذه الولاية كانوا من السود.. والسود فقط!

قام بتتبع مسار الشركة المبرمجة لقاعدة البيانات المعيوبة تلك؛ فوجدها مرتبطة بالجمهوريين! ومن هنا بدأت سلسلة اكتشافات، واحدة تلو الأخرى –أظهرت له ذلك التلاعب الذي تم في الآلية..

كان هذا مثالًا من عشرات الأمثلة الأخرى –لكن لماذا يصمت الديمقراطيون هناك؟ هل هم مجرد حمائم؟

كلا! ليسوا كذلك قطعًا.. لم يجد الرجل تفسيرًا لصمتهم سوى قيامهم بأعمال مماثلة في أماكن أخرى لم تقع عليها عيناه!

نعم! هذه انتخابات ديمقراطية حرة في أكبر دول العالم المعاصر! لا ينفك المتنافسون الكبار فيها يهتبلون كل فرصة للتلاعب متى ضمنوا الخفاء! فلابد من الحرص على ألا يبدو هذا التلاعب مستفزًّا غبيًا!

وبهذا يعيش الشعب الأمريكي سعيدًا في ظلال التنافس الديمقراطي الشريف!

لكن، من الذي يختار حكام المسلمين في الأنظمة الديمقراطية حقًّا؟

الذي يختارهم ويصطفيهم هو مجلس للشورى، يرأسه القطب الأكبر، الأوحد حاليًا، ويضم الجماعة الوظيفية[4] الأقدر على حفظ مصالح ذاك القطب بقوة السلاح، سواء كانت جيشًا –وهو الأغلب– أو قبيلة كبرى أو ما ماثلهما في القدرة، ثم بعد ذلك يجيء مقعد العضو المُتغيِّر (بحسب الإرادة الشعبية الموجَّهة!) –وهذا العضو الأخير هو الحاكم الديمقراطي الداخلي!

هكذا يصير أقلهم فعالية هو العضو الثالث –فهو فرد مؤقت ليس له قدرة حقيقية على التحرك خارج حدود الواقع المرسوم.. وسيظل موقفه هشًّا، ما لم يقم بصنع معجزة نادرة الحدوث، تتمثل في إقناع الجماعة

الوظيفية المُشاركة، والتي هي حامية الهيمنة ومصالح القطب الأكبر–يقوم بإقناعها أن تتبعه إلى النهاية، مهما كانت قسوة التضحيات.. وحتى لو صارت نهاية هتلرية!

لهذا حافظت لجان الفرز الأوَّلي لاختيار المرشحين في انتخابات مصر 2012، على عدم دخول مرشح ذكي خطير كحازم أبو إسماعيل، بما كان له وقتها من شعبية جارفة، ومهارة فذة في مخاطبة الجماهير، وقدرة بلاغية متميزة تستثير عواطف الشعب، وهي الصفات التي قد تساعده جدًّا في صنع مستقبل سياسي شعبي، يهدد بعنف حصص باقي المشاركين في المجلس الحاكم!

إن أمريكا تكره الحكام ذوي الشعبية مهما كان حجم ولائهم لها؛ فمنهجها هو ضرورة إشعار الحاكم التابع لها بتهديد دائم من ورقة بديلة، تمتلكها في أيديها أيضًا –وهو التهديد الذي قد يدفعه دفعًا للمقاتلة من أجل نيل الرضى الدائم بالتزلف المستمر..

وكذلك، فالاستفادة من التجارب السيئة في الماضي: من خصوصيات منهجها الإمبريالي الموروث.. وهذا ظاهرٌ في رفضها لدخول مرشح ذي توجه مخيف إلى المجلس الحاكم، ومكافحتها لولوج أي تهديد خطير على ثبات معادلة الحكم أصلًا –فذكرى هتلر وأيندي وشافيز ولومومبا الذين قدموا بصناديق الديمقرطية لاتزال تؤرِّقها؛ ولن تقبل بمغامرة صناديق مجهولة الهوية المنتصرة، خاصةً في بلادٍ محورية كمصر وسوريا والأردن.. وهي بلاد فوق ما لها من أهمية عالمية مركَّبة، فإنَّ التزامها الرئيسي يتمثَّل في تأمين الحماية للدولة الصهيونية..

أما حاكمٌ ذو شعبية، ونزعة استقلالية، وعداوة للفروض الأمريكية –فهو بلاء شديد وخطر لابد من منعه مبكرًاً ما أمكن!

يحضرنا هنا للاستئناس مقولة جون ستيوارت، المذيع الأمريكي الساخر الأشهر، والذي كان صادقًا لدرجة الفجاجة في تعليقه على ترشُّح حازم أبو إسماعيل وصعود الإسلاميين للرئاسة في انتخابات 2012:

"إننا نريد للديمقراطية أن تزدهر هناك طالما كانت من النوع الذي نختاره، كما تعلمون: النوع الجيد.. النوع الذي يختارون فيه رجالًا يحبوننا! نحن نريد للديمقراطية أن تزدهر طالما أن ثمارها لن تسبب لنا الإسهال"![4]

برغم طابعه الساخر، وموقفه غير الرسمي، لكنه لخص الأمر بكل صدق وصراحة!

كلامه لم يكن مزاحًا بإطلاق –كما يعلم كل من يتابعه!

ولن نحتاج لذكر مثال خارجي على عموم هذا الفكر أوضح من فوز الساندينيستيين بانتخابات نيكاراجوا لعام 1984، والتي اعترف بنزاهتها العالم كله،حتى ألد أعدائهم من المتحمسين للأفعال الأمريكية الريجانية المتغطرسة!

فماذا كان رد أمريكا، نموذج الليبرالية والديمقراطية الأكبر؟

لقد فاجأت الجميع برفضها لهذه الانتخابات الديمقراطية النظيفة؛ ثم تدخلت بكل ثقلها لدعم الكونترا العميلة للوصول إلى الحكم فوق جثث المنتصرين الشرعيين!

والسبب معروف: يسارية توجهات الساندينيستيين المعادية بصدق لأمريكا؛ حتى إن اسم حركتهم مشتقٌ من أوغستو ساندينو الذي قاد ثورة ضد الأمريكان في الثلاثينات –فكيف توافق أمريكا لهؤلاء بالقدوم إلى الحكم؟!

فلتسقط الديمقراطية في هذه الحالة طبعًا!

وأقرب من هذا الأمر، مكانًا وزمانًا: انتخابات فلسطين الديمقراطية، والتي رفضت أمريكا الاعتراف بها – بسبب فوز حركة إسلامية كحماس بنصيب وافر من الأصوات..

هذه هي العقلية الأمريكية خاصة، والإمبريالية المنتمية للعرق التاريخي الغربي عامةً –ثابتة كما هي منذ عقود.. فمن أوقعه حظه العاثر في خانة التصنيف كمتطرف لا يقبل التدجين، يلزم عرقلته وعدم الاعتراف به، بل قد يلزم عقاب الشعب الذي انتخبه!

بعد كل هذا نتساءل: أليس هذا نظامًا ملكيًّا؟

نعم هو كذلك إن حكمنا على الجوهر والمضمون لا على المظهر!

فإن كانت الملكية يمكن تلخيص فلسفتها في كونها (نظام يحفظ مصالح طبقة نخبوية أرستقراطية، تُجبِرُ الشعب قهرًا على حكام مفروضين عليه من داخل تلك الطبقة، وتثبِّت أركان النظام في الأرض باستبعاد الخيار الشعبي الحقيقي عن طريق تضليله دائمًا بفكرة الحق الميراثي الإلهي)؛ فالديمقراطية المعاصرة الحالية، والمشتبكة بالنظام العالمي رغمًا عن الجميع هي في جوهرها نفس النظام الملكي لكن بآليات مختلفة –فقط تغيرت قواعد اللعبة ووسائِل اختيار المَلك الجبري؛ فبدلًا من ملك محدد، مفروض قهرًا بأسنَّة الرماح –أصبح ملكًا محددًا، مفروضًا بعقول المغيبين!

وتزيد الهيمنة الاستعمارية من الأمر سوءًا، فالنخبة الموجودة في هذا النوع من الملكية الجديدة تكون (مجلس الشورى العالمي) المذكور سابقًا، لا مجرد طبقة ديكتاتورية داخلية!

تختلف فقط في كون شعوب في هذا النظام المُخادِع تختار حاكمها بأسلوب يوحى أنها حرة، لا حجر على اختياراتها..

وليس هذا مُقتصِرًا فقط على الشعوب المُهيمَن عليها، في إطار الصراع العالمي –بل يَمتد هذا العيب إلى شعوب الدول المهيمِنة نفسها!

يظهر هذا جليًّا في مئات الكتابات الغربية التي تحاول كشف هذا الخداع الديمقراطي، على المستوى الأممي وعلى المستوى الداخلي لكل شعب من الشعوب الغربية!

ومن هذه الكتابات مؤلفات نعوم شومسكي، الذي لخص فلسفة الخداع الديمقراطي بعبارته الجامعة عن (الطريقة الأكثر فعالية للحد من الديمقراطية) ألا وهي "نقل عملية اتخاذ القرار من الميدان الشعبي إلى المؤسسات غير الخاضعة للمحاسبة؛ كالملوك والأمراء، والطبقات الكهنوتية المنغلقة، والعُصب العسكرية المسيطرة على الحكومة إثر انقلاب، والديكتاتوريات الحزبية، أو الشركات الحديثة"![6]

يستخدم شومسكي هنا تعبيرًا مُخففًا جدًّا: الحد من الديمقراطية! لكن الحقيقة أنها ديكتاتورية مُقنَّعة، ملكية جبرية جديدة متفوِّقة فقط بالخداع والإبهار الوسائلي والمجتمعي –ملكية جبرية مفروضة على شعوب الغرب بواسطة نُخب حاكمة، ومفروضة على ديمقراطيات الشرق (أنظمة وشعوبًا) بواسطة ذات النُخَب!

وتلك الأنظمة الغربية اسمها ديمقراطية لأنها، وبعبارة الفيلسوف الفرنسي رانسيير "الاسم التقليدي لأنظمة تلك المجموعة من الدول" **لكن الحقيقة أنه** "داخليًّا في تلك الدول يكون الديمقراطيون هم الأعداء الحقيقيون!"[7].

هكذا تكونت في الغرب شعوب تظن أنها تختار من تشاء بحرية في إطار الديمقراطية الشكلية، والتي لا تؤمن بجوهرها النخب الحاكمة!

ويراقبهم في الشرق شعوب حالمة سطحية، تظن أنها بمحاكاة نظام الغرب الديمقراطي –ستختار بحرية من تشاء!

شعوب الشرق هذه، بل شعوب العالم الثالث بأكلمه –تكون في المعتاد أشد حماسةً وتعصبًا لهذا النظام من شعوب العالم الأول، الشعوب الديمقراطية نفسها!

يقول خوزية نُن السياسي المثقف، ووزير الثقافة الأرجنتيني الأسبق، تعليقًا على هذه الظاهرة "من المثير للسخرية أن هذا الموضوع (صِحَّة النظام الديمقراطي) مفتوح للنقاش والجدال في (العالم الأول) أكثر من عندنا!

هناك أسباب عديدة لهذا بالطبع، فكافة الأنظمة السياسية الحالية يتم مقارنتها مباشرة بالنظام الديكتاتوري العسكري!"[8]

إما الديمقراطية، أو الديكتاتورية العسكرية! لا حل وسط!

فالفكرة العامة المنتشرة والمسيطرة بعنف على الوعي الشعبي هي "الفكرة النيوليبرالية القائلة بأنه لا يوجد أي بديل للديمقراطية" **طبعًا مع عدم الغفلة أنه** "السبب الأهم من كل ذلك، والذي لا يجب نسيانه، هو أنه بناءً على تاريخ بلادنا السياسي، فإن الأفكار الاجتماعية للاتينيين الأمريكان تقليديًّا ركزت على الأنظمة القمعيَّة الأوليجاركية (الأقليات النخبوية الغنية)، والنظرية الشعبية المواجهة لها -بينما لم تركِّز على فحص الأنظمة الديمقراطية"![9]

فالكل يطالب بالمجهول الغائب عن المجتمع -والذي يظن الحالمون من شعوب العالم الثالث والشرق أنه المنقذ الوحيد لهم في مواجهة الديكتاتوريات المختلفة، مؤمنين بأنه النظام الوحيد الذي سيجعلهم يحكمون بالفعل ليحددوا مصير الأمة، بدلًا من النخب السياسية المتعالية!

بينما في الحقيقة، النظرية المهيمنة في عقول غالب المثقفين، حتى في واحدة من أعرق ديمقراطيات الغرب، ألا وهي الديمقراطية الفرنسية -تؤمن تمامًا أن كافة الشعوب لا يمكن الثقة في اختياراتها لأن أفرادها "يفكرون في الشؤون الوطنية العامة كما لو أنهم يفكرون في التسوق لشراء عطورهم!"**وهو أمر غير مقبول طبعًا وهي** "أزمة الديمقراطية Democratic catastrophe" **التي ينبغي معالجتها![10]**

عن تلك الشعوب التي لا يمكن الثقة في اختياراتها، والتي -بالتالي- يكون حتميًّا التلاعُب بها، يتحدث إدوارد بيرنز، أبو علوم العلاقات العامة، في افتتاحية كتابه الأشهر (بروباجاندا) بالحديث الآتي عن الشعب الأمريكي بالذات:

"إن التلاعب الواعي الذكي بعادات وآراء الجماهير هو عنصر هام في المجتمع الديمقراطي، وهؤلاء المتلاعبون بالميكانيزمات الخفية للمجتمع يكوِّنون حكومة خفية، وهذه الحكومة هي القوة المسيطرة الحقيقية في المجتمع.

نحن محكومون!

لقد تشكلت عقولنا، وتقررت أذواقنا، وخُمِّنت لنا أفكارنا، بواسطة رجال لم نسمع عنهم قبلًا!

وهذه هي النتيجة المنطقية للطريقة التي يُدار بها مجتمعنا الديمقراطي..

نحن مُهيمنٌ علينا بواسطة قلة ضئيلة من الأشخاص.. هم المجموعة الفاهمة لعقليات الجماهير وأنماطها الاجتماعية؛ وتلك القلة هي من بيدها الحبال التي تتحكم في عامة العقول"[11]

هذه القلة الفاهمة هي من يطلق عليها "الأقلية الذكية"، والتي ينبغي عليها الاستفادة من علوم (البروباجندا:الدعاية الإعلامية) بصورة دائمة ومنهجية!

وما فائدة هذا التلاعب من وجهة نظره؟!

فائدته أن تقوم الجماهير ب"إلقاء قوتها في الاتجاه المرغوب".. **أي تنفيذ توجهات سياسة الدولة التي شكلتها نخبة محدودة أو (أقلية ذكية) لكن بطريقة توحي لها –كجماهير– أنها تختار بحرية!**

ومثل بيرنز آمن عراب فكر المحافظين الجدد، الفيلسوف (ليو ستراوس)، بضرورة تحكُّم هذه الأقلية الفاهمة وتسييرها الجماهير حتى لو بال(أكاذيب النبيلة)!

الكذبة النبيلة التي تروجها النخبة الحاكمة حقًّا وسط المجتمع المُسيَّر– هي فكرة أفلاطونية قديمة، والتبرير لها مفهوم جدًّا، فالكذب هنا جرى كي تتحقق الأهداف السامية النبيلة، كأنها التطبيق العملي لمقولة بولس الطرسوسي صاحب العبارة الإنجيلية الشهيرة "إذا كان مجد الله يزداد بكذبي، فعلام يلومني البعض كخاطئ؟!"![12]

هكذا فإن من وصفناهم سابقًا بمجلس شورى الحكم العالمي يستحلون التلاعب في عقول وتوجهات شعوبهم أولًا، ثم شعوب الأمم التابعة ثانيًا!

فترفرف حمامة السعادة الديمقراطية فوق الجميع، ويؤمن كل شعب من هؤلاء أنه حر مستقل في قراراته!

لقد استخدمت (النخبة الحاكمة للشعوب/مجلس الشورى العالمي) كافة وسائل الخداع الممكنة لجعلها مُسيَّرة لا مُخيَّرة.. لماذا؟

لتنفيذ "الغرض النبيل" طبعًا، والذي يتمثَّل في بقاء هذا المجلس العالمي الذي يقود العالم كما هو بلا تهديد!

هكذا تصبح الديمقراطية مُلكًا جبريًّا آخر؛ أقل قمعًا في الظاهر، لكنه أكثر بريقًا وخداعًا..

وهي فنٌ حقيقي يذهل الأبصار بأدواته الإعلامية والسينمائية والأدبية المبهرة.. فنٌ يعمي الأعين الزائغة عن رؤية الطغمة القبيحة دودية الهيئة؛ عنكبوتية الأذرع.. فنٌ يغطي الطغمة القابعة تحت خشبة مسرح الفنون الجميلة تُحرِّك عرائسها الإعلامية والسياسية بكل هدوء..

ملك جبري، تركيبته تعتمد على الخداع لا القهر، كوسيلة رئيسية للتمكُّن والتحكُّم..

لكن كيف يتم استبدال (المُلك الجبري القمعي) بال(مُلك الجبري الديمقراطي)؟

بتفعيل دور الإعلام الذكي..

فإذا كانت الأجهزة الأمنية هي جهاز الترشيد الرئيسي في المُلك القمعي؛ فالإعلام هو بديلها في المُلك الديمقراطي..

ولا يمكن فهم الديمقراطية حقًّا إلا بفهم دور الإعلام بداخلها، لأنه أعظم وسائل الاتصال الجماهيري التي تجعل الأمة تُستعبد طواعيةً، والتي يقول هربرت ماركوز عن دورها: "لا تلقى وسائل الاتصال الجماهيري عناءً يذكر في تحويل بعض المصالح الخاصة المحددة إلى مصالح مفترضة لكل البشر من ذوي الحس السليم، وهكذا تصبح حاجات المجتمع السياسية صبوات وحاجات فردية تساعد تلبيتها على سير الشؤون العامة وعلى تقدم الصالح العام، ويبدو كل شيء وكأنه تعبير أمثل عن عين العقل"[13]!

وسنحاول عرض سريع موجز جدًا لبعض الحيل والاستراتيجيات المستخدمة لإلهاء الشعوب؛ والتي من الواضح جدًا أنها أثبتت نجاحًا هائلًا في القرن الماضي توّج باستمرار بريق أمريكا والغرب طويلًا في حين كان الانهيار مصير (دولة السوفيت) كعبة الأنظمة القمعية، مما يشجع أيًا كان على تغيير الأسلوب من البوليس السري أولًا –إلى الإعلام أولًا![14]

(2) الإعلام.. وبعض حيل التغييب

فلنتأمل هذه الأخبار المتتالية التي تعرض خلال لحظات قليلة للمواطن:

(خبر:"صدور قانون (س) للمساعدة في ضبط المسألة (ص)"..

خبر:"ثورة كبيرة ردًّا على قانون (س)"..

خبر:"مسيرات لدعم إصدار قانون (س)"..

خبر:"حادث في طريق (ص)"..

خبر:"السياسي (ع) يستنكر أقوال (م)")

هذه الأخبار المتتالية الفورية.. تلك الآلاف من الأحداث المتعاقبة بلا توقف، تتخللها أخبار الحوادث في مدينة معينة.. أحداث ساخنة في البرلمان.. الرئاسة تصنع مشكلة.. انقلاب قطار.. حادث اغتصاب..

والإعلام ينقل الأحداث باستمرار، ثم يقوم بتقديم تفسير سريع جدًّا لكل حادثة على حدة؛ بعده ينتقل إلى الأمر التالي بلا توقف.. مشهد جنوني مشتبك متعاقب يعيش الشعب غير قادر على ملاحقته لفرط سرعته!

هذه هي الفورية: وتعني نقل أخبار فورية سريعة بصورة جنونية ولا تتوقف..

بينما (التجزيئية): وتعني تقسيم الأخبار إلى قطع صغيرة، لكل منها تفسير بسيط سريع، يُنسى بسرعة البرق؛ ثم يتم الانتقال إلى ما يليه من خبر (فوري) له تفسير (تجزيئي).

يعتبر الناقد الأمريكي هربرت شيلر أن (التجزيئية والفورية)[15] من أشد أساليب وسائل الإعلام وطأة في تضليل الأمريكان.. وبقليل من التدبر ستجد أنهما مستخدمتان على نطاق واسع في عامة الأنظمة الديمقراطية والصراع العالمي!

ما ناتج هذة السياسة الإعلامية؟

إنه المواطن السلبي الضائع: مواطن غير قادر على الحصول على تفسير منطقي وصورة كُليَّة حقيقية للمشهد السياسي الجاري أمامه –فهو تائه بين أخبار كثيرة جدًّا.. ولا يتم تقديم رابط معقول بينها –فتتركه حائرًا مشتتًا..

لماذا عملية إضعاف الوعي تلك؟

لأنه سيستمر بهذه الصفة: تائهًا! حتى إذا رغبت وسائل الاعلام في لحظة ما توجيهه إلى دعم قضية معينة، بنفس هذة السياسة –حققت نجاحًا كبيرًا: لأنَّ المواطن فجأة يجد تفسيرًا يريحه أخيرًا من سلبيته وعدم فهمه!

مثلًا، قد تم استخدام هذه الوسيلة التوجيهية قبل الحرب الثانية الانتقامية على الشيشان في نهاية التسعينيات.. فروسيا وقتها كانت أكثر انفتاحًا وديمقراطية من الاتحاد السوفيتي القديم.. روسيا ما بعد البروسترويكا والجلاسنوست بالتأكيد مختلفة في هذا الأمر.. لهذا تم استخدام وسيلة اعلامية[16] من وسائل الأمن الاعلامي الديمقراطي:

فجأة حدثت تفجيرات للأبنية الروسية.. اختطاف للمواطنين.. قتل للأبرياء..

عشرات الحوداث التي انفجرت في روسيا وراحت تتابع وتتالى كالنافورة في وسائل الاعلام، مما أصاب المواطنين بالجنون والذعر!

في النهاية قدمت وسائل الاعلام كبش الفداء المطلوب ذبحه: إنهم الشيشانيون البربر الأوغاد!

من لا شيء سوى فقاعة إعلامية صارت تلك الجمهورية الصغيرة التي لا تملك على أرضها مليوني مواطن – هي مصدر الرعب والهلع للدب الروسي الضخم! ذعر وصل حتى قلب الدب: موسكو العاصمة!

صدَّق المواطنون طبعًا، وكان لابد أن يصدقوا! فالحملة الإعلامية كانت كبيرة وناجحة..

ثم بدأت حرب الإبادة الروسية للمقاومة الشيشانية، والتي قُتل فيها عشرات الآلاف من المسلمين بمباركة الشعب الروسي المُضلل..

طبعًا انكشف بعد هذا –بسبب سيولة روسيا في هذا الوقت– أن أكثر الحوادث الإرهابية كانت من تدبير المخابرات الروسية! لدرجة أنه عند اختطاف الفرنسي "فنسنت كوشيتل" ممثل مدير هيئة الإغاثة بالأمم المتحدة –وهو الاختطاف الذي ألصقه الروس بالشيشانيين كالمعتاد– لم يُضيِّع الفرنسيون وقتهم مع هذا الكذب الفارغ ؛ فتحدثوا مع الروس مباشرة! إلى درجة تدخُّل الرئيس الفرنسي جاك شيراك بنفسه لينجح في الإفراج عن مواطنه في النهاية: من قبضة الروس! صدق حدس الفرنسيين!

إذن "التجزيئية والفورية" تُستخدمان طوال الوقت في الأنظمة غير المعتمدة على "الأمن القمعي" كوسيلة أساسية لجعل الشعب مُضللًا تائهًا سلبيًّا، لا يُدرك حقيقة الصورة الكلية لبلده.. هذا في وقت السلم –أما في وقت التوجيه نحو تحقيق هدف ما؛ يتم استخدامهما بكثافة توجيهية تُزيد من تضليل المواطن –كي يُشارك في الايمان بأهداف "النخبة السياسية"!

وهي، وإن كانت مستخدمة في الشعوب المقموعة بالديكتاتورية، فالفارق واضح في كون الإعلام الديكتاتوري أقل احترافية وتنوعًا؛ وبالتالي أقل في البريق الزائف –مما يسهِّل من عملية كشف خداعه..

فهل مسلمو ما بعد ثورات الربيع العربي، في ظل بعض الدول التي اعتمدت النظام الديمقراطي –بعيدون عن هذا؟

ألا تستخدم كلًا من "الفورية والتجزيئية" على نطاق سياسي واسع لتضليلهم؟

بل ألا تعتمد الأنظمة الديمقراطية نفسها على هذه "الفورية والتجزيئية" لكافة القضايا؛ فيضيع المسلمون لأيام في مناقشات سوفسطائية على قوانين بسيطة فارغة وحوادث تافهة؟!

كانت الشعوب المسلمة تلو الثورات –كما في حالتي تونس ومصر– قد بدأت تنتفض مُطالبة بالشريعة كمبدأ واضح جدًّا.. الملايين تحركت في لحظة فائرة؛ فماذا حدث بعدها؟

التجزيئية والفورية: عشرات المواقف المتتالية وعشرات المخاطر التي ما إن ينتهي المسلم من عبور إحداها؛ حتى يجد الأخرى تحاول دهمه: قانون معيَّن سيُشكِّل خطرًا مستقبليًّا.. نقاش في وسائل الاعلام عن قضية معينة تشكل خطرًا على المسلمين.. تحركات سياسية تهدد المطالبين بالشريعة طوال الوقت.. وعود فانتخابات؛ فوعود فانتخابات؛ ثم وعود فانتخابات أخرى!

حوادث جزئية ومخاطر متتالية، يتم نقلها بصورة فورية –لخلق هلع دائم وانتصارات خادعة، يتم اكتشاف زيفها فيما بعد؛ فتُزيد من سلبية المسلم اليائس من هذا التلاعب. ليبقى غير قادر على تكوين صورة كلية كاملة للموقف؛ بسبب تتابع الأحداث الغزيرة ونقل الإعلام لها مباشرة بصورة فورية..

بذا يُقاتِل في معارك جزئية فور ظهورها، تلهيه طوال الوقت عما يحدث حقًّا في الصورة الكليَّة للدولة والأمة. ثم وقت الحاجة يتم عمل تضليل كبير له؛ برسم معسكرات وهمية متنافسة في (المسار الديمقراطي) ليختار أحدها؛ بينما الصورة الكليَّة توضح أن المعسكرات كلها لها نفس المصير النهائي من حيث تحقيق مصالح مجلس الشورى العالمي..

القارئ لكل هذا قد يهز رأسه في تفهم وحماسة؛ لكن المشكلة الحقيقية أنه مع تنوع المخاطر وجاذبية وسائل الاعلام الديمقراطية؛ فانه سينشغل لا محالة بعد وقت قصير بمئات الأخبار الفورية –ليعيش أسيرًا مرة أخرى في قفص التجزيئية التفسيرية.عاجزًا عن إبصار الصورة الكليَّة، عاجزًا عن رؤية واقعه الحقيقي؛ وبالتالي، يبقى عاجزًا عن رؤية حدوده المرسومة بدقة كيلا يتجاوزها!

(3) حدود الواقع.. وتجاوزها

"القدرة على رسم حدود الواقع : هي القدرة على السيطرة"![17]

هذه الجملة العميقة الذكية، والتي قالها جيري روبين (الناشط الثوري الأمريكي) منذ زمن؛ لو تم استيعابها جيدًا –لتيسر فهم السياسة العالمية في مسألة الديمقراطية المُقدمة لدول العالم الثالث بشكل عام، وعالم ما بعد الثورات العربية المسلم بشكل خاص..

وليس في الأمر نظرية مؤامرة ضد المسلمين بشكل خاص، فالأمريكان –مثلًا– يستخدمون نفس هذا المبدأ في تضليل شعبهم نفسه، فضلًا عن الشعوب الأخرى!

(لا أمر شخصي في الموضوع؛ إنما هو عمل يا صديق) **كما يقول المثل الأمريكي النفعي!**

إن حدود واقعك في الديمقراطية ستكون محصورة في الدائرة الآتية: تشكيل أحزاب–ولوج العملية السياسية والغوص فيها–تقديم تنازلات وعقد تحالفات تُعزز فرصتك كمرشح يرضى عنه مجلس شورى الحكم العالمي–الوصول لهيئة مجلس الشورى فالبقاء لسنوات أربع، لابد أن تُبدي فيهم الأدب والطاعة كي يتم التجديد لك!

ثم تخرِج لتُفسِح المجال لغيرك بعد انتهاء مدتك!

يؤمن البعض أنه لن يتنازل أبدًا؛ لكن الحقيقة أن الدخول إلى لعبة أطرافها معروفين جدًّا كهذه –هو تنازل كبير في حد ذاته! فبينما قد يُعذَر حزب آخر مُغفل؛ لعدم درايته بأطراف اللعبة وحقيقة مجلس الشورى الحاكم.. فإن هذا الاعتذار يبدو واهيًا بالنسبة لمن يعرف كافة الأطراف؛ ثم يُصرُّ، برغم ذلك، على الاشتراك في اللعبة!

طبعًا؛ لا يوجد شيء اسمه الحتمية في مثل تلك المسائل.. الله وحده علَّام الغيوب، وقد ينصر أناسًا تُظهِر يقينك في فشلهم: وتاريخ المسلمين مزدحم بعشرات الأمثلة لأفراد وجيوش لم تكن على الإطلاق بنفس النقاء العقدي لأفراد وجيوش أخرى؛ ومع ذلك جعل الله النصر على أيديهم: فقد فشل صحابة ومجاهدون أتقياء في فتح القسطنطينية، بينما نجح في فتحها رجل آخر جيشه كان فيه التباس ببدع وأوهام –هكذا لا توجد حتميَّة تاريخية حقيقية تسمح باليقين في فشل أو نجاح أي مسار على المستوى الدنيوي..

لكن هل يعني ذلك أن تسمح لنفسك بأن يتلاعب بك الآخر؟

أن تسمح لنفسك بعدم كسر حدود الواقع المرسوم؛ وبالتالي عدم الخروج من سيطرته؟!

***

لن يمحى من التاريخ قيام الثورة الايرانية الناجحة بمغامرة جنونية، بينما البلد لازالت هشة واهنة تلو سقوط الشاه –عندما نفذت اقتحامًا شجاعًا للسفارة الأمريكية؛ فشغلت به الأمريكيين بأنفسهم وبمعتقليهم، عن تدبير المؤامرات الكبرى المُحطِّمة للدولة، في هذه المرحلة السائلة والخطيرة من عمر ثورتها؛ بالتالي قطعت يد القوى العالمية المتلاعبة، أو على الأقل أصابتها بعجز مؤقت.

فقد رفض الإيرانيون مُبكرًا، بقيادة عبقرية الخوميني السياسية، أن يكون حاكمهم المُختار مُجرد عضو ذليل في مجلس الشورى العالمي؛ خاصةً بعد أن كانوا قد قتلوا قادة الجيش وأذابوه؛ فلم يعد لديهم سوى هيئة حكم واحدة منهم..

وصحيح أن أمريكا عاقبتهم فيما بعد بتحفيز صدام على الهجوم عليهم –لكن إيران صمدت وخرجت في النهاية أقوى وأكثر استقلالًا في قراراتها.

لقد تعلم الإيرانيون من درس مصدق والشاه القديم، وغباء التعامل مع الأمريكيين أو القوى العالمية المهيمِنة على بلادهم بلين..

أما صمود البلاشفة السوفييت العجيب في وجه جيوش الأرض وأعدائهم الداخليين، راضين بالتضحية بأنفسهم وبملايين الروس من أجل نموذج اعتقدوه هو اليوتوبيا الأرضية التي تحكم فيها البروليتاريا الفقيرة – فهو مما يثير التعجب!

لماذا صمد السوفييت الفقراء الضعفاء من أجل تحقيق حلمهم المادي الفاسد، أمام حرب أهلية، وغزو من بريطانيا وأمريكا وألمانيا واليابان وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وصربيا واليونان وإيطاليا والصين –بينما نخاف نحن المسلمون من حرب مع دولة ضعيفة هشة مثل إسرائيل؟ هل تهددنا بالإبادة النووية؟ هل يخاف المسلمون حقًّا الموت في سبيل الله؟ كيف يخاف المسلمون الموت النووي؛ بينما لم يخشه الفيتناميون في صراعهم مع الأمريكان؟ كيف يخاف المسلمون السحق والجوع؛ وقد صمد من لا يؤمن بإله، مثل البلاشفة الحمر، في وجه كل العالم؛ بصمود وتمنٍ للموت بلا خوف ولا وجل؟!

وكيف استطاع هتلر إقناع شعبه بأنه لا سبيل للرضوخ أكثر من هذا لإذلال أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى، وأن الموت الكريم في سبيل الاستقلال أفضل من العيش الذليل تحت جناح التبعية المهينة؟!

كيف استطاع هؤلاء الصمود هكذا مهما كانت التضحيات الشعبية؛ بينما المسلمون والمطالبون بالشريعة من أهل الساسة يخشون اللعب (خارج حدود الواقع المرسوم) كيلا يصيبهم ويصيب شعوبهم الأذى؟!

***

أما إن كان سعيك الحثيث للدخول في الديمقراطية نابعًا من رغبة في التحرك داخل إطار المنظومة العالمية التي تسيطر عليها القوى الكبرى –فما هو أكبر آمالك من تبنيك لها وتحرك بداخل هذه المنظومة؟ أن تصبح إمبراطورًا على عدة بلاد؟!

هذا حدث يومًا –صدق أو لا تصدق!– وكان هناك حاكم له إمبراطورية ممتدة عبر قارتين –هو السلطان سعيد البوسعيد، سلطان عمان وزنجبار..

هذا الرجل قام ببناء إمبراطورية إفريقية–آسيوية تمتد من ممباسة التنزانية حتى مشارف الهند.. لكنه ارتضاها أن تكون تحت الرعاية البريطانية، أقوى أمم الأرض وقتها، ومشتبكة بالتفاهمات الإمبريالية العالمية.

فماذا كان المصير؟ لقد كان من ساعدوه في البناء –هم أول من هدم صرحه الضخم! البريطانيون الأصدقاء الأوفياء تآمروا على ورثته فقسموا إمبراطوريته ثم قاموا بغزوها لاحقًا!

كان سعيد البوسعيد موصوفًا بالحكمة الدائمة بسبب (تلاعبه) بالبريطانيين لمصلحة شعبه الآنيَّة؛ تمامًا كما وُصف السادات بالحكمة لمصلحة شعبه الآنيَّة في عقد معاهدة كامب ديفيد للسلام.. لكن هذين (الحكيمين) اللذين ظنَّا أنهما تلاعبا بالقوى العظمى لمصلحة الشعوب –تسببا في مهلكة لشعبيهما لاحقًا بتلك المعاهدات الحكيمة؛ مهلكة زنجبار ومهلكة التطبيع!

إن اللعب بقواعد القوى الكبرى ليس من الحكمة، والظنُّ بأنه من الممكن خداع هذا النظام بالانضواء تحت لوائه –هو سذاجة منقطعة النظير؛ قبل أن تكون خيانة لله وللأمة.

هذا نظام قصم ظهر ألمانيا واليابان قبلًا –فكيف تظن نفسك مُخادِعه؟ كيف تظنه بهذا السذاجة؟![18]

لابد للشباب المسلم أن يفهم أولًا زيف الأنظمة الديمقراطية في الأمة الغربية عامة؛ وفي الأمة الإسلامية خاصَّةً.. أن يتعرف جيدًا على حدود الواقع المرسوم؛ محاولًا الخروج من نطاقه بطرح حلول أخرى تهدم التبعية وتهدم الزيف.. أن يأخذ بالحكمة القائلة: "عندما تخسر باستمرار عليك أن تغير قواعد اللعبة"!

نعم، هذه مهمة المفكرين –عليهم السعي في تغيير قواعد اللعبة كلها أساسًا.. وفوق كل ذلك –أن يظهروا مهارة في صنع نموذج واضح لتفكيك أكذوبة السيادة الشعبية في إطار الديمقراطية.. ولكن مع الحرص على ألا يستسلموا، فالنظام الديمقراطي يعتمد على التنويم الشعبي والإيحاء القوي والتضليل المستمر، وقد أثبت الواقع أنه أصعب في الهدم من النظام القمعي الديكتاتوري الصريح.. على أن يحرص المفكر على ألا ينتابه الكِبر؛ فيهاجم بضراوة لا تسامحية الإسلامي الآخر الغارق في محاولة كسر الواقع الجبري بفلسفات أخرى.. فلا أحد يعلم يقينًا هوية المنهج الذي سينجح في النهاية ما دام الانحراف محدودًا؛ لكن الأكيد

أن المُتنازِل عن دينه لن ينقل المسلمين إلى المرحلة الأخيرة من الحديث النبوي الشهير –لن ينقلنا إلى ما بعد الملك الجبري الديمقراطي.. لن يهدم أوثان حاضره الكبرى.. إذ كيف يهدي أهل عبادة الأوثان من يعترف بها كواقع؟!

***

إن الديمقراطية وغيرها سواءً لنا كمسلمين –مادام الحاكم فاسدًا مبتعدًا عن الوحي والشريعة؛ فكل نظام للحكم مهما كان يبدو مثاليًّا لابد من أن ينجح شر الحاكم وزبانيته في الالتفاف عليه..

فلو كان الشعب هو من سيختار حكامه –سعى الشر في التلاعب بعقول الأغلبية ليزين لهم الباطل ممثلًا في الإيمان بحتمية استمرار الحاكم الطاغية.

وإن كانت نخبة بيدها الشوري –تلاعب الشر بهذه النخبة ليتخلص من معانديها ثم يفرض الترغيب والترهيب علي الباقي ليُسبِّح كل منهم بحمد حاكمه!

وفي كليهما يستخدم الفرعون سحرته –لسحر أعين الناس، ولتعزيز شرعيته برسم حدود للواقع وحدود للتغيير تنتهي عند مقعد عرشه..

القسم الثاني:

عيب في نظام.. أم فساد المُنظِّمين؟

تمهيد:

في هذا القسم لابد من عرض مناقشة هامة؛ لتساؤلات ستظهر لا محالة –يلخصها الاعتراض الجامع الآتي: (أن نقد الديمقراطية السابق لا ينفي صحتها –إنما يتحجج فقط بفساد القائمين عليها، وهي حجج ظرفية زمانية أو مكانية خاصة لا يجب تعميمها: مثل التركيز على نقد الديمقراطية الأمريكية الرأسمالية).

وردًا على هذا الاعتراض نسوق النقاط التالية:

أولًا:

من المتفق عليه أن الديمقراطية تجربة تاريخية للحكم وليست عقيدة مُنزَّلة حتى يقال أن العيب في البشر المُنفذين لها، لا فيها!

فلا يقال لمعادٍ للملكية –مثلًا– أنه (لا يحق له نقد النظام الملكي لأن العيب فقط في الملوك الذين قاموا بتنفيذه) فالنظام الملكي الوراثي تجربة بشرية تاريخية وليست دينية، وأي نظام أفرزته التجربة البشرية التاريخية لابد من عرضه على الشريعة فإن وافقها فبها ورحبت، وإن خالفها فلا.

فلم تخبرنا الشريعة بنظام تفصيليّ عكس الملكية؛ لكنها وضعت مقياسًا له قواعد، عندما قيست بها الملكية الوراثية –علمنا أنها نظام خاطئ لأن ولاية أمر المسلمين لها شروط لا تتوافر في التوريث الجبري.. هذا نفس الحال في الديمقراطية: فهي اجتهاد بشري ما وافق الإسلام منه قبلناه؛ وما لم يوافقه فلا مجال للخوض فيه –مثل آلية الانتخاب (سواء عن طريق مجمع انتخابي/أهل حل وعقد، أو انتخاب على مستوى الأمة المسلمة) فلم يتحدث في الآلية نفسها أحد ولم يقل عالم مسلم مُعتبر بالحق الإلهي المقدس لمُلكٍ مورَّث.. لكنهم تحدثوا في التحزب وفصل الديني عن السياسي وانتخاب فئات لا يصح استشارتها في الولايات كمخالفي الملَّة – وهكذا.. إلى آخر لوازم النظام الديمقراطي الذي هو –نكرر– تجربة بشرية تاريخية..

والخلاصة: أن الديمقراطية ليست عقيدة ثابتة.. ويكفي لمن يعرف حجم إشكالاتها التاريخية في دقائق التفاصيل وفي تعريفاتها أن يُقر بهذا: الديمقراطية ليست نسقًا ثابتًا على الإطلاق فلا تعريف جامع لا إشكال فيه يصفها..

وما دام الأمر كذلك؛ فنعم نحن نحاكم التجربة لطبقتين: طبقة التنظير وطبقة التطبيق..

فأما التنظير فيقوم به علماء الشريعة لتبيان عوار أشهر التعريفات لها (ولا تعريف جامع لها كما قلنا)، وأما التطبيق البشري لها فيستحق التأمل طويلًا والحكم عليه ما إذا كان هو السبيل الحقيقي المعاصر لنهضة الأمة أم لا..

والفارق بين الاثنين: أن اجتهادنا في تبيان عوار تطبيقها الحالي وقدرتها على رِفعة المسلمين هو بناء على تحليل الواقع المعاصر والظروف العالمية الحالية، لكن علماء الشريعة هم من يحكمون ما إذا كانت مردودة مطلقًا من حيث النظرية نفسها أم لا، بغض النظر عن نجاحها من فشلها..

فيمكن أن تتغير الظروف العالمية وتصبح الدولة الإسلامية هي الأقوى –وهنا يجيء دور أهل الفقه ليحددوا موقفهم الإجماعي من هذه النظرية ما إذا كانت صالحة للتطبيق شرعًا أم لا..

والغريب، أنه حتى من هذه الوجهة –التي لم نتعرض لها في الكتاب– فالديمقراطية مرفوضة شرعًا عند جمهور أهل العلم المعتبرين، لأسباب مفصلة في كتب شرعية وفقهية أخرى أكثر تخصصًا! فعلام التمسك بها ما دامت ساقطة نظريًّا وعمليًّا؟

***

ثانيًا:

لابد من الاعتراف أن الثابت التاريخي العام هو فشل التجربة في إخراج أي بلد من الهيمنة العالمية أو الاحتلال الأجنبي بأنواعه المباشر: العسكري، أو غير المباشر: الهيمنة..

فلم تخرج بريطانيا بجدالات ديمقراطية من الولايات المتحدة الأمريكية –إنما بالحديد والنار قبل المفاوضات. ولم تخرج ألمانيا النازية بصراعات سياسية من هيمنة أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى – إنما بالمواجهة والمواجهة وحدها، ولولا التمادي الأحمق ما كان ليجري لها ما جرى. ولم يقم فريدريتش الثاني ببناء الدولة البروسية عن طريق عزفه للموسيقى –إنما بقيادته للجيوش. ولم ينجح الثوار الفرنسيون في إسقاط الملكية بانتخابات ديمقراطية؛ إنما بصراع جامع لهدم أساسات الملكية..

إذن مسألة (بناء ديمقراطية) في دولة مُحتلَّة يدخل في إطار العبث الشديد الذي لم ينجح قبلًا؛ لأن الاحتلال في هذا النظام المخلخل يتدخل بقسوة في اللحظات الحاسمة – وقد عاشت مصر انتخابات ديمقراطية وحرية ليبرالية في عهد الإنجليز/فاروق، رغم العراقيل والتلاعبات –لكنهم في النهاية توصلوا إلى الحقيقة القاهرة: أن دبابات الإنجليز التي دهمت القصر الملكي في الرابع من فبراير الشهير أكبر عامل إفاقة لرؤية الواقع القبيح المؤلم: فهذه الديمقراطية للإلهاء والمزاح واللعب السياسي، لكن وقت الجد لا يحسمها إلا البارود!

ولهذا سقط لومومبا الكونغو بيد بلجيكا، التي رأته صدَّق المزحة بمجيئه كرئيس وزراء ديمقراطي.. وكذا جرى لمصدق إيران من قبله.. ولأرنولفو أرياس مدريد في بنما ولأييندي في شيلي .. وغيرهم الكثير من الأشباه والنظائر، في أغلب المواضع التي طُبقت فيه هذه التجربة التاريخية وسعت للخروج من ربق الاحتلال أو الهيمنة..

وغاية ما يمكن لهذا النظام أن يعطيك إياه هو استقلال اقتصادي زائف؛ إن تم التحكم في منابعه سمحت لك القوة العظمى بالمنافسة –كحالتي اليابان وألمانيا المعاصرتين.. التنينين الاقتصاديين اللذين جعلتهما أمريكا من الناحية الجدية (العسكرية) تحت نفوذها[19]!

والحكم على الديمقراطية من جهة (الفلسفة) و(التنظير) بصورة محلية فقط دون أي اعتبار للنظام العالمي وتدخلاته المتشعبة في كل الدول –هو من قبيل التعامي عن حقائق لا غنى عنها؛ فإن النظام المطلوب لابد

أن يحقق لك النهضة والانفكاك من التبعية العالمية عسكريًا ثم اقتصاديًّا.. وكل شيء بعد الاستقلال العسكري (استقلال أداة فرض الإرادة) يتيسر بالدراسة والعمل..

***

ثالثًا:

أن الثابت تاريخيًا كذلك أنه لم تقم أي تجربة إسلامية طبقت الشريعة كاملةً من هذا السبيل..

ومن المفترض أن واجب كل مسلم في هذه الحياة الدنيا ليس فقط توفير المأكل والمشرب فالجماع ثم النوم! هذه حياة الأنعام بل أضل!

الواجب على كل مسلم هو تمكين شريعة الله في نفسه وفي الأرض، فليس الدين عبادة صلاة ودعاء فقط.. قال ربنا العزيز سبحانه وتعالى: (قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين)الأنعام:162

إذن فالمعيار الذي نقوم بقياس أي تجربة تاريخية للحكم عليها من خلاله، لمعرفة ما إذا كانت ناجحة أم لا –هو مدى قدرتها ونجاحها في تطبيق الشريعة وإعطاء الأمة الإسلامية الحرية لدعوة الأمم الأخرى، وبناء نفسها كقوة عسكرية كبرى تحفظ تلك الدولة الناشئة.. وفي هذا كانت الديمقراطية فشلًا ذريعًا ممتدًا! فلم تُطبَّق شريعة أبدًا بواسطتها، ولم يحظ المسلمون تحت حكمها بأكثر من الحقوق الأساسية للإنسان في أشد الدول ليبرالية: حق الحياة الكريمة.. أما من جهة الدعوة إلى الله وتطبيق الشريعة والخروج من نطاق الاستعمار: فلا وألف لا!

لا يوجد مكان ديمقراطي على وجه الأرض سيسمح لك بتطبيق دينك بصورة (الحياة الكاملة) أو يسمح لك بأداء واجبك نحو الأمم الكافرة من دعوة إلى صحيح الدين الكامل.. وهذا ما أدى في النهاية إلى ظهور (إسلام أوروبي) كالذي يبشر به أوليفييه روا: يقبل العيش تحت الهيمنة، سعيدًا بمقومات الحياة الدنيا العادية الأساسية التي قدمها له الديموقراطيون الغربيون، فيهلل الأتباع على اعتبار أن هذا شيء عظيم لا مثيل له!

وزاد طغيان الحكام المحليين للمسلمين، من تمسك أصحاب الدين (المُنسحِق) بحياتهم في هذا النسق، دون أن يفكر بعضهم في أن الحاكم الحقيقي لهؤلاء الطغاة هو الضحوك الذي يعيش دينهم المنسحق في كنفه!

هكذا تُدبِّر أمريكا انقلابًا يقتل الآلاف في مصر؛ ثم يذوب (المصريون–الأمريكيون) والمتأمركون عشقًا في حبها للحرية –لأنها قد سمحت لهم بالتظاهر ضد هذا الانقلاب في وول ستريت!

***

رابعًا:

أن تجربة حكم تفشل في مئة دولة، وتنجح في خمس: لا تعني أبدًا أنها ناجحة! بل إن العموم هنا يوجب الاعتراف أنها فاشلة إلا استثناءات نادرة!

تجربة فشلت في صنع توافق أيديولوجي بين تيارات قوية متنافرة (شيوعية–إسلامية–ليبرالية) في الدول الكبرى المُهيمِنة القوية.. فكيف يمكن تصديق أنها قادرة على إنجاح دولة صغرى ضعيفة وهشَّة؟!

في أمريكا يتصارع الديمقراطيون مع الجمهوريين؛ وكلاهما في تيار واحد مهما اتسع.. وفي بريطانيا لا يوجد شيء اسمه احتمال فوز (الحزب النازي) أو (الحزب الشيوعي) ليقدم إلى الحكم اليوم، ثم يُسلِّم الحكم لليبراليين غدًا! نعم لتواجد شرفي، يُزيِّنُ العرس الديمقراطي للشعوب –لكن لا طمع في أكثر من هذا!

حتى المنافسة إن تمَّت؛ تكون بين تيارات إما قوية تنتمي لاتجاه موحد عام، أو اتجاهات مختلفة أحدهما شديد القوة..

أما إن صارت كلها قوية، فالصراع الحتمي والتمزيق لا محالة منه.. ولتذهب الديمقراطيَّة إلى حيث ألقت!

***

خامسًا:

أن الحديث عن (الخدعة الديمقراطية) للأمريكيين والألاعيب الديمقراطية بالشعوب متناثر متواتر في كتابات القوم أنفسهم، وقد بُحَّ صوت كُتاب كُثر من التنبيه لهذا النظام المُتلاعِب.. والحقيقة أن الأمر بقليل من التدبّر لم يكن ليحتاج لكل هذا الصراخ المستمر منهم –فمن السذاجة بمكان أن يعتقد أحد أن أمريكا تنتظر بالفعل (رئيسًا جديدًا) له أفكار مفاجئة كل أربع سنوات! هناك حيز سياسة عامة موضوعة يتحرك الرئيس في نطاقه، وهناك مسار محدد مرسوم لصعوده للبيت الأبيض لابد أن يسير فيه بتأدب وخشوع منذ الصغر، لكن الظن أن هناك (انفجار مفاجئ) يمكن أن يتم بالإرادة الشعبية –هو الوهم بعينه!

إذن كيف يمكن ضبط المسألة؟

نعم!

بالتحكم!

التحكم بالمرشح والتحكم بالشعب –لهذا انغمس الكثيرون في السؤال المعروف (من المتحكم؟)، وانقسموا لأصحاب نظريات الكوربوراتوقراطية، والتحكمات الأيديولوجية الدينية والتحكمات الماسونية وهلم جرًّا!

لكن الكل اتفق على المقدمات المنطقية للمسألة –بينما لازال البعض يتناقش فيها ويظن أن أمريكا وفرنسا وإنجلترا (تتفاجأ حكوماتهم) برئيس جديد كل بضع سنوات!

***

سادسًا:

أنه في غياب تعريف حقيقي جامع للديمقراطية؛ فإننا لابد أن نذهب لاستعراض أشهر أنواعها المتعارف عليها عالميًّا: وفي الوقت الحاضر لا جدال في سيادة النموذج الأمريكي الرأسمالي، وما استُرغِب

المسلمون المعاصرون في الديمقراطيَّة إلا بعد عرض مزايا ذلك النموذج المبهرج وإقناعهم بضرورة محاكاة هذا النموذج بالذات.

فبالاتفاق أن الديمقراطية تجربة تاريخية –فإن الأنجح تاريخيًّا في إنشاء أمة قوية قادرة قاهرة هي أمريكا، ولا أمريكا دون رأسمالية.. والأمريكان هم أول من يدركون ذلك، فالنيويورك تايمز يُكتب فيها بعد نهاية الحرب الباردة أن"انتصار أمريكا في الحرب الباردة ؛كان انتصارًا لجملة من المبادئ السياسية والاقتصادية –هي الديمقراطية والسوق الحرة، وهي مبادئ التوجيه للمستقبل –حيث تكون له أمريكا الحارس والنموذج المحتذى على السواء" **وهو يتطابق مع قول كلينتون بأن** "مهمتنا الجديدة هي تعزيز انتصار الديمقراطية والأسواق المفتوحة".[20]

الأمريكيون يدركون أنهم النموذج المهيمن عالميًّا وبالتالي يفرضون نموذجهم الديمقراطي الرأسمالي على الجميع؛ مع ضمان أن يكون هذا النظام خادمًا للنظام العالمي في نفس ذات الوقت ومحتويًا للمضامين التي تحدثنا عنها قبلًا: من خداع للجماهير وسيطرة على المُنتخبين وصناعة جماعات وظيفية ضخمة السلطات والقدرات!

لهذا؛ فإن نقد الديمقراطية لا يكون واقعيًّا إلا بانتقاده في إطار النموذج الأمريكي الرأسمالي التضليلي.

وتلك الرأسمالية جزء مكوّن أصيل في العقيدة المُركَّبة للعرق التاريخي الغربي المعاصِرة، وتتبدى أحيانًا كدين كامل يحوي حتى مفاهيم الولاء الخاصة به والبراء ممن لا يتبعه!

ولا تفسير لاندماج رجال أعمال عرب في المنظومة الغربية –مثل امتلاك رجال أعمال خليجيين لأندية ومؤسسات أوروبية ليست صغيرة، وإمبراطورية الوليد بن طلال، وغيرهم الكثير.. مع إنهم –نظريًّا– يتبعون الديانة الإسلامية، ومعروف حجم العداء الغربي لهذه الديانة بالذات –إلا بأن هؤلاء قد اتبعوا الدين الرأسمالي حتى صاروا من كبار سدنته وكهنة الغرب! فاقتصر إسلامهم على جزء ضئيل من العبادات الظاهرية الحياتية، أو حتى الملابس العربية التراثية الفلكلورية!

إن النظام العالمي ممثلًا في أمريكا أولًا –لا يقبل كل من يعتنق هذا الدين إلا بعد الاطمئنان على موافقة ظاهره لباطنه تمامًا! وما محاولة أنظمة الحكم العربية الديمقراطية الاندماج في هذا الدين لتنجح –طالما لم يتأكد الغرب تمامًا من أنها انتزعت إسلامها خارج النفوس وأصبحت مؤمنة تمامًا بدينه المركَّب بلا شوائب!

وجدير بالذكر أن هذه النقطة تقاطع فيها طرح د.المسيري مع شومسكي – ألا وهي الاتفاق في الرؤية للفارق بين النظم الشيوعيَّة القمعية والنظم الرأسمالية الديمقراطية، وعدم فك التلازم بين كل منهما.

فبينما تدور أغلب كتابات شومسكي في توضيح أن الديمقراطية الغربية تستخدم الإعلام بديلًا عن الشرطة السرية القمعية في النظم الشيوعية، مُصرًّا بإلحاح على فكرته، يتفق معه المسيري قائلًا:" لعل الإختلاف الوحيد بين النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي –أن اليد الخفية تستخدم الإعلانات التليفزيونية لإقناع الجماهير، أما لجان الحزب فتستخدم الشرطة السرية لتطويع الجماهير.. وبطبيعة الحال ثمَّة فارق جوهري بين إعلانات التليفزيون ذات الأثر الجواني والشرطة السرية ذات الأثر البراني. ولكن الهدف من هذه الآليات المختلفة واحد، وهو سيادة القانون العام على الإنسان".[21]

إن ارتباط النظام الديمقراطي بالرأسمالية هو الواقع المعاصر.. ولا سبيل لنقدها على المستوى العملي بمعزلٍ عنه..

***

الخلاصة العامة

أن الديمقراطية تجربة تاريخية للحكم، ليست عقيدة ثابتة، عندما تفشل في الدول المماثلة لحالة الأمة (الدول الواقعة تحت الهيمنة) ويظهر غموض كثيف في الدول التي تتبناها –فلابد أن نُفكِّر طويلًا في نموذج بديل لها.. هذا إن نظرنا من جهة ضرورة وجود نظام صالح لقيادة نهضة الأمة في الحالة المعاصرة..

أما إن نظرنا من جهة تقييمها كنظام دائم لحكم مُستقر بلا ضغوطات عالمية؛ فلابد وقتئذ من موافقة الشريعة على التفاصيل الكاملة –فإن رفضتها الشريعة كما نبذت الملكية الوراثية قبلها؛ فهي إذن ساقطة من كافة الوجوه!

ساقطة تاريخيًّا كنظام حكم يسمح بالنهضة والتحرر في حالة ضغط الاحتلال، وساقطة شرعًا كنظام يسمح للمسلمين بالحكم الصحيح الموافق لشرع الله في حالة الاستقرار ..

هامش الباب الأول

القسم الأول

(1) قال الإمام ابن الأثير: " ثم يكون ملك عَضوضٌ: أي يصيب الرعية فيه عسف وظلم، كأنهم يعضون فيه عضًا.. والعَضوض: من أبنية المبالغة.. وفي رواية (ثم يكون ملوك عُضوضٌ): وهو جمع عِضٌ بالكسر، وهو الخبيث الشرس".

وقال الإمام في موضع آخر: " ثم يكون مُلك وجبروت أي عتو وقهر. يقال: جبار بين الجبروة، والجبرية، والجبروت".

النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير (252/3) و (236/1) على التوالي.. ط: العلمية ببيروت.

(2) سنستخدم في هذا الكتاب مفهوم العرق التاريخي؛ لإيماني بصحة ودقة هذا التقسيم للأمم بجوار بعض التقسيمات الإثنولوجية الحديثة –وإن كنا سنستفيض بعد هذا في شرحه فمن الضروري معرفة أن أول من تحدث عنه كان الفرنسي الشهير جوستاف لوبون في كتابه (الآراء والعقائد) ثم نقل هذا التعريف إلى العربية هاشم صالح في مقدمة ترجمته لكتاب (سيكولوجية الجماهير) ، وسننقل التعريف التالي منه:

"عندما تخضع شعوب من نفس الأصل، أو تنتمي إلى أصول مختلفة –ولكن غير متباعدة جدًّا– لنفس العقائد والمؤسسات والقوانين،طيلة قرون عديدة؛ فإنها تُشكِّلُ عندئذٍ ما كنت قد دعوته في مكان آخر بالعرق التاريخي. وعندئذ يمتلك هذا العرق نظامًا أخلاقيًّا، وحتى دينيًّا وسياسيًّا –مركبًّا من مجموعة من المواضيع والأفكار والعواطف المشتركة، التي هي منغرسة في النفوس إلى الحد الذي تقبل فيه دون نقاش". سيكولوجية الجماهير:27

(3) The best democracy money can buy:

كتاب (أفضل ديمقراطية يستطيع للمال شراءها) هو أحد الكتب المعروفة في العقد الأول لهذا القرن، ويتحدث فيه الصحفي جريج بالاست Greg Palast عن تفاصيل الخدعة التي اكتشف تلاعب الجمهوريين في الانتخابات بها. وقد كان استنتاجه عن عدم ثورة الديمقراطيين بصورة تستحق هذه المهزلة –أن الديمقراطيين أنفسهم متورطون في التلاعب بمكانٍ آخر!

(4) الجماعة الوظيفية: تعريفها مُركَّب وضحه د.عبدالوهاب المسيري في الفصول الأولى من كتابه: الجماعات الوظيفية اليهودية. ومقصودنا منها هنا التنبيه على الدور الذي تلعبه الجيوش العربية الحديثة كجماعات وظيفية للقوى العالمية واجبها حفظ أسس بقاء الاستعمار المقنع بديلًا عن الغزو العسكري الصريح القديم.

(5) في حلقته (Road to Whatever House the President of Egypt Lives In) بتاريخ (12 أبريل 2012) قال جون ستيوارت المذيع الأمريكي الساخر الشهير العبارة الآتية:

“We want Democracy to flourish over there as long as it is the kind we get to choose, you know, the good kind. The kind where they choose people that like us!

We want democracy to flower and the fruit of it not to give us diarrhea”

(6) نعوم شومسكي. الربح مقدَّمًا على الشعب:Profit over people-132

"The most effective way to restrict democracy is to transfer decision-making from the public arena to unaccountable institutions: kings and princes, priestly castes, military juntas, party dictatorships, or modern corporations".

(7); (10) Interview of Jacques Ranciere, "Democracy. In what state?": 77.

(8); (9) Jose Nun, "Democracy: Government of the people or government of politicians?” 1, 2.

(11) Edward Bernays, Propaganda: 9.

(12) العهد الجديد –روميَّة: الإصحاح الثالث: العدد 7

(13) هربرت ماركوز. الإنسان ذو البعد الواحد. ت: جورج طرابيشي: 26

(14) رغم استخدام القمع المسلح بأشنع أشكاله وهيئاته في فترة ما بعد الانقلاب على الرئيس المصري المعزول د.مرسي. وبرغم عدم جدوى التلاعب كثيرًا بالشعب.. إلا أن النظام المصري القمعي العائد لم يرض بالتخلي عن تلك الوسيلة المبهرجة للتلاعب.. فجعلها تستمر وتعمل بكافة طاقتها في تغييب شعب ضخم، عن عالم مفتوح من كل الاتجاهات،وقد نجح في ذلك بصورة يصعب تصديقها في هذا العصر!

(15) هربرت شيلر. المتلاعبون بالعقول: ترجمة عبد السلام رضوان: 31-39
(16) محمد يوسف عدس. الحرب الشيشانيَّة بين التأليف والتزييف.
(17) هربرت شيلر نقلًا عن جيري روبين. المتلاعبون بالعقول: 179
(18) من أبرز النماذج على ذلك خطة الإخوان المسلمين في مصر قبل وأثناء تواجد د.مرسي في الحكم؛ حيث كانت أطروحتهم تتلخص في أنهم سيندمجون بالنظام العالمي خداعًا؛ لنهضة الشعب -ثم إذا حدثت النهضة، فاجأوه بتحقيق أحلامهم في بناء الأمة الإسلامية الموحدة وأستاذية العالم!
وحين يُصدمُ العالم؛ ويحشد قواه ضدهم -سيلجأون إلى الشعب، الذي قد نهض وأحب المشروع الإسلامي الذي قام ببناء الدولة جيدًا.. مما سيحقق لهم الصمود أمام وجه القوى الإمبريالية..
هذا كان مُلخَّص الفكرة الإخوانية التي عرفها كل من أحسن الظن في القوم وتعامل معهم ليستشف رؤيتهم؛ وقد كنت أقول دائمًا أن هذه الخطة جيدة.. جيدة جدًّا.. لولا عيب وحيد: أن المخابرات الأمريكية والبريطانية والمصرية والروسية والماليزية وأصغر عامل في المقاهي الشعبية -يعلم هذه الخطة جيدًّا!!
والغالب أن الإخوان في هذه الفترة كانوا مرتبكين بين عدة أفكار: بين الاستنامة لكونهم قد صاروا بداخل النظام العالمي، وتحويل تلك الخطة العجيبة إلى فولكلور وحلم؛ مع المزيد من الذوبان في الدولة الفاسدة والرضى بكونهم قد صاروا الطبقة التي يرتضيها العالم لحكم مصر.. هذا إن أسأنا الظن.. أو التحرُّك بقوَّة للسيطرة لتحقيق حلمهم والخروج سريعًا من فلك النظام العالمي.. هذا إن أحسنّا الظن..
وهذه الفكرة لازالت لم تنته ويبدو أنها لن تنتهي بيسر من أفكار كثير من الجماعات الإسلامية الإصلاحية.
***

القسم الثاني

(19) تنص الفقرة التاسعة في الدستور الياباني الموضوع حاليًا منذ الاستقلال الوهمي عن أمريكا في بداية الخمسينيات بالآتي:"بالطموح المخلص للسلام العالمي المبني على العدالة والنظام؛ فإن الشعب الياباني ينكر –للأبد– الحرب كحق سيادي للأمة أو التهديد باستخدام قوات كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية.. وللوصول إلى هذا الغرض في الفقرة السابقة لإنه لن يتم الاحتفاظ أبدًا بقوات عسكرية أرضية أو بحرية أو جوية إضافة إلى أي وسائل حرب أخرى ولن يتم الاعتراف بحق العلميات القتالية". وقد تحايل اليابانيون بعد ذلك على هذه الفقرة بصنع قوات صغيرة محدودة الإمكانات مراقبة ولا تكفي لردع عدوان حقيقي على البلد، وقد يكون تغاضي الولايات المتحدة الأمريكية عنها سببه ثبات الدستور والتغلغل والمراقبة لأن هذا الجيش الضعيف غير دستوري أصلًا بهذه الصورة مما يمنح العدو أفضلية لسحقه -على ضعفه أساسًا- متى تمرد بحجة مقبولة دوليًا وهي مخالفة الدستور! (حجة على من يقدسون دساتير وقوانين ومفاهيم ما بعد الكولونيالية التي كتبها أذناب الاستعمار وحلفاؤهم وتوارثتها الأجيال كأوامر مقدسة).
ما ألمانيا فمهزلة أخرى، من حيث حجم القيود على التسليح وتعداد الجند وسلوك الجيش المفروضين عليها منذ اتحاد الألمانيتين في بداية التسعينيات، إضافة إلى التعداد الهائل للقواعد العسكرية الأمريكية والجيش الأمريكي المستقر في ألمانيا والذي يزيد عن الخمسين ألف جندي.. وقد تكون عشرات القواعد العسكرية الأمريكية موضحة لحجم الاحتلال الأمريكي لهذه البلد التي ليس لها (دستور رسمي دائم) حتى الآن برغم أنه يتم الترويج لها على أنها واحدة من ديمقراطيات العالم الكبرى!
فهذه مصائر من يستسلم لكتل التوحش الأمريكية تلك: إنه استئصال لروح العسكرية والاستقلال ورقابة دائمة على مصادر إعادة هذه الروح!
(20) نعوم شومسكي نقلًا عن النيويورك تايمز ومبدأ كلينتون. الربح مقدمًا على الشعب (ترجمة لمي نجيب):148-149
(21) عبد الوهاب المسيري. فكر حركة الاستنارة وتناقضاته:44

الباب الثاني : وطن الراشدين

الوطن –المجتمع – النظام

تمهيد:

يستلزم البحث العملي عن استعادة الخلافة والدولة الإسلامية النواة أن يكون هناك تصور حقيقي أولًا لبعض أهم وأخطر المشاكل المجتمعية والفكرية، وكيفية علاجها في أعماق النفوس والعقول –فلابد من النظر مرة أخرى في أسس وتقاليد بالية صارت عُرفًا في غالب بلاد المسلمين؛ فترسخت بلا فكاك.. كما حدث في مسائل الزواج والطلاق، وشكل التعليم الحديث، والفصل بين المجتمع المدني والعسكري.. وقبل ذلك ضرورة مناقشة وهم حتمية وجود حدود بين الوحدات السياسية الجغرافية الوهمية والتقسيمات على أسس قومية عرقية إثنية أو جغرافية.. وأخيرًا مناقشة لأقرب نظام سياسي يجمع ذلك المجتمع وتلك المفاهيم..

هذه المسائل كلها مبدأية وتحتاج إلى توضيح كبير، وهدم لما يعارض الإسلام منها، وما يعرقل مشروع استعادة الخلافة على المستوى الأمني والمجتمعي.

القسم الأول:

الوطن

(1) الوطن الأصلي

خبر سيء!

وطنك لن يفلت أبدًا من الهيمنة العالمية!

وإن أفلت –فقد لا يتحمل العقوبات وأذى العباد!

هذه حقيقة..

***

ما وطنك؟!

لا يهم!

أي وطن إسلامي بالمفهوم الحديث!

نعم، لا يوجد بلد إسلامي يملك قراره.. ولن يوجد أبدًا –طالما ظل المسلمون يتحركون بمفاهيم (الدولة الحديثة) التي من أسسها بناء حدود مغلقة على ذاتٍ قومية أو وطنية تُميِّزُ شعبًا إسلاميًا عن الآخر!

قد يبدو هذا كلامًا غريبًا –لكن لماذا لا نتأمل قليلًا من الواقع والتاريخ؟

***

في عالم مُراقب ومقسَّم بين نطاقات نفوذ مختلفة، لابد لأي دولة إما أن تقع في مجال نطاق هيمنة مخالفة، أو تصنع لنفسها هيمنتها الخاصة على الآخر.. لايوجد حل ثالث، لأن هذه هي الطبيعة البشرية التنافسية منذ بداية الخلق.. بل والمدهش أن الله سبحانه وتعالى أبلغنا أن تلك التنافسية ميزة كبرى بل من

فضله على البشرية –لأنها تحفظ تجدد الأرض والحضارة (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين) البقرة:251

هذه الروح التنافسية المُسماة (سنة التدافع) يؤمن بها حتى بعض كبار فلاسفة الغرب ومؤرخيه –ففلسفة هيجِل التاريخية مثلًا قائمة على صراع الأفكار: الديالكتيك، والتحدي الذي يسبب الانفعال الكافي لتطور الحضارات والوصول إلى الأمثل في النهاية. وآرنولد توينبي المؤرخ الفلسفي الشهير نظريته (التحدي والاستجابة) بعضها قائم على صراع الأقلية والنخب الصاعدة الشابة والتحديات القائمة أمام كل أمة والمحفزة إياها للصعود..

كلاهما قام بتقديم تفسيرات متطابقة إلى حد كبير مع الآية القرآنية المذكورة.. كلاهما لم يستطع أن يُنكر تلك السنة الكونية في أن: كل ما ركد وسكن –ذبل واندثر.. وكل ما ماج بالأفكار والتنافس والتحدي – تقدم في الحضارة بشكل أو بآخر..

لذا مثلت الحروب العالمية ذروة التقدم المعرفي والتكنولوجي السريع –لأنها كانت ذورة التنافس والصراع التاريخي الغربي!

لقد كان التنافس فيها صراعًا للبقاء: حياة أو موت –فأبدع كل طرف في اختراع ما يحميه ويهزم منافسيه! ارتفع سقف التحدي والخطر –فارتفع سقف المُنتَج المعرفي والتكنولوجي..

ولا يغيب عنا تنافسات أقل شهرة لكنها لافتة النظر في دفع العلوم للأمام –كالصراع بين كلًا من باستير وكوخ في علوم الميكروبات، والصراع بين كل منهما ضد علماء بلده المتشككين..

فكل واحد من المتصارعين كان يقاتل من أجل إثبات صحة أفكاره وتصوراته وتجاربه، ومن أجل هيمنة النموذج المعرفي الذي يقدمه على الآخرين الذين ينافسونه، وهو ما جعل علوم الميكروبات تتقدم بصورة هائلة في القرن التاسع عشر مقارنة بما سبقه من قرون..

اذن فلابد من تدافع.. لابد من وجود هيمنة سواء بالسلب أو بالإيجاب.. إما أن يؤثِّر وطنك فيمن حوله فيصبح الوطن المُهيمِن، أو يتأثر بهم فيصبح الوطن المُهيمَن عليه..

هذه النقطة محوري فهمها وسنحتاجها فيما بعد..

نصل إلى مفهوم الدولة الحديثة بمضمونها الوطني المحدود، لنتساءل:

هل هذا النموذج هو ذات الوطن المسلم الأكبر الذي قدمه الصحابة الأوائل كنموذج في الدولة الإسلامية النبوية أو الراشدية؟

إن تلك البلد الحديثة المحدودة الصغيرة مقارنة بالأمة الواسعة –هي النموذج الحديث الذي اعتمده الغرب وفرضه عليك يومًا ما منذ مئة عام أو يزيد..

نعم! جلس ذاك الفرنسي والإنجليزي أو الهولندي أو البرتغالي وغيرهم –لتخطيط حدود الدول الإسلامية الواقعة تحت هيمنتهم!

قد لا تصدق أن تلك القرية المتواجدة في بلد مجاور لبدك، والتي بينك وبينها عداوة مخيفة –كانت في أغلب تاريخها جزءًا من بلدك الحالي! وأن قاطني تلك المدينة التي تعتبرها من خواص بلدك المعاصر، والتي يقف جندي حرس الحدود كالددبان ليدافع عنها ضد هجمات الدول المجاورة –قد كانت على مدار تاريخها ألد أعداء بلدك!

وهي لم تعترف بك يومًا قبل أن يجلس النادي الغربي، أو (مجلس الشورى العالمي) الذي تحدثنا عنه قبلًا –لتقسيم الكعكة وتحديد العداوات والولاءات الوطنية الحديثة!

مهازل التقسيم هذه، والتي نشأت على إثرها عموم الدول الإسلامية الحديثة، ومنها اتفاقية (سَيكس –بيكو) –ناتجة من مضمون فلسفي غربي كان سائدًا، عن الدولة التقدمية الحديثة، تأثر به أتباع الغرب، سواء من

اتبعوه طوعًا –بالسقوط تحت الهيمنة الفكرية والثقافية.. أو كرهًا –بالسقوط تحت الاحتلال العسكري المباشر..

ملخص ذلك المضمون أن كل شعب لابد له من أن يتجمع في نطاق مادي جغرافي محدد بدقة، تلك هي الدولة الوطنية الحديثة، وبداخل هذه الدولة تحدث تجمعات الحركة والتنقل (القبلية البدائية العشوائية) بعدما تتوقف عنه لتصل إلى حالة الثبات المدني، والذي يعتبر نواة الحضارات، حيث يبدأ البناء والعمران..

إلى هذا الحد لم يكن هذا المضمون يشكل في غالب أجزائه أزمة كبرى مع العقيدة الإسلامية والفكر الإسلامي العام، فمنذ قرون عدة ماضية تحدث الإمام ابن تيمية رحمه الله عن مفهوم تلازم المدنية مع السكون، والبداوة مع التنقل الدائم، وكان رأيه واضحًا في تفضيل المدنية لأن "الله سبحانه وتعالى جعل سكنى القرى يقتضي من كمال الإنسان في العلم والدين ورقة القلوب –ما لا يقتضيه سكنى البادية"[1]

فأين المشاكل الكارثية؟

المشاكل تظهر مع اختلاف اللوحة التعريفية لشعب تلك (الدولة–الأمة) واختلاف تعريف العنصر الأجنبي الذي لا يحقق النقاء القومي المطلوب –وبالتالي اختلاف تعريف الخصم ونوع الأعداء..

لقد صارت اللوحة قومية أو وطنية، لها علاقة بالعرق العنصري أو التواجد الجغرافي: وليس للإسلام دخل بتكوين تلك الدول –بالتالي نشأت الدولة المدنية الحديثة في الأمة الإسلامية على أنقاض تعريفات الإسلام لروابط المواطنة الإسلامية.. ونشأت الحدود السياسية بين الدول الحديثة على أنقاض تعريف الإسلام للوطن المسلم الجامع الأممي.. وهكذا تغير تحديد الجنسية من الانتماء لأمة الإسلام إلى الانتماء لروابط أخرى اصطلح على تعريفها إسلاميًا بروابط الجاهلية!

أبرز الروابط الجاهلية المعاصِرة، والتي نشرتها ورسختها مفاهيم الدولة الحديثة المعاصرة تلك، تجلت في حجر البناء للنظريات الوطنية أو القومية –هو ضرورة ربط الشعب الموجود على أرض ما، بهذه الأرض

مباشرة، كهوية تسمو فوق أي هوية أخرى، وبناءً على هذه المقدمة ينشأ الوطن القومي المادي المحدود، والذي لن يصبح بمقدورك أبدًا تجاوزه بعد هذا، بقوة ما يسمى بالقانون الدولي!

فالوطن المجاور لم يعد ملكك، ولم تعد تنتمي إليه، لغياب الروابط الجامعة المعترف بها قانونًا.. فقد اندمجت مفاهيم العرق، بالدولة المؤسساتية السياسية، بالأقليم، لصنع ما يسمى بالوطن الأممي الحديث، حيث لابد أن تنتمي فقط إلى قومك المشتركين معك إما في العرق وحق الدم **Jus sanguinis** أو في الأقليم الذي تعيش فيه مُقتطعًا عن أمتك **Jus soli** –ولا أثر هنا للرابطة الإسلامية في كليهما..

هكذا صار هناك ولاء للوطن الحديث، وبراء من الأوطان المجاورة – وانتهى بالتالي نموذج الوطن المسلم الأممي الضخم، وتلاشت بصورة قانونية تمامًا كل تعريفات ومفاهيم الدولة الإسلامية التي خلفها لنا رسول الله وخلفاؤه الراشدون..

لقد غاب النموذج المفاهيمي الأصولي للمرة الأولى من عموم الأمة؛ فحتى رغم تمزق المسلمين قبل الغزو الغربي الحديث، بين ممالك اسلامية متنافسة –إلا أنه أبدًا لم تكن تلك الممالك تنظر بجدية لمسألة التأطير القانوني والمفاهيمي لتقسيم الأوطان حسب الأصل العرقي العنصري والجغرافي، ومحو مفاهيم الوطن الإسلامي بصورة قانونية أبدية!

فظل الطبيعي هو وجود الرابط الأعمق المشترك بين جميع المسلمين، وعلوه فوق الروابط الأخرى، ولم يجرؤ أحد من عموم الأمة، إلا شذاذها، على جعل النظريات العرقية والجغرافية أصلًا يفوق رابطة الإسلام.. حتى في ذروة احتدام الصراعات القبائلية أو العرقية، كتقاتل القبائل العربية الأندلسية مع بعضها البعض أو ضد البربر –لم يجرؤ أحد على أسلمة صراعهم هذا أو تأطيره في شكل تنظيري قانوني مُطلق والإيهام بأن هذه ليست جاهلية!

ظل ممكنًا أن تكون اليوم تابعًا لنطاق إمبراطورية المماليك المسلمين، وغدًا تصير تابعًا لنطاق مملكة العثمانيين المسلمين.. وتظل هويتك المسلمة في الأرضين كافية للتحرك بحرية بين تلك الكيانات السياسية المختلفة أو حتى المتناحرة..

فلا تفرقة بين أرض مسلمة وأرض أخرى، ولا رابط أوملكيَّة أبدية لأرض محددة في نطاق مرسوم بدقة مخصصة لقوم معينين –فقد بقي مفهوم الوطن الإسلامي أكبر من الكيانات المتفرقة عبر قرون طويلة، وتم الحفاظ نفسيًّا وعقليًّا على أن مفهوم وطن الإسلام متجاوز لحدود المادة والكيانات السياسية –بالتالي لا يمكن وضع قيود عليه تُقسِّمه بهذه الهيئة الحديثة..

وهذا لم يتناف مع تكون (الدولة) كوحدة سياسية في نفس الوقت: نعم كانت هناك دول تدير الشئون وبينها خلافات وحدود على المستوى السياسي –لكن ظل هناك تجذر لمفهوم أن وطن المسلمين الأكبر لا حدود له وجنسيته عالمية في الوعي الجمعي لعموم المسلمين والحكام –لذا لم تكن من سوءات ملوك الدول الإسلامية المتعاقبة تاريخيًا، من ملك عضوض إلى ملك جبري: شرعنة وتنظير هذا التقسيم لوطن المسلمين على أساس مفاهيم لا دينية كما جرى في القرن الأخير..

وبقي هذا هو الواقع الغالب حتى دُشِّنت عند المسلمين الدولة الحديثة بأيدي الغرب وعقوله، أو بأيدي تابعيه وعملائه..

وقد كانت قد ظهرت تلك الدولة الحديثة غربًا، لفلسفات وأفكار خاصة بحضارتهم، ثم كلَّف مواليه –أو كلفوا أنفسهم!– بنقل هذه المفاهيم إلى دول الإسلام، فتيسر تقطيع الأمة إلى أشلاء..

يقول الكاتب الفرنسي جاك باغنار، عن تكوُّن ذلك النموذج السياسي الحديث للدولة، أنه قد "فرض نفسه على الشعوب الأوروبية، وعبر مستعمراتها سيصبح عالميًّا؛ ثم ستتحول الدولة–الأمة إلى النموذج الأصلي للمجتمعات التي لم تكن تتقاسم بالضرورة قيمها بشكل مصطنع"[2] **ولم يفت جوزيف سترايير الانتباه إلى حقيقة**

أن "عواطف الولاء السابقة الماضية، والتي كانت موجودة للعائلة أو للجماعة المحلية أو التنظيم الديني، قد تم استبدالها لصالح الدولة"[3].. **من هنا بدأ الولاء للدين يتنحى، ويُستبدَل به ولاء آخر للدولة..**

وتغوَّلت الدولة الحديثة بكافة قيمها ومفاهيمها، حتى صارت نموذجًا مناسبًا جدًّا لتفتيت الوطن الإسلامي وإنهاء هيمنته: فالتقسيم صنع أوطانًا صغيرة متعددة مُنكِرة لبعضها وعازفة عن مفهوم الوطن الإسلامي الأكبر –فصار كافيًا جدًّا تهييج النعرات الوطنية المختلفة، لصنع حالة من الاحتقان المستمر تمنع أي مشاركة لتلك الوحدات السياسية (الدولة–الأمة) مع بعضها البعض في وحدة كبرى متجاوزة للإطار المادي المصنوع على شكل حدود دقيقة وفاصلة للأبد!

وبهذا تيسَّر تطبيق الحكمة الاستعمارية القديمة: (فرق واحكم Divide and rule) وهي تنويع للنظرية الفرعونية القائمة على تفريق الناس وجعلهم أحزابًا متنازعة، تؤمِّن بتفرقها بقاء الحاكم: (إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعًا) القصص:4

فلا استمرار حقيقي للأعراق التاريخية المعادية في مقعد الهيمنة والعلو –إلا بتفرقة المحكومين والمؤمنين وتشييعهم إلى أحزاب وفرق متنافسة، داخل مناطق إقليمية متنافرة، يُخيِّم على قلوب قاطنيها العداوة والبغضاء لبعضهم البعض..

بهذا لن يصبح عسيرًا علينا تفسير ذلك النهم الانجليزي والفرنسي والألماني لاستخراج آثار الفراعنة وآشور وغيرهما مما سبق الإسلام من حضارات! وما عدد الأفلام والقصص والكتب التعليمية الاستعماريَّة التي تم تشجيعها في الفترة الكولونيالية، والتي قامت على إبراز تلك الأساطير التاريخية ما قبل الإسلامية –إلا دليل أكبر من أن يتجاهل مغزاه أي مسلم، على الرغبة في بعث النعرات الجاهليَّة بين الشعوب المكونة للأمة.. ونميل لأن هذا تم عمدًا وليس رغمًا عن المستعمر.. رغم أن الكثير من المدونات توضح انزعاج بعض القيادات الاستعماريَّة من النزعات الوطنية التي انتقلت من أوروبا بالتأثير الثقافي – فهناك في المقابل دلائل كثيرة على أنه قد كان هناك تشجيع لنشر تلك الأفكار والمفاهيم قبل الانزعاج! فهل كان الانزعاج من

التطرف في استخدامها لتصبح معادية لكل (أجنبي) حتى صار المستعمر موضع تهمة؟! هل كان المُستعمِر يريد شعوبًا منفصلة لكن متآلفة (في وحدة كبرى عالمية أممية) يقودها هو بنفسه؟!

على أي حال –فقد حدث الربط بحضارات بائدة، مما يخدم مشروع (الدولة–الأمة) ذات الوطن المحدود المغلق، ويعزز شعور كل مواطن باعتزازه ببلده وتفوق حضاراتها ما قبل الإسلامية على حضارات المسلمين الآخرين.. أي تدعيم الرابط العرقي العنصري في نفوس المسلمين، وجمعه مع الرابط الإقليمي ومفهوم الدولة كوحدة سياسية منفصلة عن المحيط الذي تعيش فيه –لينتج عرقًا تاريخيًا وهميًا محدودًا بهوية أممية مُخترعة ومذمومة: كالهوية التركية والفارسية والبربرية..

إذن كانت نقطة (إختراع التاريخ الشعوبي ما قبل الإسلامي) بالذات واجبة لا غني عنها، فبها فقط يكتمل صُنع أي قومية مُغلقة لأُمة مُتخيَّلة، حيث يتم نقل التركيز على الحوادث التاريخية المؤسسة للأمة من قصة غزوة بدر والهجرة وفتح مكة (القصص التاريخي النبوي المؤسس لأمة المسلمين الجامعة) إلى قصص أخرى متنوعة ومتغيرة تبعًا لكل قومية مُخترعَة مُلفَّقة.. فيصير توحيد مينا للقطرين المصريين، وانتصار أحمس على الهكسوس: حوادث مؤسسة للمصريين في قوميتهم المغلقة الجديدة (عرق تاريخي لاديني مُخترع) بل ويصير فتح القسطنطينية حادثًا مؤسسًا للأتراك في قوميتهم المغلقة بعدما أُخفيت مفاهيمه الدينية ليتم اتخاذه مظهرًا للانتصار القومي التركي فقط؛ أي أنه حتى الغزوات الدينية تم علمنتها وغلقها على عرق وإقليم!

هكذا يبرز إلى الوجود "شعور بعاطفة الانتماء لجماعة لها نفس المصير مدفوع الثمن على الدوام لتوحيد أشكال مفروضة"[4].

ويزيد ألم المسلم أضعافًا مضاعفة –عندما يجد تبنيًا لهذه المفاهيم داخل كثير من الحركات الإسلامية المعاصرة، باعتبارها صارت واقعًا يجب التحرك في فضاء مفاهيمه وحدها، وهو ما يبينه المفكر الفرنسي أوليفييه روا قائلًا أنه "عمليًا، ترتسم الحركات الإسلاموية في مجالٍ سياسي سابقٍ لها، حتى وإن رغبت في تجاوزه:

هو مجال الدولة–الأمة؛ بل إنها تسهم في تعزيز هذه الدولة–الأمة حين تضمن المشاركة السياسية لشرائح من السكان لا تجد نفسها فيها" وهذا ينطوي حتمًا على قمع لمفهوم الأمة الإسلامية بواسطة تلك الحركات الإسلامية نفسها، مهما رفعت من شعارات، لأن "الانتقال إلى الإسلامو قومية ينطوي –تناقضيًا– على ظهور انفصال للسياسة عن الدين! فالأحزاب الإسلاموية التي صارت –مضطرة– أحزابًا حكومية، تسترجع المنطق السياسي للدولة، بدلًا من فرض منطقها فوق القومي على الدولة"[5]؛ **فرغمًا عنها تقدم تلك الجماعات المتأثرة بالمفاهيم القومية المغلقة، إن وصلت للحكم، نموذجًا فيه إعلاء لمصلحة الأوطان المصنوعة المغلقة، على مصلحة الأمة الإسلامية الكبرى..**

هنا يبرز سؤال رئيسي وهو: لماذا إذن قامت الدولة الحديثة في الغرب أولًا؟

الدولة الحديثة الغربية كانت ضرورة هامة لأهلها بالفعل، سواء لوأد كثير من الصراعات الأوربية الداخلية التي تواجدت لأسباب عرقية أو توسعية، أو حتى لزيادة السيطرة على المحكومين وتذويبهم في رابطة أكثر التزامًا بالخضوع لسلطة الملوك والحكام المحليين المتفرقين والمتنازعين، والراغبين في ولاء شعبي قوي لنفوذهم، بعد استبعادهم للسلطة البابوية القديمة، واختفاء أي شغف للانضمام مرة أخرى لتلك الوحدة الأممية الدينية التي مثلتها آخر وحدة دينية كبرى: وحدة الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

وما كان انتهاء حكم السلالة الكارولينجية بالانفجار الشهير في معاهدة فيردان إلى فرانكيا الغربية ولوثرينيجيا وفرانكيا الشرقية إلا فجر عصرٍ جديد: فما إن استقر الأمر إلى حد ما على هذا الشقاق حتى زادت الصراعات وتجذَّرت بمرور القرون –فتعددت الأسر الملكيّة الحاكمة لأوروبا القديمة، بل وبدأت دول جديدة في التشكُّل والدخول للساحة، كإنجلترا غربًا –خاصة بعد تنصيب آثيلستان ملكًا على إنجلترا المملكة الموحدة وطرد الفايكنج– ودخول المجر القديمة شرقًا بداية من توسع الملك آرباد..

وما إن جاء القرن الثاني عشر الميلادي حتى بدأت الدول الأوربية (أوروبا الغربية بالذات) في بناء الأسس السياسية للأشكال المنغلقة الوطنية، بهدوء وعفوية أحيانًا كثيرة، حتى قبل أن يتم تأطيرها في أشكال فلسفية نظريَّة..

مع ذلك كله، فقد ظل يربطهم جميعًا رابط خفي، يتم قمعه بانتظام عند عموم المسلمين حاليًا –ألا وهو رابط نظرة الرجل الأوروبي الأبيض لنفسه على أنه من نطاق متطور متفوق ذي خلفية حضارية مسيحية، صمدت في وجه الآخرين المتوحشين البرابرة، ومجموع شعوب أمته أعظم من الآخرين بما لا يقاس.. ولا أوضح من كلام ماكس فيبر –أبو علم الاجتماع– لكتابه الأشهر (الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية) تأكيدًا على هذا الاستعلاء برابطة أوروبية جامعة وكامنة لم تطلب الحداثة إذابتها تمامًا!

يتحدث بندكت أندرسون عن هذه الرابطة قائلًا "من المؤشرات الموحية على أصل العنصرية الكولونيالية الأرستقراطي.. ذلك التضامن بين البيض الذي كان يربط عادة بين الحكام الكولونياليين من متروبولات مختلفة، بصرف النظر عن ضروب التنافس والصراع بينهم"[6] **وهذا التضامن ليس ناتجًا فقط عن رؤية عنصرية أو طبقية، كما يعتقد أندرسن، بل الأصح أنه ناتج عن تناغم بين قوميات العرق التاريخي الغربي بشكل عام.**

هكذا يمكنك دائمًا ان تُبرز الصراعات البينية للعرق التاريخي: كصراع فرنسا مع إنجلترا، أو ألمانيا مع روسيا، أو ألمانيا مع فرنسا.. لكن ما لا يُمكنك إغفاله أن هذا الصراع يختفي اذا واجههم تهديد حقيقي وخطير من (الأمم الهمجية) سواء كانوا المسلمين أو غيرهم!

وبهذا أمكن لألمانيا أن تتحالف في الحرب العالمية الأولى مع المسلمين العثمانيين لضرب المستعمرات الإنجليزية.. وبقى محسومًا –رغم ذلك– سؤال: ماذا كان سيحدث إن جرب العثمانيون يومًا مجرد محاولة جادة لغزو إنجلترا التي كانت أعدى أعداء ألمانيا وقتها؟

هنا نحن لا نتحدث عن انتصار للعثمانيين في معركة يفيد في تثبيت هيمنة ألمانيا، أو حتى تفوق في حرب نفوذ –بل نتحدث عن غزو إسلامي حقيقي للأمة الإنجليزية.. عبور لكافة الخطوط الحمراء!

فلا يشك عاقل أن ألمانيا كانت لتنقلب حليفًا للإنجليز في صد غزو العثمانيين (المسلمين الهمجيين) في التو واللحظة!

نعم! يمكنهم السماح بمشاركتك لهم أيها المسلم في صراعاتهم البينية، طالما كنت لا تُهدد أيًا من (أعضاء النادي) أونظام (مجلس الشورى العالمي) تهديدًا حقيقيًا – لكن إن تجاوزت قدرك كخادم تابع وألعوبة وتجرأت على أحدهم بما يهدد وجودهم، زالت حواجز العداوات وتلاشت مفاهيم الحداثة وارتدوا بضع قرون للوراء لتتقمصهم جميعًا روح ريتشارد قلب الأسد وشارل مارتل –فيخرج حينها الرئيس الأمريكي بوش ليقول بكل صدق أنها "حرب صليبية" و"من ليس معنا فهو ضدنا" فتصطف فورًا عشرات الدول المنتمية للعرق التاريخي الغربي صفًا واحدًا، مع عملائها المسلمين، في الحرب ضد الإسلام!

في لحظة الخطر الحقيقي تذوب العدوات البينية كلها!

وقت ظهور تهديد حقيقي على هيمنة أعضاء نادي هذا العرق الحاكم، خاصة لو كان من المسلمين –يظهر جليًا للأعمى ما أخفته عباءة الحواة السياسية عبر عقود متتابعة..

هم يملكون إيمانًا كامنًا مهيمنًا بأن أوروبا وأمريكا، والغرب عامةً، هو وطن متجاوز، تتلاشى الحدود بينه إن هدده خطر من أمة أخرى، وقد تجسَّد هذا في مقولة ديجول الشهيرة "نعم! إنها أوروبا، من المحيط الأطلسي إلى الأورال، إن أوروبا بأكملها هي من ستحدد مصير العالم"!

ديجول هنا يوضح بكل صراحة، لا مجرد شعورهم بالهيمنة والاستعلاء، بل كمون فكرة أنهم وطن واحد متجاوز للحدود السياسية والأعراق الإثنية العنصرية والمادة ذاتها.. واختباءها حتى في داخل عقلية عِملاق العلمانية والقومية والشيفونية الغربي: فرنسا!

وهذا الوطن قد أنبأتنا أحاديث آخر الزمان بأنه سيظل باقيًا على عداوته الظاهرة أو الكامنة، مهما تغيرت الأحوال والأيديولوجيات، وسيتحد ضد وطن المسلمين ليقاتلهم كأمة عرقية تاريخية واحدة، استعمل رسول الله لفظ أمة الروم في وصفها..

ولنهبط أكثر في أعماق واقعية ومصداقية هذه المفاهيم المنتشرة، ولنتساءل؛ هل أمم العرق التاريخي الغربي تحترم مفاهيم الدولة الوطنية الحديثة فعلًا في تعاملها مع الآخرين؟

أبدًا! إنهم يقومون بسحق عشرات الدول الأخرى، ويطلقون عليها ألقابًا تحقيرية مثل (العالم الثالث حديثًا –الأجناس البربرية قبلًا) ، ولا يرضون إطلاقًا أن تخرج من نطاق نفوذهم وهيمنتهم، سواء عن طريق الأسلوب العسكري الغاشم القديم، والذي لم يعد يُستخدم حديثًا الا لضرورة بالغة، أو عن طريق صنع جماعات وظيفية في كل دولة متأخرة أو إسلامية، تحافظ على (دفع الجزية) لهم بالخضوع الاقتصادي من أجل الحفاظ على السلام العالمي –والذي نعرف طبعًا أنه سلام الغرب والغرب فقط!

فهو السلام الوحيد القادر على حفظ هيئة مجلس الشورى العالمي!

إن إنجلترا ليست تلك الدولة المحصورة في جزيرة محدودة بغرب أوروبا –إنها قوة مهيمنة عابرة للقوميات والوطنيات والإثنيات العنصرية المُخالفة. قوة منتشرة في عشرات الدول والمصارف والمؤسسات والجماعات الوظيفية الحاكمة عند المسلمين.. إنها حقًا وطن مهيمن على المسلمين وغيرهم من المقهورين..

إن أمريكا لا تقع أبدًا خلف المحيط الأطلسي –إنها تنشر رقعتها فوق أغلب مساحة الكرة الأرضية..

فأمريكا في سيارتك على شكل وقود – أمريكا في جيبك على شكل بطاقة ائتمان – أمريكا في عقلك على شكل عشرات الأفلام!

الحقيقة التاريخية، أن ذلك التناقض بين فلسفة بناء تلك الدول، والقائمة على ضرورة تحديد الوطنيات وتمييزها واحترام نطاقاتها، وبين أفعالها الإمبريالية ضد الأعراق التاريخية والإثنية العنصرية الأخرى: تثبت أنها مجرد فلسفة غير واقعية لا يمكنها أن تصنع هيمنة يومًا ما!

هذا هو ما أدركه الأوربيون على أرض الواقع، بعيدًا عن كتب التنظير التنويرية التي قامت عليها دولهم الحديثة، فمصادر الثروة والطاقة الموجودة داخل نطاق كل وطن محدود، لا تكفي لصنع هيمنة أممية.. بل لا تكفي لتيسير دوام التحرك لرد مطامع الآخرين وإيقاف عدوانهم، لا تكفي حتى للحفاظ على دوام النفوذ التجاري والدعوي.. كل هذا لا يمكن صنعه في إطار الوطن المحدود..

لهذا تحركوا وقاموا بالغزو هنا وهناك – صنعوا إمبراطوريات لكل منها هيمنة خاصة..

كانت الإمبريالية هي الجانب العملي الواقعي والحتمي للدولة الحديثة المحدودة –فمن ناحية النظرية ظل لديهم دولة ذات حدود (مادية) مع الجيران الأوروبيين.. لكن من الناحية العملية كانت حدودهم دائمًا متجاوزة للمادة.. حدودهم قد تمتد إلى مصرف ماليزي، بينما ماليزيا على بعد آلاف الأميال! حدودهم قد تمتد لتشمل أوروبا كلها اذا جاء التهديد من خطر إسلامي! حدودهم لا وجود لها عندهم على أرض الواقع: تقلصت مفاهيم الدولة الحديثة على فلسفات المراقبة الحكومية للمواطنين وإحكام يد الدولة الحديدية عليهم ورعاية نشأتهم في كنف الكيان السياسي الحاكم.. لكن خارجيًّا قد انهار هذا المفهوم سريعًا، بل يمكن القول أنه لم يتواجد بجدية أصلًا على ساحة التاريخ عند الدول العظمى، لا المقهورة!

فلا هيمنة، بل ولا استقلال من الأصل للقرار السياسي –دون تجاهل هذه الحدود المادية وكسرها على المستوى الخارجي.

فحتى الولايات المتحدة التي تمتلك إمكانات قارة كاملة، فهمت تمامًا ومبكرًا، منذ مبدأ مونرو أو ربما قبله بأنه من الضروري كسر هذه الحدود –فبعثت جيوشها في كل مكان على وجه الأرض: سواء كانت حشودًا عسكرية، أو حشودًا اقتصادية.. ولم تنج من الدوران في فلكها، عسكريًا وسياسيًا، يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية نفسها! ولا هي بقادرة على الانفراد بقرار جرئ مستقل تمامًا ضدها حتى الآن، رغم تغوُّلها الاقتصادي والتكنولوجي!

فإن أقررنا أنه تاريخيًّا قد ثبت فشل نظريات الحدود القومية والوطنية على المستوى الخارجي، لعجزها عن صنع هيمنة حقيقية كبرى لأي أمة تحميها من كونها أمة مُهيمَن عليها، في إطار ما ذكرناه قبلًا من ضرورة وجود ثنائية (مُهيمِن–مُهيمَن عليه)، كان لابد علينا إذن التأكيد على حتمية كسر هذه الحدود المادية والسياسية.. حتمية نقض مفاهيم تلك الدولة الحديثة في وعي المسلمين..

لقد قدم لنا الإسلام وطنًا حقيقيًا أصليًّا متجاوزًا اسمه الجنة، وجعل حياتنا كلها هي رحلة العودة إليه بالسمو الروحي والأخلاقي والشرعي اللائق به؛ رحلة طويلة في دنيا المادة من العبودية لله ودعوة الآخرين لمشاركتنا السبيل إلى الوطن الأصلي.. إلى الجنة الأخروية، مع رفع شعار الجهاد ضد قطاع هذا الطريق وأفَّاكي هذه الرحلة المصيرية، وأولهم زعيمهم الشيطان نفسه..

ولتحقيق هذه المطالب كان لابد من كيان مادي يوفر الظروف الملائمة لتنفيذها –فكان وطن المسلمين الدنيوي الذي ضم كل من اتبع هذا الطريق وسار فيه.. هذا هو وطن المسلمين الأرضي المادي..

إن المواطنة في الإسلام: هي الانتماء لأرض المسلمين هذه في كل زمان ومكان – ولا إعادة للمجد إلا بصنع هيمنة للمسلمين على غيرهم من الأمم – ولا هيمنة دون استقلال لقرارهم السياسي والعسكري – ولا استقلال دون وحدة إسلامية كبرى تكسر المفاهيم الكاذبة للدولة–الأمة القطرية والنطاقات المحدودة والكيانات السياسية الصغيرة المتناثرة في تلك الدول مقطعة الأوصال الأممية والمزدحمة بالأوهام العرقية الإثنية العنصرية والجغرافية..

فليصبح وطن المسلمين الدنيوي هو أرض الإسلام – جنسيتهم وهويتهم تحددها عقيدة الإسلام – شركاؤهم في الوطن هم المسلمون في كل زمان ومكان – وعدوهم هو كل معتدٍ على هذا الوطن الكبير..

إن تم زرع هذا الفكر في كل مسلم ومسلمة، سيؤول مصير عقيدة تقديس الحدود والأوطان الصغرى إلى غبار يسهل إزالته –ووقتها سيشرق فجر أمل جديد، في وحدة الوطن المسلم الأكبر مرة أخرى، لاستعادة

حالة وطن الدولة الإسلامية الراشدية متنوعة مصادر الثراء، والتي بها فقط يحافظ هذا الوطن على هيمنته كأمة الحق على أمم الباطل..

***

ولا غنى عن الاعتراف بضرورة تنوع مصادر الثراء لأمة تريد الهيمنة؛ فإنه من الأكيد أن الدول الوطنية الحديثة المغلقة، حتى بالصورة البراجماتية البحتة -لا يمكن أن تصنع هيمنة للأمة، وسط التكتلات الإمبريالية الكبرى المعاصرة ،كما لم يكن بإمكانها صنعها سابقًا -إلا بجمع وحدات سياسية وجغرافية كبرى، لها أهمية جيوستراتيجية في تفكيك الإمبرياليات السابقة: كالإمبراطوريتان الفارسية والبيزنطية..

ولتوضيح ذلك بصورة أكثر تبسيطًا؛ سنفترض، مثلًا، أن دولة مصر المعاصرة الوطنية الحديثة، الدولة المحدودة التي تحوي شعبًا عضويًا مربوطًا بالرابطة الوهمية الأرضية التي تجمعه من سيناء إلى السلوم، ومن الإسكندرية حتى النوبة: سنفترض أنها رغبت يومًا في امتلاك قرارها تمامًا، وصنع هيمنة إسلامية كبرى.. مما يوجب على حكامها تصنيع ما تريده تلك الدولة النواة، من أساسيات لا غنى عنها لدولة تريد توحيد الأمة، كالسلاح والطعام والطاقة..

فكيف يمكن لدولة حديثة محدودة مثل تلك أن تصنع هذا وحدها، وسط محيط متفكك لا يرضى بالتوحُّد؟!

الحقيقة الواضحة: أنه لا يمكن حدوث الاندماج الكامل المطلوب؛ لأن المفهوم الحديث للدولة الوطنية جعل شعبها العضوي يبحث عن مصلحته هو فقط فوق الجميع، والرابطة المُتخيَّلة التي تربطه أكبر وأعمق من أي رابطة أخرى، دينيَّة كانت أو حتى —في بعض الأحيان— العرقيَّة الإثنية!

فلن تندمج دولتان أو أكثر، بينما كلًا منهما تبحث عن مصلحتها الذاتية فقط فوق مصلحة الآخرين.. إلا في حالات نادرة شاذة جدًا.. وبالتالي لن تجد هذه الدولة أمامها حلًا آخر سوى التحول للإمبريالية: أن تمتلك قوة كافية لغزو دول أخرى تمدها بما يكفيها ويزيد على حاجتها من مصادر طاقة وغذاء، ويرفع

مقدار صناعتها إلى المستوى المأمول لتوحيد الأمة ومواجهة المخاطر الإمبريالية المعادية من الأعراق التاريخيَّة المُناهِضة.. فلا توجد أرض واحدة تحوي كافة أنواع مصادر تأمين التحول لقوة عظمى.

وبالتنزيل على المثال المصري المذكور أولًا: يصبح غزو ليبيا أو الخليج نفسه، ضرورة لا مفر منها لتوفير مصدر هائل للطاقة، وغزو السودان يصير أمرًا لا غنى عنه لتوفير مصدر دائم للغذاء! فإن تعسر ذلك، اضطرت تلك الدولة الحديثة غير الإمبريالية إلى غزو دول أخرى أكثر ضعفًا –تمهيدًا لصنع قوة تسليحية كافية لغزو الدول المذكورة أولًا لا محالة!

نعم! حتمًا لابد أن تتحول تلك الدولة الحديثة إلى توسعية، حال أرادت امتلاك قرارها وحجز مكان مهيب لها في وسط الأمم..

فإن لم تفعل ورفعت شعار الأخلاقيات الوهمية الطوباوية سياسيًّا وتاريخيًّا: مثل التعايش مع الآخرين المُعادين، بلا سعي نحو مد النفوذ –ظلت عاجزة عن مد نفسها بما يكفي للتطور الكبير.. وسيصبح أقصى أمانيها أن تصبح دولة (ناهضة) أو (نامية) تحقق رخاءً لمواطنيها، لكن بلا أمن ولا استقرار حقيقي؛ لأنها ستدور في فلك إحدى الإمبراطوريات الكبرى الأخرى لا محالة؛ لتعيش كدولة تابعة مُهيمَن عليها، شأنها موكول بيد مجلس الشورى العالمي: فإن ظلت توافق تلك الإمبراطورية –استمر الرخاء (المنضبط!)؛ وإن جربت العصيان –وجب عليها القحط والدمار!

لهذا كان صنع هيئة دولية مثل الأمم المتحدة من قبل النظام العالمي؛ بمثابة رقابة ضرورية على هذا التوازن القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهي رقابة دائمة وقانونية الطابع على التزام الدول الصغرى والتابعة بمفاهيم عدم الاعتداء والتعايش مع الآخر – مع رفض الاندماج بين الدول، وتكريس الانقسام ما أمكن. ويستغل في ذلك كل ما يصلح للتقسيم وترك الكتل التابعة هشة مفتتة: كالطائفية والمذهبية والعرقية العنصرية الإثنية وغير ذلك من وسائل التقسيم الإمبريالي المعروفة.. فلا يمكن لدولة حديثة صغرى مناوئة أن تتقدم لتتحول إلى دولة كبرى

توسعيَّة؛ فهي تحت أعين القوى العالمية ورقابتها الدائمة ذات الطابع القانوني بالأمم المتحدة، وستسحقها سحقًا في لحظة مبكرة وحاسمة!

وحتى إن لم ترغب في التحول للتوسعية، فلن تنجو وقتها أبدًا –مادامت عاصية مارقة– من التقسيم والتفرقة المانعة لزيادة حجمها ومواردها.

في المقابل تصنع الدول الأقطاب ما تشاء، وتغزو المكان الذي تبتغيه، في ظل توازنات وتفاهمات بين دول (نادي الإمبراطوريات) محدود الأعضاء!

***

أخيرًا؛ ما الذي يجعل هناك فارقًا بين الإمبريالية بالمفهوم العالمي، وبين التوسع الإسلامي المطلوب؟

لابد من توضيح أن الفارق الضخم بين التوسع الإسلامي والتوسع الإمبريالي: يتمثل في حقيقة كون الهدف الأصلي مختلف؛ فبينما لايطلب المسلمون من غيرهم سوى السلام والإذعان لدين الحق في ترك حرية الدعاة والدعوة – فإن الإمبريالية عامة والغربية خاصة تهدف إلى مجموعة مركبة من الأغراض: المادية – ممثلة في ثروات الأمم الأخرى، أو العقائدية –ممثلة في طلب نشر الأديان الباطلة التي تعتنقها كالإلحاد أو النصرانية.. أو حتى مزيج من الأفكار العنصرية الإثنية كما كان بارزًا في القرن التاسع عشر.

هذا الفارق الضخم بين توسعة رقعة دولة الإسلام رغبةً في تعبيد الشعوب لله – وبين توسعة رقعة دولة الكفر رغبةً في تعبيد الشعوب لغير الله من طواغيت: هو عامل حاسم –لا يستوعبه إلا من يفقه ويفهم ويستعلي بدين الحق عن الكافرين.. وهو ما عرضه ربعي بن عامر موجزًا في قوله العبقري لرستم ممثل الإمبرياليَّة الفارسية في مقابل التوسع الإسلامي "الله ابتعثنا لنُخرجِ الناس من عبادة العباد –إلى عبادة رب العباد.. ومن ضيق الدنيا –إلى سعة الدنيا والآخرة.. ومن جور الأديان –إلى عدل الإسلام".

هكذا، فإن وحدة وطن المسلمين الشاسع –ستمنحهم تلك القوة المادية التي تعينهم على تنفيذ أوامر الله في تبليغ رسالته لباقي الأمم، ودحر أعدائه وإرهابهم..

وإن كانت الإمبريالية هي المُنتَج الحتمي للدولة الحديثة مغلقة الحدود على شعب عضوي معين، والراغبة في التحول لقوة عظمى مالكة لقرارها مهيمنة على الآخر، والمُهدَدة بالتحول إلى كائن عاجز مشلول في يد قوة أخرى أكبر – فإنَّ نشر الدعوة الإسلامية بحُرية هو المُنتَج الحتمي للوطن الإسلامي المتحد مفتوح الحدود، والذي سيتحول إلى قوة مادية وروحية عظمى، تُمكِّن مالكيها من امتلاك قرارهم وهيمنتهم على الباطل..

وشتان الفارق بين المُنتجين!

***

هكذا، فمن الناحية النفعية الدنيوية البحتة، قبل حتى أن تكون من الناحية الدينية –لابد للمسلمين من هذا الوطن، إن رغبوا في العودة كقوة عظمى مسؤولة عن تطبيق أوامر الله ونواهيه، وقيادة الدعوة وسط الأمم.. وذلك الوطن غير المحدود لا يتنافى مفهومه مع تواجد وحدة سياسية حاكمة ذات حدود مادية – فهو بالضرورة أكبر منها بكثير لأنه (روحيًّا) يضم كافة المسلمين الموجودين على وجه الأرض، حتى من يعيشون وسط أمم أخرى: فالجميع سينتمي لذلك الوطن وسيكون جزءًا من جماعته حتى إن كان تحت قدرة وحدة سياسية أخرى..

***

ولا وطن واحد دون أن تجمعه لغة واحدة: لغة القرآن الكريم؛ لذا فنشر إلزامية تعلم العربية واجب –لصنع أقوى رابط يلحم الولايات المتناثرة، وليقضي على أحد أهم وسائل استمرار بقاء القوميات المغلقة..

وفي مسألة اللغة والتاريخ القومي هذه نحتاج إلى وقفة أخرى..

(2) ارتباك الفكر الإسلاموقومي

برغم الدوران المستمر للقوميين حول أنفسهم في محاولة لوضع تعريف حقيقي جامع لها – إلا أنهم عمومًا يتفقون على حقيقة هامة:

أن اللغة، خاصة إذا كانت مرتبطة بنص مقدس جامع؛ كالعربية لغة القرآن –تكون هي العنصر الأفضل على الإطلاق لصنع جماعة أممية.. وربما تتفوق في القوة أحيانًا على عنصر التاريخ المشترك.. وأبرز من حاول صياغة هذه الفكرة هم الألمان في نظرياتهم القومية.[7]

لذا فمن المهم جدًا لكل من يريد توحيد الأمة: تقدير اللغة العربية ونشرها قدر الإمكان في الدول غير الناطقة بها..

بالتأكيد –مع ذلك– لا ينتفي دور التاريخ المشترك؛ كعنصر رئيسي هام جدًا، لعب فكر التقسيم على العبث به كما ذكرنا قبلًا.. وواضح جدًا انتباه الجماعات الإسلامية الذكية، حتى بعض المحسوبة على الفكر الإسلامو–قومي، لهذا الأمر –فتجد أغلب المناهج التربوية لأشبالها تُركِّز على سرد التاريخ النبوي والراشدي كأعظم فترات التاريخ المشترك للأمة الإسلامية كلها..

هكذا، ففي الحين الذي ينشأ الشخص المصري العادي، التابع للتعليم القومي الوطني العلماني –كما عرضنا سابقًا– على سرد لتاريخ مشترك، يبدأ من الفراعنة فالبطالمة فسلسلة يمثل فيها العرب أو المسلمون جزءًا واحدًا لا أكثر، مما يحوّل الإسلام إلى عنصر واحد فقط وسط باقي العناصر التكوينية لتلك الأمة المصرية المصنوعة والمتوهَّمة، مثله مثل النصرانية والفرعونية: مجرد حقبة من حقب من التاريخ المصري القومي الطويل، وتصبح العربية ليست لغة المصريين الأصلية، بل الفرعونية.. وتصير الأولى لغة تاريخية مُدخلة على العرق التاريخي المصري الفرعوني – ونفس الكلام نراه بأسماء وعناوين أخرى عند الشخص الوطني الهندي أو التونسي أو السوداني أو السوري أو التركماني..

في ذات الحين نجد أن الفرد الذي ينشأ بداخل المنظومة الإسلامية السليمة للتربية يصبح لديه تصورًا مختلفًا ومبادئ مختلفة الأصول كذلك –فأمميته الإسلامية الحقيقية عنصرها الأول هو اللغة العربية لغة القرآن، حتى في الدول غير العربية كالباكستان، التي برغم عدم التحدث بها من الجماعات الإسلامية، إلا أنها ظلت ذات قيمة كبرى لدى الجماعات على أساس أنها اللغة الأم واللغة المقدسة.. إضافة إلى ذلك فإن التاريخ المشترك عنده –مختلف تمامًا عن ذلك الذي يتشبع به الفرد الوطني أو القومي العلماني..

تاريخه هو سرد عصور الأنبياء ثم تاريخ الرسالة ثم تاريخ الخلافة الراشدة –فهو تاريخ أممي فكري وديني وسياسي عام، ليس مرتبطًا بأرض محددة أو قومية عرقية؛ إنما مرتبط بالدين الإسلامي وتاريخه من أقدم الأنبياء –فلا أحد يتعصب لإبراهيم عليه السلام أو يعاديه على أساس أنه عراقي ولا يهتم مسلم بذلك.. ولا أحد يكره فرعون أو يحبه على أساس أنه مصري ولا ينتبه مسلم لذلك.. فالعرقيات العنصرية الإثنية الحديثة التي تقوم عليها القوميات والوطنيات المعاصِرة –غير موجودة أصلًا عند الشخص المسلم الذي تربى على عنصر التاريخ المشترك، والمختلف تمامًا عن ذلك الذى نشأ عليه الوطني المعاصر..

لذا فإن محاولة التوفيق بين الجانبين لابد أن تنتهي بصدام لا محالة –وبرغم ذلك، جنحت بعض الجماعات الإسلامية نحو دمج تلك المفاهيم المتنافرة في نفوس أتباعها!

وبسبب عدم صلاحية هذا الجمع؛ انتشرت الكتابات القومية والعلمانية التي تهاجم فكرة المزج بين الوطنية والإسلام الأممي.. وهي كتابات تجزم باستحالة الجمع بين الإسلام كدين شامل وبين الفكرة الفلسفية القومية الوطنية مهما كان تعريفها ضبابيًا.

نعم! هذا حقيقي! وهذه الكتابات أكثر صدقًا وواقعية من أفكار أي جماعة إسلامية تحاول خداع نفسها أو خداع الناس بإمكانية التوفيق بين الوطنية الحديثة والإسلام!

وأبرز مثال يوضح فشل ذلك التوافق: أنه إذا حدث صدام بين حق أجنبي مسلم وباطل وطني كافر –وجب على المسلم مناصرة الحق الأجنبي بلا جدال وإلا خرج من الملة أصلًا بموالاة ضد المسلمين: لأن الأولوية لديه لابد أن تكون للإسلام لا للوطن..

وهكذا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم الذي خرج من وطنه دار الباطل والكفر –وانضم لأهل الحق الأجانب عن وطنه وانتصر بهم..

بالمفاهيم الوطنية الجاهلية قلنا (وطنه) و(أجنبي) وصار الأمر مُشكلًا بشدة! –لكن بالمفاهيم الإسلامية الأممية يكون هذا هو الحق الواضح: الولاء للدين أولًا؛ لا لآل، ولا لأرض –وهذا عكس الوطنية تمامًا!

لا يمكن لمسلم أمميته أصولها ومبادئها مختلفة –أن يتوافق مع الوطنية والقومية الحديثة متعارضة الأصول مع الإسلام..

ويخطئ القادة الإسلاميون والجماعات الإسلامو–قومية في تصور إمكانية الجمع بين الاثنين أو عدم تعارضهما –ولهذا نجد الاصطدامات القوية بينهم وبين أعدائهم الوطنيين المتعصبين، ونجد الضباب المتناثر في عقول أتباعهم عن أصل أولوية مصلحة الأمة على الوطن..

والواجب ضرورة حلول الدين الإسلامي محل قومية المسلم المصطنعة العرقية العنصرية أو الجغرافية أو التاريخية –وخاصة في المسائل المفصلية كاللغة والسلطة.

حتى في حالة مسلمي الدول التي يغيب عنها هذان الأصلان؛ يظل عند كل مسلم تقدير سام لهما ورغبة دائمة في تبنيهما.. فلا يكمل للمسلم التحدث عن تمام استبدال قوميته بالأممية الإسلامية –دون معرفة بحرف من العربية والاعتراف بسموها عن باقي اللغات على أساس كونها لغة القرآن، النص المقدس للمسلمين جميعًا، ولا يكمل كذلك له دينه إذا لم يعترف بأمير/إمام/خليفة موحد لتلك القومية المسلمة إن تيسر وجوده، أو يسعى لإيجاده إن لم يتيسر له ذلك..

وفي مسألة اللغة، أحد أهم عناصر الوحدة المطلوبة –لابد من التنبه إلى المسار الذي جاءت منه الأفكار الحالية المنتشرة في الأمة الممزقة.. وهو مسار اللغة الجامعة في العرق التاريخي الغربي:

ففي نهاية القرن التاسع عشر، وقت زراعة الأفكار التغريبية في نفوس المسلمين–كان المشهور هو الإعجاب المبالغ فيه بمرحلة أوروبا مابعد الكنيسة، أو ما تسميه أوروبا بعصور النهضة، حين انهارت لغة النص المقدس (اللاتينية) من مكانتها كلغة جامعة لقومية مسيحية عامة، وأجهز عليها الإصلاح البروتستانتي المضاد الذي صنع انشقاقًا أكبر في زمن بزوغ القوميات الأوروبية.. وكذلك كان انتشار الطباعة المحلية بصورة رأسمالية تجارية –وقودًا يسَّر صناعة تلك الوحدات الشعوبية المحدودة جغرافيًا، وهو ما زاد من عزلتها عن القومية المسيحية القديمة برعاية سلطة البابا الكنسية أو الحكام المفوضين منه.[8]

هكذا ساهم تفتت هيمنة اللغة الجامعة في بزوغ العصبيات الصغرى الوطنية داخل نفوس الأوروبيين –مما أدى في النهاية لظهور نموذج الدولة الحديثة (الدولة–الأمة) الحالي..

بالتالي كان من المحتم على العلمانيين المسلمين المتأثرين بنموذج الدولة الغربية القومية أن يقاتلوا في أحيان كثيرة من أجل كسر هيمنة اللغة العربية كلغة النص المقدس المركزية الجامعة: كما فعل أتاتورك في تركيا بمحو الأحرف العربية واستبدالها باللاتينية –كي يقطع الاتصال بين لغة قوميته الإثنية العنصرية والعربية حتى لو بشكل الأحرف فقط!

وانتشرت دعوات محلية في كثير من أراضي المسلمين لفكرة استقلال كل وطن أو قومية مغلقة بلغة أصلية لها مخالفة للعربية: كما كان يطالب سلامة موسى وأشباهه ببعث اللغة المصرية القديمة، وكما يحدث مع البربر إلى الآن في المغرب العربي. وكل هذه التصرفات إنما وقعت بسبب ما وصفه ابن خلدون بولع المغلوب أبدًا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، وهو ما يفسره في مقدمته قائلًا " أن النفس أبدًا تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه –إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه؛ أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب. فإذا غالطت بذلك واتصل لها اعتقادًا

فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به وذلك هو الاقتداء. أو لما تراه والله أعلم من أن -غلب الغالب لها ليس بعصبية ولا قوة بأس لم إنما هو بما انتحلته من العوائد والمذاهب"[9]. **هكذا كانت هزيمة المسلمين في القرنين الأخيرين هي مفتاح دخول هذه الأفكار والنظريات إلى مُفكِّري العالم الإسلامي وقادته، عملاء كانوا أو غير عملاء -فقد اقتنع الكثير منهم بأن انتصار الغرب ليس بقوته العسكرية فقط؛ إنما بكافة ما عنده من "العوائد والمذاهب" الخلقية والفكرية والفلسفية.**

وستظل تلك الفكرة منتشرة طالما ظلت الأمة مهزومة أمام العرق التاريخي الغربي -وما صراع التغريب حتى في الملبس ونوع المأكل، إلا تجسيدًا حيًا لما قاله ابن خلدون عن ولع المهزومين بتقليد المنتصرين: حيث يفقدون جزءًا من كرامتهم، بل إنسانيتهم؛ فيصيرون كالقرود تمامًا، يتبعون سنن الغربيين والشرقيين وكل متغلِّب من الأديان والأعراق التاريخية المعادية -تمامًا كما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم قبلًا: "لتتبعن سننَ من قبلكم شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ -حتى لو سلكوا جحرَ ضبٍّ لسلكتموه"*. وهل هناك جحر ضب كمثل الدعاوى المختلفة إلى هجر لغة القرآن والتعصب للأعراق العنصرية الإثنية والأقاليم المحدودة ضد باقي شعوب الأمة؟

***

على الجانب الآخر من الفكر المُحقِّر لشأن اللغة الجامعة والراغب في دحرها، حاول بعض المعارضين لهذا الطرح الوطني الدفاع عن اللغة العربية بصورة مهووسة -فظهر القوميون العرب حيث ناصروها بمعنى عرقي ينزعها مما تمثله كلغة نص مقدس جامعة للمسلمين -وبذا تم فصلها عن الدين تمامًا..

ولابد عندئذ من التنبه لهذا الخطأ الشنيع والرد عليه: ألا وهو خطأ اعتبار العروبة: قومية ذات أسس عرقية عنصرية متفوقة.. بينما هي في الحقيقة لغة محورية لعرق تاريخي لا عرق عنصري إثني..

---

*صحيح البخاري

(3) العرق التاريخي العربي

على مدار تاريخ مسلمي ما بعد الخلافة الراشدة وتوسع الفتوحات –كانت هناك قضية عميقة الأثر في نفوس المسلمين الجدد من الأعراق التاريخية المهزومة؛ كالفرس والبربر على سبيل المثال.. وزادها عمقًا شيوعها في أصحاب العرق التاريخي العربي القديم: ألا وهي مسألة قضية التفاخر بالنقاء العرقي العربي الإثني..

فبينما قدم الإسلام نموذجًا جديدًا يُسقِط العنصريات الإثنية والقوميات الضيقة، ويصهر الجميع في عرق تاريخي جديد عنصره الرئيسي هو رابطة الدين الإسلامي، والفرعي الأول هو اللغة العربية، مما جعل من الضروري على هذا الأساس إسقاط كافة الأفكار العنصرية الإثنية الأخرى عند العرب وغيرهم لتحقيق الانصهار الكامل –إلا أنه منذ مجيء الدولة الأموية مبكرًا، انقطع طريق هذا الانصهار الحتمي لضرورات الصراع على السلطة وقتها.. ولأسباب عديدة ازدادت تلك الأفكار تجذرًا وثباتًا؛ وازدهرت فكرة لصق اللغة العربية بإثنية عنصرية محددة، فتحولت العربية من لغة النص المقدس في المُركَّب الأممي الإسلامي الجديد –إلى هوية لإثنية عنصرية محددة!

وبالتالي حدث مبكرًا شقاق ظهر أثره فيما بعد عندما بدأ الغيظ الشعوبي المضاد من الفرس والترك على العرب يبدو جليًا في نصرة العباسيين على الأمويين والثورات البربرية المتتالية على العرب في بلاد المغرب الإسلامي..

وبرغم أنه على مدار باقي التاريخ الإسلامي لم تظهر هذه المشكلة مرة أخرى بهذه الفظاظة الدموية، اللهم إلا القرنين الأخيرين تأثرًا بعصر مابعد الكنيسة الأوروبي وقومياته الجديدة كما ذكرنا قبلًا، وزاده التنظير الكثير والاستعمار تثبيتًا ورسوخًا –إلا أن أثره يمكن ملاحظته في بعض كتب التراث التاريخية والفقهية،

والتي كان واضحًا فيها هيمنة نظرية لصق الصفة العربية بعرق إثني محدد لا بعرق تاريخي رابطه الدين الإسلامي ومركزه اللغة العربية.

هنا لابد من وقفة واجبة والتساؤل:

هل كانت العربية (لغة) مركزية فعلًا وعليه كان كل من تحدث بها داخلًا في عموم هذا العرق التاريخي العربي الأصغر في إطار العرق التاريخي الإسلامي الأممي الأكبر – أم كانت صفة لعنصر عرقي إثني محدد؟

إن الفارق هائل حقيقة:

فإذا أثبتنا الحالة الأولى، أي أنها لغة عرق تاريخي لا هوية إثنية –يصبح من الضروري اعتبار كل من تحدث بها عربي، وبهذا تصبح كافة الأمم التي تتحدث بها أممًا عربية.. بلا فروقات تميزية..

بل إنه حتى التفاضل وقتها لن يكون كبيرًا بين الأمم العربية وغيرها –فلها ميزة الحديث بلغة النص المقدس الجامعة لكن لا مزايا عرقية عنصرية إثنية، مما يجعل من السهل على أي فرد كان أن ينتمي لهذه الأمة بمجرد إتقانه للغة فيصبح عربيًا حتى لو كان في قلب أمريكا الوسطى!

أما في الحالة الثانية: وهي أن تكون العربية هوية عرق عنصري إثني محدد –فينبني عليها ضرورة كون العربي الأصيل هو المنتمي إلى عرق عنصري إثني مخالف لغيره من الأمم، وبذا يصبح كل من هو خارج شبه الجزيرة العربية غير عربي أبدًا وإن مر على توطن اللغة العربية في أقطاره ألف عام وأكثر: كسوريا ومصر والعراق!

إن هذه المناقشة رغم أنها تحل كثيرًا من المشاكل والأزمات الشعوبية بداخل الأمة –إلا أنه من السهل عند إجرائها اتهام قائلها بأن طرحه شعوبي متعصب!

وقد يكون مما ساعد على ثبات تلك النظرية مركزية عروبة الفقه في التاريخ الإسلامي وبالتالي ثبات هذه النظرية التفسيرية عبر القرون: أي نظرية الهوية الإثنية العربية لا اللغة المركزية العرقتاريخية لجمع من المسلمين!

على أي حال: أجد أنه لابد من خوض تلك المناقشة بصورة ضرورية والتوسع فيها..

فهل هناك مثال حاسم يوضح أي النظريتين أرجح؟

***

أعتقد أن مسألة العرب العاربة، والعرب المستعربة –تعتبر المثال الأوضح لنفي نظرية هوية النقاء الإثني العربي..

فإن أخذنا بالنظرة الإثنية العنصرية: لا يمكننا أن نضع العرب العاربة مع المستعربة في كفة واحدة أبدًا من حيث النقاء العرقي الإثني –فهؤلاء المُستعربة ليسوا أصحاب أصول عربية أساسًا! هذا على اعتبار أن الأصول العربية محدودة بجد معين كأصل لها، ومحدودة بنطاق جغرافي محدد.. فالمستعربة أبناء إسماعيل عليه السلام جد الرسول صلى الله عليه وسلم جاؤوا من أصل إثني عراقي تزاوج مع أصل إثني مصري –فهل ما جعلهم من العرب هو مجرد استخدامهم العربية كلغة (قومية) لعشرات السنين؟ إن كان هذا هو الأمر – إذن فكل متحدث بها عربي يدخل في العرق التاريخي كما ذكرنا، وتسقط وقتها نظرية العربية كهوية إثنية نقية..

أم أن ما جعلهم عربًا هو البقاء في نطاق جغرافي سُمي شبه الجزيرة العربية فيما بعد؟

لو كانت الهوية العربية تتحدد بالنطاق الجغرافي (حق الإقليم jus soli) المتغيِّر مع الفتوحات والتغيرات الديموغرافية والسكانية –فهذا يؤكد أن النظرية الإثنية لا علاقة لها بكون المرء عربيًا أم لا: فكل من سكن في شبه الجزيرة أصبح عربيًا..

***

على الجانب الآخر فإن نظرية كون العربية هوية إثنية يضع الكثير من التساؤلات المنطقية بلا إجابة:

فهل أهل الحبشة من العرب؟ –فقد كانت نشأة مملكتهم (أكسوم) ناتجة عن هجرات عربية سبئية!

وهل سكان شرق أفريقيا عامة بما فيهم تنجانيقيا وشمال مدغشقر من العرب –وهي أماكن استوطنها العرب لعشرات القرون؟

أيمكن أن يكونوا كذلك، بينما يصبح بعض أهل مكة من الأصول المستعربة أو الزنجية: من غير العرب؟! – لأنهم لا ينتمون لنفس الجد العربي الأصيل للهوية الإثنية!!

***

إن الراجح هو كون اللغة العربية: لغة القرآن المقدس لجمع من الناس كل من تحدث بها فهو داخل في العرق التاريخي العربي الجزئي من العرق التاريخي المسلم الكلي.. وليست ملتصقة بهوية إثنية عنصرية..

وهذا أكثر اتفاقًا مع الأثر النبوي الذي ذم التفاخر الإثني وسماه بعزاء الجاهلية، ويتفق مع العقل والعلم أيضًا الذي يُكذِّب خرافة النقاء العرقي الإثني للقبائل والأمم عبر آلاف السنين.

***

إن التحرر من المفاهيم العرقية العنصرية الإثنية والوطنية المغلقة –أمر لازم لجمع المسلمين.. لابد أن يعودوا إلى تكوين أمة إسلامية موحدة هي العرق التاريخي المسلم الكلي.. الذي يتكون من أعراق تاريخية جزئية كالعربية والهندية والبربرية والتركية.. لكنهم جميعًا يجمعهم التاريخ المشترك وتجاوز الجغرافيا ومركزية اللغة العربية في العرق الكلي واشتراكهم في أعداء الأمة من الأعراق التاريخية الأخرى..

وإن جعل العربية هوية المتحدثين بلغة مركزية لنص مقدس، لا هوية إثنية –فوق استقامته منطقيًّا؛ فإنه يفتح الباب لتعريب المسلمين في كافة أرجاء الأرض وتوسع العرق التاريخي المسلم الكلي ليدمج كافة جزئياته بصورة أكبر عن طريق المركز اللغوي المشترك..

القسم الثاني:

المجتمع

تمهيد

صدرت المئات من الكتابات التي تؤكد على ضرورة التقوية المجتمعية.. وعالجت الأزمات من كافة الأوجه.. وهذا الجزء لا أظنه سيضيف جديدًا إن تحدث عن الإصلاح الأخلاقي والروحي وإلى آخر تلك الأمور البدهية المنطقية شرعًا وواقعًا..

لهذا سأتحدث عن قضيتين بالتحديد.. أرى أنهما لو تم الاعتناء بتربية الأمة والمجتمع على إصلاحهما سيكونان طفرة حقيقية لبناء مجتمع قوي لا يتجهز لاستعادة الشريعة والخلافة الراشدة فحسب –إنما يكون قادرًا على حماية تلك الخلافة وحماية نفسه من استبداد محتمل للخلفاء فضلًا عن صيانة أخلاقياته وفطرته بصورة دائمة..

(1) المسلم كسلاح دمار شامل

لابد للوطن الراشدي الذي تحدثنا عنه من جند حرس يقلعون أظافر من تمتد إليه بسوء..

لكن من هم هؤلاء الجند؟ هل يكونون جماعة عسكرية منعزلة أم أُمة مُقاتِلة؟

لا يمكن حسم الجواب إلا بتأمل ذلك الفارق الضخم بين جيوش الدولة الاسلامية النبوية الراشدية، وبين جيوش ما تلى ذلك من دول في الوطن الإسلامي، والتي استمر مفهومها العسكري يتطور مُبتعدًا عن مبادئ اللحظة الأولى لميلاد الدولة الراشدية حتى الآن..

لقد فسد الأمر عندما تحول الجهاد ذو الأهداف اللادنيوية في أصوله، الراغب في نصر يعزز دعوة الأُمة وتوسعها – أو شهادة تعيد روحه إلى جنة الآخرة موطنه الأصلي –تحول هذا الجهاد إلى قتالٍ من أجل أهداف دنيوية بحتة في الأصول والفروع! قتال من أجل مغانم وأموال وتوسع جغرافي بحت بلا توسع دعوي!

ثم زاد الفساد عندما أصبح (القتال) حِرفة يُتكسَّب منها ويُتعيَّش عليها –فأصبح هناك مقاتل ومدني.. مملوك ومدني.. إنكشاري ومدني.. شرطي ومدني.. جيش دائم ومدني!

وتلى ذلك احتكار الحرفي المقاتل للسلاح وفنونه بصورة صارمة..

فكانت النتيجة التالية منطقية للغاية: أصبح صاحب الحرفة القتالية يفرض وجهة نظره –بما يمتلكه من سلاح مادي ومعنوي– على أي مدني مهما كانت وجاهته!

وبمرور الزمن، ازداد صاحب الحرفة القتالية قوة ومهارة، وتنوعت أسلحته كلما تقدم التاريخ، حتى صار الحرفي الواحد من حاملي السلاح ومحتكريه قادرًا على مواجهة وقتل ألف من المدنيين الذين تم تنشئتهم بحزم على الرهبة من المسلحين وانعدام القدرة على حمل السلاح..

هكذا أصبح انقسام المجتمع شديد الحسم، ولم يعد من الممكن تجاوز هذا النسق المخيف إلا بالعودة إلى نفس حالة أهل الوطن الإسلامي الأول، ممثلًا في الدولة النبوية والراشدية: وهي حالة إزالة الفارق الشاسع بين ما هو مدني وعسكري؛ إزالة تخصيص حرفة القتال وحصرها على فئة وجماعة وظيفية من الناس.. وتشرُّب المسلمين جميعًا روح الجهاد والقتال.. فينتج تحوُّل عموم الشعب المسلم إلى كتلة عسكرية صلبة، ليس بمقدور المحتلين كسرها..

ولا يمنع هذا أبدًا تخصيص جزء صغير يتغير دوريًا، مُكلَّفٌ بقيادة الأسلحة الكبرى التي تحتاج لاحترافية، كالصواريخ والطائرات وغيرهم.. مع الحرص على جعل الكتلة الثابتة ضئيلة جدًّا، والتأكيد على عدم تحولهم إلى كتلة محتكرة لمعرفة التعامل مع كافة الأسلحة وعدم تدخلها في الشأن السياسي..

إذا قمنا باستعادة حالة الدولة الإسلامية النبوية والراشدية في العلاقات الاجتماعية؛ وبخاصة العلاقات (المدنية/العسكرية) التي كانت سائلة وقتها –أمكن لنا صنع أمة مسلمة صلدة..

أمةٌ مسلمةٌ تعتبر تقدُّم المحتل الغاصب شبرًا في شوارعها وسط السكان –مرادفًا للجنون!

أمةٌ مسلمةٌ تعتبر مد يد محتلٍ غاصب على نسائها –مرادفًا للانتحار!

أمةٌ مسلمةٌ تعتبر ظهور عميل منافق مجاهر بداخلها –مرادفًا للمنيَّة!

أمةٌ مسلمةٌ كل فرد في شعبها هو سلاح دمار شامل – وبناء كامل..

دمارٌ للعدوان، وبناء للحضارة..

إن شعب الكتلة العسكرية الذائبة، كان صلبًا في المجموع، مستحيل الغزو والخنوع. هكذا كان شعب الوطن الراشدي، الذي شكل الصحابة جميعًا قوام جيشه وقت الحرب، وقوام مدنييه وقت السلم؛ دون حصر وتخصيص واحتكار للقوة العسكرية..

بينما شعب الكتلة العسكرية الوظيفية المنفصلة، كان رخوًا في المجموع، سهل الغزو والخضوع. وهذا كان شعب الممالك العسكرية المتلاحقة التي مثلت غالب التاريخ الإسلامي، والتي أرادت إحكام قبضتها الجبرية، عن طريق تكريس المفاصلة بين ما هو مدني، وبين ما هو عسكري –مخالفة بذلك قواعد نجاح الدولة الأولى، ورغبة منها في التحكم القوي بمدنيين كالأفراخ، عن طريق تخصيص جيش دائم محتكر المعرفة العسكرية، ليعمل كجماعة وظيفية تحصل على امتيازات، مقابل قمعها لأي ثورة مدنية داخلية على الحكم الظالم، وتوارثه المخالف للإسلام..

هكذا تيسر بعد ذلك سقوط الشعوب المسلمين أمام التتار والصليبيين وغيرهم، بكل يسر وسهولة، وبمجرد انكسار الجماعة الوظيفية العسكرية – وقرأنا عن الأهوال والمذابح التي حدثت في مجتمعات المفاصلة الصارمة بين ما هو مدني وما هو عسكري[10]..

لأنه بتغير المعادلة النبوية الراشدية الأولية –أصبح ما بعد كسر جماعة الكتلة العسكرية الوظيفية المنفصلة هو ذبح شعبها من المدنيين كأنهم نعاج لا أنياب لها ولا مخالب!

والاستنتاج التاريخي العام: أنه كلما زادت في شعب ما، سيولة العلاقة بين المدني والعسكري –كلما زادت صلابة هذا الشعب في وجه العدو الأقوى.. وطال زمن صموده واتسعت الرقعة الجغرافية المقاوِمة – وكلما زادت في شعب ما، صلابة الحاجز بين المدني والعسكري –كلما زاد احتمال انهيار هذا الشعب أمام العدو الأقوى.. واختُزِل زمن صموده لأوقات وبؤر محدودة..

وطريق التخلص من هذا الرعب المستمر، أي الخوف من الغزو وما يتلوه من استعباد مجتمعي؛ يبدأ بالعودة إلى حالة دولة الشعب الصلب، شعب الكتلة العسكرية الذائبة، محاكيًا العهد النبوي الراشدي، عن طريق كسر الحاجز المرتفع بين المدني والعسكري، وسيولة الشعب كله في مفهوم المسلم المدني والمجاهد العسكري؛ مفهوم (المسلم سلاح البناء والدمار الشامل).

بناء مثل هذا المسلم/السلاح وحده يمكن حماية حق الوطن في البناء والردع..

بإرهاب أي عدو للمسلمين من الاعتداء على شعب يبني حضارته، وقد تحول بأكمله إلى جيش لا ينتهي.. ولا حدود له عبر الأمة.

***

إن تلك النظرية إن تم تنفيذها وتطبيقها، مترافقةً مع حرية اختيار الأمة لحكامها –كانت هي أكبر ضمان لابتعاد القوة العسكرية عن التأثير في السلطة الحاكمة: فالأمة التي تختار حاكمها والتي تُمثِّل الغالبية الساحقة من الجيش النظامي والتي تمتلك القوة العسكرية هي الأخرى –هي من ستتصدى لأي محاولة للقفز على السلطة بواسطة الكتلة الثابتة المحترفة من الجيش – والتي تُمثِّل قلة ضئيلة مقارنة بجسد الجيش المُتغيِّر – والذي يُمثِّل قلة ضئيلة مقارنة بجسد الشعب المُسلح الضخم والثابت..

(2) أمريكا.. الأمة المسلحة

بعد العرض الذي قدمناه في الفصل السابق: تتبقى بضع تساؤلات هامة..

نستعرضها أولًا، ثم نغوص قليلًا في مسح بسيط للتاريخ الأمريكي، ومنه نرجع للإجابة عليها – وهي على الترتيب:

(1) هل هناك خطورة مجتمعية مؤكدة من انتشار السلاح؟ وهل في أقرب شِجار أو نزاع سيتم استخدام السلاح، مما يهدد بالتسبب في حوادث قتل واسعة المدى؟

(2) هل عسكرة المجتمع بنشر العقائد القتالية بين الناس، يهدد بإنهاء المجتمع المدني؟ وهل يعنى هذا أن الهوس بالسلاح سيكون بديلًا بالضرورة عن العلوم الإنسانية والطبيعية؟

(3) ألا يُقيِّد هذا يد الدولة ضد التشكيلات المسلحة؟

(4) لكن هذا الانتشار للسلاح في أيدي الناس، لن ينفع في صد الأسلحة الثقيلة.. فما فائدته؟

***

"بما أنه لابد من جيش شعبي مُنضبط جيدًا، كضرورة لحماية الدولة الحرة، بالتالي فإن حق الشعب في الاحتفاظ بالسلاح أو حمله، لا يمكن أن يُسمح بانتهاكه".

الدستور الأمريكي– التعديل الثاني.

“A well-regulated Militia, being necessary to the security of a Free State, the right of the people to keep and bear Arms, shall not be infringed”.

Second Amendment to the United States Constitution

***

في نهاية القرن السابع عشر، كانت إنجلترا تخوض صراعًا أهليًا ضخمًا، مثَّل الاقتتال الكاثوليكي– البروتستانتي أحد عناصره الرئيسية الكبرى.. وليس هناك فائدة كبيرة حاليًا من سرد أسباب الصراع وحكايته الطويلة، لكن ما يهمنا هو ما نتج عنه قانونيًا، وصار مصدرًا كبيرًا للإلهام فيما بعد:

ميثاق الحقوق الإنجليزية : English Bill of Rights

في عام 1689 صدر قانون من البرلمان البريطاني، مستلهمًا أفكار عصر التنوير عن "الحقوق الطبيعية:Natural rights" والتي كان ينصُّ أحد أهم أفكارها على حق البشر في امتلاك السلاح للدفاع عن أنفسهم. استلهم تلك الفكرة لإنهاء آخر بقايا عصر الحكم الكاثوليكي لإنجلترا الذي غاب للأبد بسقوط الملك الكاثوليكي (جيمس الثاني) على يد الملك البروتستانتي الجديد (ويليم الثالث) الذي غزا إنجلترا قادمًا من هولندا تتويجًا للثورة العظمى، البرلمانية البروتستانتية، ضد الملكية الكاثوليكية البائدة..

كان نص التسليح في الميثاق هو الآتي:

> " المواطنون البروتستانت لهم حق امتلاك السلاح للدفاع عن أنفسهم حسب ظروفهم وحسب المسموح بالقانون".

سيعلِّق السياسي ورجل القضاء الانجليزي، السير ويليام بلاكستون على هذا القانون بعد عقود طويلة، بأنه ضروري لأن استخدام السلاح هو الملجأ الأخير عندما تصبح العقوبات المجتمعية والقانونية غير كافية لمواجهة العنف والاضطهاد.[11]

أي بصورة أكثر تبسيطًا: إن أصبح كلًا من القانون والعرف المجتمعي لا يُنصفان الإنسان في مواجهة العنف والاضطهاد –فلابد له من تفعيل الحق الطبيعي في الدفاع عن نفسه ضد الظلم، بواسطة امتلاكه للسلاح..

هنا بدأ التوثيق الدستوري لهذا الحق في تسليح الشعب، ومنه سينتقل هذا الفكر إلى إمبراطورية ما وراء بحر الظلمات: الولايات المتحدة الأمريكية[12]..

***

في وقت مبكر من تاريخ أمريكا الحديث، قام المستوطنون الانجليز بالانتقال مع أعرافهم التي تسمح بحمل السلاح للشعب، وكان من ضمن أسباب هذا القانون العُرفي مقاومة أي حكومة قمعية طاغية ودفع الاحتلال الأجنبي وتيسير القيام بحق البشر الطبيعي في الدفاع عن النفس[13].

***

لاحظ الأعراف المذكورة، وتأمل حال أمتنا المنكوبة!

لقد كان متزامنًا مع هذا العرف – وجود المماليك في حكم مصر تحت رئاسة باشا عثماني لا يتدخل كثيرًا!

وكانت الأمة بشكل عام تكاد تحصر القوة المسلحة في الجيوش العاملة، أو القبائل البدوية المنتشرة – فتأمل فارق التفكير وتأمل أحد أهم أسباب استمرار بقاء الديكتاتورية والطغيان الصريح في العالم الإسلامي بشكل عام والأمة العربية بشكل خاص!

مبكرًا جدًا كان الأمريكيون يتعاملون مع مسألة حمل الشعب للسلاح كضرورة لا يحقُّ لأحد خرقها –فهي الضمان لمقاومة الحكومات الطاغية قبل أن تكون لمواجهة الاحتلال الأجنبي؛ هي واجبة –قبل كل شيء– لتفعيل واحدة من أهم رئيسيات الحقوق البشرية الطبيعية: حق الدفاع عن النفس.

في نهايات القرن الثامن عشر كانت بنسليفانيا الأمريكية من أوائل الولايات التي تضع دستورًا يحتوي على تلك الفكرة[14]، وهي حق الشعب في امتلاك سلاح للدفاع عن نفسه وعن الولاية..

ثم كانت الثورة الأمريكية ضد الحكم البريطاني هي البداية الكبرى لإيذاء إنجلترا الإمبريالية بهذا العرف[15]!

حيث ساهم تسلُّح الوطنيين في تعاظم قوتهم المواجهة للكولونياليين الإنجليز، ولم ينفع القرار البريطاني المتعجِّل الذي أصدره الإنجليز لمنع السلاح في أمريكا والتحكم فيه بحسب الولاءات، فقد كان السيف قد سبق العذل، ولم يوافق أحد طبعًا على نزع السلاح[16]؛ وانتهت الثورة بسقوط الإنجليز واستقلال الولايات الأمريكية.. غير المتحدة بعد!

ومع بزوغ الصراع الداخلي بين المستقلين من الفيدراليين وأعداء الفيدرالية، كان لابد من دستور جامع للبلد الجديد: الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم واضعوه بصياغة معقولة له لا تثير ريبة ولا ضيق أعداء الاتحاد الفيدرالي.. فكان وضع التعديل الثاني وصياغته بواسطة جيمس ماديسون James Madison والذي أكد بصورة حاسمة أن الشعب سيظل حاملًا للسلاح ولن يُنزع منه، مما أراح أعداء الفيدرالية قليلًا والذين كانت تنتابهم الهواجس من تكون جيش قوي مركزي عام في مقابل إضعاف الشعب –وهذا كان بالنسبة لهم كارثة تعني فقدان المواطنين وولاياتهم لحرية الاعتراض أمام الدولة المركزية..

عامّة فإن الباحثين المعاصرين يُنبِّهون أن ماديسون لم يخترع شيئًا جديدًا، فقوانين الولايات والعرف المجتمعي العام كان لا يسمح بنقاش هذه المسألة أصلًا! تنزع السلاح من يد الشعب؟! أتمزح؟!!

الرجل فقط صاغه في هيئة دستورية تُلزم الحكومات المتعاقبة بصورة دائمة بألا يمسوا السلاح المنتشر في أيدي الناس، وهناك دلائل على أسبقية قوانين الولايات لذلك، مثل تلك المادة في دستور ولاية نيوهامبشير التي تقول الآتي[17] كتفسير لضرورة السلاح لأن:

" عدم المقاومة ضد القوة الاستبدادية والقمع، هو أمر سخيف وضيع ومدمر لخير وسعادة البشرية".

“Nonresistance against arbitrary power, and oppression, is absurd, slavish, and destructive of the good and happiness of mankind”.

عامَّة لم تكن صياغة المادة الدستورية سهلة أو يسيرة، فقد حدثت نقاشات موجعة وصارخة بين أعداء الفيدرالية الذين رفضوا أي اقتراح لنزع السلاح من يد الناس، وقد جمعوا حججهم تحت عنوان كبير إسمه:

حق الشعب في مواجهة أي طغيان حكومي، أو ما يُسمى اليوم بإرهاب الدولة، وبين أنصار الفيدرالية الراغبين في نزع السلاح أو تخفيفه لمنع (حكم العصابات الشعبية)[18] وزاد من النقاش اشتعالًا ما جرى في الثورة الفرنسية المتزامنة وقتها من انفلات زمام الشعب، لكن في النهاية انتصر الرأي الرافض للمساس بحق الشعب في التسلح بحرية.. وتم صياغة ذلك في الدستور والقوانين الشارحة..

لكن قبل الانتقال لما بعد الإقرار، لابد أن نمر على هذه الأقوال الهامة، والتي قيلت أثناء نقاش التصديق على هذه المادة الدستورية..

لنبدأ مع ثيودور سيدجوك Theodore Sedgwick نائب ماساشوسيتس والذي علق على أهمية المادة[19] بقوله"إنها فكرة خيالية افتراض أن بلدًا كهذه يمكن أن تُستعبَد يومًا.. أهذا ممكن؟ أيمكن أن يظهر جيش يومًا من هذا الشعب يقومون فيه باستعباد أنفسهم وأخوانهم؟!"

ويقول نوح ويبستر Noah Webster أيضًا[20] "قبل أن يقوم جيش نظامي بالحكم (استيلاءً) لابد له أن ينزع السلاح من يد الشعب، كما هو جارٍ في معظم ممالك أوروبا – لكن القوة العليا في أمريكا لا يمكنها فرض القوانين الظالمة بالسيف –لأن الشعب بأكمله مُسلَّح، وهو يكوِّن القوة الأعلى بالنسبة لأي قوات مسلحة نظامية يمكن أن تظهر في الولايات المتحدة".

جورج ماسون George Mason (أبو وثيقة حريات الولايات المتحدة) **ذكَّر الأعضاء بما فعلته إنجلترا من محاولات لنزع السلاح من الشعب[21]، حيث إنها** "كانت ترى نزع السلاح الشعبي أفضل وسيلة مؤثرة لاستعبادهم".

***

هذه كانت بعض التعليقات على المادة الدستورية، قبيل صياغتها والتصديق عليها مباشرة، وبرغم أن احتجاج الويسكي[22] الأمريكي ظهر في خلال فترة وجيزة كتحدٍ مرعب لهذه المادة، حيث قام المزارعون المسلحون بثورة ضد الحكومة الفيدرالية الطاغية –من وجهة نظرهم– والتي قامت بفرض ضريبة جديدة، إلا

أن المؤسسين تعاملوا مع الموقف العصيب وخاضوا معارك مع المتمردين حتى انتهى الأمر بمفاوضات وزمن طويل لذوبان الأمر تمامًا –لكن لم يتم تعديل الدستور وقتها لنزوة أو استخدام خاطئ من البعض!

وهذه كانت تعليقات المزيد من الساسة حول مسألة تسليح الشعب[23]:

يقول تِنش كوكس Tench Coxe "يمكن للحكام المدنيين أن يتحولوا للطغيان –إن كانوا غير قادرين على أداء واجباتهم بصورة صحيحة – كما يمكن للقوات المسلحة التي من واجبها الدفاع عن بلدنا، أن تحوِّل قوتها لضرب أتباعها المدنيين!

وفي الحالتين: لابد من التأكيد على حق الشعب في امتلاك وحمل أسلحته الشخصية"

ويقول جوزف ستوري Joseph Story القاضي بالمحكمة العليا الأمريكية[24]:"حق المواطنين بحمل السلاح والاحتفاظ به أمر يؤخذ في الاعتبار، فهو درة حريات الجمهورية، حيث أنه يصنع كابحًا معنويًا قويًا ضد اغتصاب السلطة واستبداد الحكام –وهو ما سيجعل الطغاة يواجهون مقاومة شعبية ستنتصر عليهم لا محالة مهما نجحوا في البداية"

ويؤكد المفكر الأمريكي ليساندر سبونر Lysander Spooner أن[25] :"هدف وثيقة الحريات هو التأكيد على حق الأفراد في مواجهة الدولة –لتثبيت الحق في مقاومة القمع الحكومي. لأن الأمان الوحيد ضد الطغيان الحكومي يكمن في المقاومة بالقوة إن غابت العدالة"

ونكتفي بهذا العرض للمقتطفات الأثرية – ثم ننتقل إلى أمريكا الحديثة..

***

في أمريكا الحديثة، التي أضحت ذات ديكتاتورية مُقنَّعة بألاعيب الحواة الديمقراطية –صارت هناك عدة قوانين تحاول التحكم في البنادق الآلية بوجه خاص، لكن السلاح ظل متداولًا بكثرة بين الشعب الأمريكي رغم كل شيء، حتى إن الإحصاءات عن انتشار السلاح في يد المدنيين تبدو مثيرة للدهشة!

وسنستعرض بعض هذه الإحصاءات لندرك هل الأمر انتهى بتلك القوانين الحديثة للحد من انتشار السلاح؟ وهل هناك صدى مباشر للجدالات الكبرى المستمرة دائمًا بين أنصار التحكم في انتشار السلاح وأنصار الحق في حرية حيازة السلاح؟

***

يبلغ عدد قطع السلاح المملوكة بواسطة المدنيين في الولايات المتحدة لعام 2012 (سلاح شرعي وغير شرعي)[26]:

* **ما بين 270 إلى 310 مليون قطعة سلاح.**

* **عدد البنادق المملوكة : 110 مليون بندقية متنوعة.**

* **عدد الأسلحة اليدوية: 114 مليون سلاح.**

* **عدد مُصنِّعي السلاح الصغير في الولايات المتحدة (الأسلحة النارية الخفيفة): خمسة ونصف مليون مُصنِّع..**

* **نسبة حاملي السلاح بالنسبة لعموم الشعب: 34 %**

* **رغم أن الأمريكيين يكونون نسبة خمسة بالمئة من سكان العالم، لكن مع ذلك يحوز المدنيون منهم على 42% من النسبة العالمية للسلاح المدني في كافة دول العالم!**

(هذه النسب الأخيرة إن قرأتها مرة أخرى باستبعاد العجزة والأطفال والمعاقين وغير المؤهلين وعموم النساء –ستكتشف حجم انتشار السلاح وسط الرجال والشباب!)

***

إذن، في مجتمع مُسلَّح بهذه الكثافة –كم تبلغ حالات القتل السنوية نتيجة النزاعات المسلحة؟

32 ألف قتيل حسب احصائية 2011 – ما يعادل 10 مواطنين في كل مئة ألف أمريكي!

***

هذه الحقائق ضرورية.. للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل هناك خطورة مجتمعية مؤكدة من انتشار السلاح؟ وهل في أقرب شجار أو نزاع، سيتم استخدام السلاح –مما يهدد بالتسبب في حوادث قتل واسعة المدى؟

***الإجابة: لا!**

بل إن التوازن المجتمعي المُسلح لم يجعل الأمر ينفلت زمامه إلا في حالات نادرة.. وقد جرت نقاشات صارخة طويلة في الولايات المتحدة بخصوص العديد من النِقاط المتعلقة بهذه المسألة، فكان المعارضون لانتشار السلاح يستدلون مثلًا بنسبة القتل السنوية بالسلاح في إنجلترا (التي تمنع حاليًا حيازة أي نوع من أنواع السلاح) فيجدون النسبة الأمريكية تفوقها بأربعين درجة!

لكن المعارضة تهوّن من شأن هذا الفارق باستعراض عشرات الدراسات عن حجم الجرائم الذي يقل بشدة في المجتمع المسلح، أو كما يقولون: إن عدد القتلى الضخم بالنسبة لكم –يقابله في الحقيقة ضعفيه على الأقل ممن قد نجوا من الموت على يد المجرمين بسبب امتلاكهم للسلاح الذي يدافعون به عن أنفسهم..

هكذا يستمر النقاش ويتجدد ويُدعِّم أنصار السلاح رأيهم بالحقائق الرقمية عن المجتمعات غير المسلحة وهشاشتها أمام الجريمة.. وهناك عنوان كبير موحٍ لكتاب عن هذا الموضوع وهو:

"سلاح أكثر، جرائم أقل : More Guns, Less Crime"!

إذن ففي أكثر الأحوال حيادية وموضوعية –سنقول أن الأمر غير محسوم اجتماعيًا لأي طرف، فكل منهما له عشرات الحجج، لكن الطرف الداعم لتسليح المجتمع يملك البيانات والنظريات، التي يمتد بعضها إلى جذور الآباء المؤسسين الذين نظروا للفكرة الأوروبية التي تقوم على صنع حاجز ضخم بين المدني

والعسكري، ونزع السلاح من يد المدنيين، على أنها فكرة تبنتها إنجلترا وغيرها من الممالك الأوروبية (رغم أن أصل قانون انتشار السلاح كان إنجليزيًا!) لتسهيل السيطرة على الشعب وممارسة الديكتاتورية المُقنَّعة!

***

2. هل عسكرة المجتمع بنشر العقائد القتالية بين الناس يهدد بإنهاء المجتمع المدني؟ وهل يعنى هذا أن الهوس بالسلاح قد يكون بديلًا بالضرورة عن العلوم الإنسانية والطبيعية؟

*** أمام من يعرض هذا السؤال نموذجين: أمريكا، وإسرائيل (أكبر أمة عسكرية في العالم)[27] فهل كان للانتشار الهائل المرعب للسلاح عبر أكثر من قرنين في أمريكا، والخلفية العسكرية للمواطنين الإسرائيليين –هذا الأثر المُتوهم في الحياة المدنية العلمية والإنسانية؟**

سيكون من العبث الخوض في الإجابة! لا داعي طبعًا للحديث عن أمريكا، لكن قليل من البحث عن وضع إسرائيل العلمي يكفي جدًا لوأد هذا التساؤل إلى الأبد! فهذه أمة صغيرة مسلحة ذات خلفية عسكرية لعموم الشعب: نساء ورجال ومراهقين –ومع ذلك لم يتعرقل تقدمهم الوظيفي والعملي والعلمي!

والغالب أن منبع هذا التساؤل هو الوهم المزروع في النفوس الأوروبية أو الأمم المتأثرة بالاحتلال الأوروبي الغابر أو الديكتاتوريات الشرقية التاريخية –والتي تضع فاصلًا كبيرًا بين المدني والعسكري، كأنما لا يستقيم أبدًا لمدني أن يكون ذو خلفية عسكرية متينة، مسلحًا، قادرًا على الاشتراك في أي جيش شعبي بسهولة تامة!

هذا الفصل الوهمي قد ناقشه الآباء المؤسسون لأمريكا، كما سبق وعرضنا، وكانت خلاصتهم أنها كارثة إذا سمحنا بجعل المجتمع داجنًا لا يملك القوة العسكرية لمواجهة الديكتاتوريات الداخلية والانفراد الفيدرالي بالقوة العسكرية.. ناهيك طبعًا عن الغزو الخارجي.

***

3. ألا يُقيِّد هذا يد الدولة ضد التشكيلات المسلحة؟

*** راجع كلام الآباء المؤسسين –ستجد أن هذا بالضبط هو المطلوب!**

أن يحدث تقييد ليد الدولة في البطش بالناس..

مرة أخرى نحن هنا أمام حجة (العصابات الشعبية) لوقف التسليح، لكن وسط شعب مسلح بالكامل لن يكون هذا يسيرًا: فدون حجة قوية للعصيان لن تحصل تلك العصبة المسلحة المتمردة على الشعبية الكافية – ودون حصولها على الشعبية الكافية (وتذكر دائمًا أن الشعب كله مسلح) كيف تستطيع تدمير الحكومة المرضي عنها شعبيًا؟! هذا ما حدث في احتجاج (الويسكي) المذكور سابقًا..

وفي نفس الوقت فإن المنفعة الأكبر هنا –وفي كل قانون وضعي منفعة ومضرة– ستكون عدم قدرة فئة مسلحة في القفز على الخيار الشعبي (المحمي بالسيف) وعدم قدرة الحكام على ممارسة الطغيان العسكري.

(ملحوظة جانبية: بالطبع هذا يقودنا لتساؤل آخر نمر عليه سريعًا لأنه خارج موضوعنا الحالي وهو: هل هذا أحد أسباب الإبداع الأمريكي السلطوي في اختراع وسائل إعلامية لخداع الشعب المُسلَّح الذي لن يُحمل بالقوة على رأي مفروض قهرًا؟

إن كان الأمر كذلك، فهذا يؤكد على ضرورة اهتمام ذلك المجتمع المسلم المنشود دائمًا بالوعي الحقيقي والانتباه المستمر مع عدم الاستنامة للتزييف، لأنه حتى امتلاك السلاح لن يمنع الانخداع والعيش في الأوهام)!

***

4. لكن هذا الانتشار للسلاح في أيدي الناس، لن ينفع في صد الأسلحة الثقيلة.. فما فائدته؟

الفائدة الأولى مذكورة قبلًا في مسألة صد الطغيان الحكومي والدفاع الشرعي عن النفس الذي هو من أسس الحقوق الإنسانية والإسلامية..

الفائدة الثانية التي لم يناقشها الأمريكيون طويلًا لبداهتها ووضوحها: هي صد العدوان الخارجي عن طريق تكوين ميليشيات شعبية بسهولة بالغة إن دعت الضرورة لذلك –لم يناقشوه طويلًا لأن تاريخهم الوطني بدأ بإقرار هذه الحقيقة أساسًا: أن وجود السلاح في أيدي الناس يسر لهم دفع الإنجليز أينما قارعوهم!

وهذه الحقيقة البدهية عند الأمريكيين من المؤسف أن يناقشها البعض اليوم كأنها مسألة مشكوك فيها! مع أن نموذجًا واضحًا مثل أفغانستان (وهو شعب غير مسلح عمومًا إن قورن بأمريكا أو اسرائيل) يثبت إمكانية صمود الأسلحة الخفيفة أمام الغزو المتفوق، ويبقى دائمًا مسلم مسلح ولو بسكين –أفضل ألف مرة من مسلم منزوع السلاح لم يتدرب يومًا عليه!

أمّا الحالة الإسرائيلية فهي أوضح في تبيان هذا الأمر من الأفغان أنفسهم!

فكيف يُتصوَّر نزع فلسطين من أيدي اليهود مرة أخرى؟

ليس هناك حل واضح! خاصة مع تسلُّح هذا الشعب، كبارًا وصغارًا –فبدون خوض حرب شاملة (تنظيفية) للأرض فلا سبيل!

سيكون أمامك في كل منزل ومنعطف عائق مخيف: إنه الإسرائيلي المسلح الذي يحتاج لتعامل خاص!

هكذا جعلت الأمة اليهودية من مسألة نزعها خارج فلسطين عملًا مستحيلًا دون خوض حرب إبادة، فإما يُبيدون المعتدي أو يبيدهم هو!

هذه الأمم المسلحة التي يمكنها صد الهجوم العسكري والصمود أمامه –تُرسِّخ من أقدامها في الأرض بأعتي قوة ممكنة، ولن يجد المعتدي حلًّا لإخضاعها إلا الإبادة النووية الشاملة، وهذا مستحيل مع أمة ضخمة كأمة الإسلام، أو حتى مع قطر واحد من أقطارها الرئيسية الكبرى.

فمهما كانت فائدة الأسلحة الثقيلة، سواء دبابات أو صواريخ، فإن التمكن على الأرض مع شعب مسلح يخوض مقاومة كبرى حتى الموت: أمر شديد الصعوبة؛ لا يتحمله جيش احتلال!

***

والخلاصة النهائية مما سبق: لابد من اليقين بأن مسألة تسليح المجتمع ليست فكرة خيالية، فهي موجودة على أرض الواقع، ومطبقة منذ عقود في أقوى دول التاريخ على الإطلاق، ولم يؤثِّر هذا على المخترعات ولا على المجتمع المدني..

وهو الحل الوحيد لأمة مهددة دائمًا، سواء من النزعة الديكتاتورية الطبيعية الموروثة في حكامها، أو التهديد الدائم والمستمر الذي يواجهها من الأعراق التاريخية المعادية التي تنظر لها –في القرون الأخيرة خاصةً– كإرث يتداولونه فيما بينهم لممارسة عشرات الأوجه للحرب الدينية الكبرى ضد الإسلام: سواء الوجه الاقتصادي أو الفكري أو العسكري أو العنصري أو العقائدي الصريح..

(3) المشكلة الجنسية وحرية الزواج

لا يمكن أبدًا أن ينصلح المجتمع وينتظم في وطن الراشدين، مادام مشغولًا عن القضايا الأهم كالبناء والحماية والجهاد في كافة الميادين –بقضية إشباع غريزة أولية غائبة عنه قهرًا..

لن ينصلح إلا بالقضاء قدر الإمكان على مسألة غياب الشهوة الرئيسية لكل البشر: شهوة الجنس..

ولا حل للقضاء عليها إلا بفتح الحريات في الزواج.. والطلاق في حالة الفشل التام!

وقتها لابد أن نعترف بصعوبة عدم الانبهار برواج المفهوم التيسيري لهذه الحرية في عهد الرسالة والصحابة والخلفاء الراشدين..

وقتها كان الأمر شديد البساطة، شديد الصدق، مجرد من التكلُّف..

امرأة يموت زوجها: رجل صحابي فاضل مجاهد[28].. لا يستنكر ولا يستنكف المجتمع أن تتزوج مرة أخرى بعد زمن قصير من الحداد.. بل وتهيء نفسها لذلك بلا مشاكل!

رجل تموت زوجته فيتزوج بعد فترة قصيرة.. امرأة طلقها زوجها فتنتقل إلى زوج آخر.. بينما طليقها يتزوج امرأة أخرى دون مزيد صراخٍ وعويل!

هذه تشعر بمشاكل في الفراش مع زوجها فلا تستحي من طلب الطلاق منه ولا مشكلة[29].. وهذه لا تحب زوجها ولا تتحمل قضاء حياتها معه فلا تتوقف دون طلب الطلاق بعد الشكوى منه[30]..

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بكل بساطة: "لم يُر للمتحابين مثل النكاح"*.. قرار بسيط للغاية مهما نخر المتنطعون: تحبها وتحبك ؟ هيا تزوجا.. وتبًّا لمجتمع يفرق بين البشر بطبقات فوق طبقات؛ بينما "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى"*..

---

* صحيح الجامع

أمّا ذلك القادم ليتزوج وأنتم "ترضون دينه"[**] .. **فأنكحوه.. زوجوه.. انتهى؟! لا! بل نبه النبي أنه إن لم يحدث ذلك** "تكن فتنة في الأرض وفساد كبير"**! سبحان الله!**

شاب ديِّنٌ على خُلق، قدم اليك طالبًا الزواج من ابنتك –لماذا ترفضه؟ بل لماذا لا تساعده إن كنت غنيًّا؟

أليس الشخص الديِّن ذو الخلق عملة نادرة؟!

ماذا؟! اكتشفت ابنتك يومًا أن الزواج فاشل؟

مرة أخرى عظمة وبساطة الإسلام تظهر في تلقائية الأمور ومنطقيتها:

إصلاح فإصلاح –ثم طلاق وبحث عن أفضل..

ليس الزواج أو الطلاق أوالترمُّل آخر الدنيا..

هكذا كانت فلسفة المجتمع الاسلامي الأول:

هذه الأمور مهما كانت لها قدسية –فستظل مجرد عمليات حياتية، تتم وتنتهي، ثم تتم وتنتهي، بلا مشاكل وبلا توقف..

لا قيود على فتاة مُثارة منذ بلوغها؛ فلتتزوج ولا تنحرف –لاقيود على السن ولا على أي شيء..

لا قيود على مراهق مُثار منذ بلوغه؛ فليتزوج ولا ينحرف –لا قيود على السن ولا على أي شيء..

وليصرخ أنصار اليوتوبيا الغربية كما يشاؤون –فالواقع يكذبهم تكذيبًا..

---

* صحيح: السلسلة الصحيحة للألباني

** حسن: سنن الترمذي –و تتمة التحذير من إرواء الغليل.

كذلك لا قيود على عجوز أو عجوزة –لا قيود على أحد إلا ما قيدته الشريعة!

حرية عاطفية وجنسية تامة –ما دامت منضبطة بأحكام الشريعة.. حرية لا تغضب الله، في إطار الزواج والطلاق الدائم، والمستمر بلا مشاكل مجتمعية ولا دينية..

هكذا كانت تسير الحياة بلا مشاكل ضخمة كما هو حادثٌ الآن.. لا انحرافات جنسية؟

نعم –لا انحرافات جنسية!

لماذا الانحراف إذا كان زواجَك مُمكِنًا منذ إتمامَك العاشرة؟!

لماذا الانحراف إذا كان زواجِك ممكنًا منذ إتمامِك العاشرة؟!

لماذا تنحرف أرملة أو مُطلقة –بينما هي قادرة على الزواج من رجل جديد بلا أي مشاكل، ودون أدنى استنكار ديني أو مجتمعي؟!

لماذا ينحرف الرجل عظيم الشهوة إن كان قادرًا على الزواج بأربع بدلًا من واحدة؟!

مثل هذا المجتمع هو المطلوب: مجتمع عمومه قد وصل إلى حالة اكتفاء عاطفي وجنسي ذاتي، فلا منبع للمشاكل بداخله إلا من النماذج المغالية في الانحراف..

لهذا كانت عقوبة المنحرف الشاذ شديدة العنف: جلدًا أو رجمًا..

الآن.. راقب ما تعيشه الأمة حاليًّا، بل ما يعيشه العالم أجمع، ثم قارنه بذاك المجتمع القديم، مجتمع وطن الراشدين:

المراهقات يتهرَّبن من مدارسهن، ليلتقين بالمراهقين الهاربين على قارعة الطريق.. ومن لا يتهربون من الجنسين ولا يختلطن يجدن صعوبة بالغة في مقاومة مد اللواط والسحاق المنتشر كتعويض عن غياب الجنس السوي في إطار الزواج..

ملأ الغرب وأولياؤه رؤوس المسلمين بأن سن هؤلاء لا زال صغيرًا.. لكن في الواقع الحياتي نجد التهارج في كل موضع مختلط أو منفصل، كتهارج البهائم من الشبق والغُلمة!

هم وهن لسن أطفالًا – هم وهن مستثارون من مجتمع عالمي مفتوح، لا هم لأربابه اليوم إلا إثارتهم!

وفي أشد المجتمعات الشرقية انغلاقًا وفصلًا للجنسين، كمجتمعات دول الجزيرة العربية، لم يتوقف التهارج بين المراهقين، فانتشر الفُجر الخفي واللواط والسحاق، وراح العلمانيون وأضرابهم يستدلون بهذا الوضع السيء للطعن في الإسلام الذي يمنع الاختلاط –بينما كان الحل التقليدي من القائمين على دول الجزيرة العربية يتجه نحو مزيد من المراقبة السلوكية، مع تصويب أضواء الشك الزرقاء المقبضة نحو أي علاقة من أي نوع!

وأساس المشكلة نفسها نادرًا ما كان يُمس: ألا وهو غياب منافذ صرف الشهوات –فغاب الحل رغم وضوحه، وهو ضرورة مرافقة منع الاختلاط والرقابة المجتمعية، بإشاعة الزواج بكل السبل وفي كل الأعمار.. فلا فتح الباب للشهوات بلا رقيب يمنع الانحلال الجنسي المجتمعي، كما جرى تاريخيًّا في عدة دول إسلامية، كالأندلس وبعض أزمان العصر العباسي، ولا غلق باب الشهوات نهائيًا يمنعه كذلك! بل الأكيد أنه يزيد الأمر سوءًا!

الاعتدال.. الإسلام الأول.. إسلام الوطن النبوي والراشدي.. هو الحل الوحيد للمسألة الجنسية: لا انغلاق ولا انحلال..

أما الغرب، منبع أفكار ضرورة منع الزواج عن المراهقين بحجة الطفولة البريئة –فيعيش حالة من الانفلات لا تحتاج لكثير بيان.. حالة وصلت في بعض الدول إلى النظر بريبة لمن يحافظ على عذريته حتى العشرين، مقابل النظر بدهشة وذهول واستنكار أشد وربما محاكمة قانونية لمن كان فقدان عذريته المبكِّر هذا آتٍ عن طريق الزواج الشرعي!

ولا أدلُّ على كذب الفكرة الغربية الرائجة عالميًّا الآن، والتي ترفض الزواج المبكر بحجة خطورة الجنس على المراهقين، وأفضلية بقائهم بلا تجارب جنسية حتى زمن متأخر، من الدراسة الدولية التي أجرتها مؤسسة جاما لطب الأحداث.. وفيها تم إجراء استبيان شارك فيه قرابة الأربعة وثلاثون ألفًا من المراهقين في عمر خمسة عشر عامًا تحديدًا، موزعين على أربع وعشرين دولة.. وكان الاستفسار يتضمن سؤالًا عمّا إذا كان المُراهِق يملك خبرة جنسيَّة أم لا[31].. فكانت نسبة المراهقين والمراهقات الذين يملكون بالفعل خبرة جنسية بالنسبة للمجموعِ الكلي في كل دولة (سنكتفي بذكر تسع دول فقط):

الدولة	المراهقين %	المراهقات %
النمسا	21.7	17.9
كندا	24.1	23.9
إنجلترا	34.9	39.9
فنلاندا	23.1	32.7
مقدونيا	34.2	2.7
سكوتلاند	32.1	34.1
سلوفينيا	45.2	23.1
أوكرانيا	47.1	24
ويلز	27.3	38.5

لاحظ موضع الدول البريطانية، أكثر دول هذه المجموعة تقدُّمًا، ثم فكر مرة أخرى في الأساطير الغربية الموروثة عن جريمة الزواج المبكر، لأن (المراهقين) يؤذيهم بشدة ممارسة الجنس في هذا السن!

وفي دراسة أمريكية أجراها مركز الوقاية والتحكم في الأمراض CDC على عينة ضخمة من التلاميذ الأمريكيين، كانت النتائج كالآتي[32]:

"على مستوى الأمة، فإن 46% من التلاميذ قاموا بممارسة الجنس قبلًا" و"13.8% من التلاميذ قاموا بممارسة الجنس مع أربع أفراد مختلفين أو أكثر، خلال مراهقتهم"!

هذه النسب لا تدعو للتعجب إطلاقًا، فهي الفطرة –إنما المدهش هو تساهل الغرب مع هذه المسألة لأنها قد صارت واقعًا، مقابل جحوظ عينيه ورعدة شفتيه في مواجهة أي مناقشة مجنونة لمسألة الزواج المبكر! يترك الهرج بلا لجام عاجزًا عن علاجه، فإن قيل له الحل الرباني الفطري اشمئزت نفسه!

هكذا صارت شعوب الغرب عامةً، قوانينها وأعرافها ضد الفطرة، وأفعالها الفطرية حائرة لا تجد من الأفكار والقوانين نصيرًا –كأن تبدي تبرمًا من وجود عشيق أو عشيقة لأحد المتزوجين، وتهتاج صارخة في ارتياع إن قرأت عن رجل له زوجتين! أفكار تغييب الجنس لسن متقدم من الشباب فشلت عمليًّا رغم القوانين وسيادة أفكار الدول وقوانينها.. فكان الحل هو مراقبة وترشيد (الزنا) بين المراهقين! كأن يدعونهم لاستخدام الأوقية الذكورية وموانع الحمل! زنا نعم.. لا مجال لوقفه عمليًّا –لكن زواج كما أمرنا رب العالمين: لا وألف لا!

أما في المجتمعات المسلمة، والتي يُفترضُ فيها أن تكون وريثة لأسمى نظام جنسي محكوم بالشريعة، فالأمر يسير على عكس فطرة البشر، إن لم يكن عكس فطرة الكائن الحي أصلًا!

فإما كبت بهيئة دينية – أو إلى إباحية بهيئة علمانية! أين الإسلام من هذا وذاك؟! لا ندري!

حتى من يستطيع الزواج يجد عشرات القيود والعراقيل العُرفيَّة المتنوعة تزيد الأمر تعقيدًا!

المُراهقون، الأرامل، المطلقات، الكهول من الجنسين، والراغبون في التعدد.. كل تلك فئات قلما تجد مجتمعًا مسلمًا يتسامح مع حريتهم الجنسية –فأين الإسلام من هذا؟ لاندري!

كل تلك العراقيل أمام الحلال – تقابلها ثورة إباحية إعلامية قلما يخلو منها بيت مسلم يتابع الإعلام! فعلام الاندهاش من انتشار تلك الفواحش والفجور السري أو العلني، والشذوذ الجنسي المستخفي؟!

إن المسلمين بحاجة إلى ثورة كبرى لتحطيم المفاهيم والقيود المُعرقلة للزواج.. ثورة في النفوس وثورة في المجتمع ومفاهيمه.. ثورة على التقاليد البالية وإيمان تام بضرورة إعادة إنشاء مجتمع الصحابة في المسألة الجنسية، حيث الحرية التامة للنساء والرجال من كافة أعمار ما بعد البلوغ في الزواج والطلاق، بصورة مستمرة لا تتوقف..

لا قضاء على المشكلات الجنسية والعاطفية إلا بالتخلص من رواسب الجاهلية الغربية التي تتخذ هيئة العلمانية.. أوالشرقية التي تتخذ هيئة الدين الأصولي!

حرية الزواج والطلاق في حالة الفشل الكامل من أعظم خصائص المجتمع النبوي والراشدي..

نعم الحرية هي الحل: الإسلام هو الحل..

ولا مجتمع سليم في وطن الراشدين دون حل لهذه المشكلة من جذورها..

القسم الثالث:

النظام السياسي

تمهيد

مادمنا قد تعرفنا على ماهية الوطن الأصلي وملامح المجتمع المنشود، يتبقى جزء أخير، آثرت أن يكون مختصرًا، لأن الاستفاضة فيه تكاد تكون لا نهائية ولا نحتاج هنا للغوص فيها طويلًا..

ألا وهو تقديم تصور عام حول شكل النظام السياسي الذي يحكم هذا الوطن..

ومن أسباب الاختصار كذلك؛ أن هذا الأمر (أي تفاصيل النظام السياسي الحاكم) مفتوح للاجتهاد–خاصة في الآليات والتفاصيل– مالم يخالف أصلًا من أصول الشريعة، وهناك عشرات الاجتهادات المقدمة له بالفعل من أسماء أكثر تخصصًا في التفصيلات السياسية المختلفة والفروق بينها.

(1) نواة الدولة

الإشكال الأول والأهم –هو تحديد مكان البدء في حال امتلك المسلمون القدرة على التحرر واختيار من يرضونه حاكمًا: فمن الذي سيختار؟ وكيف سيختار؟

لابد أولًا من استعراض أشهر منتوج للاجتهاد الفقهي والتاريخي عن مكان البدء: وهو مجلس أهل الحل والعقد..

ولأهل الحل والعقد عدة تعريفات غير مجمع على تحديدها[33] نورد أهمها:

الأول: يتضح من قول الرازي "نعني بأهل الحل والعقد: المجتهدين في الأحكام الشرعية"[34].. وهو تعريفٌ يضيِّق النواة كثيرًا ويجعلها محصورة في مجموعة محدودة من الأمة ألا وهم العلماء المجتهدين تحديدًا!

ناهيك عن المشكلتين الكبيرتين اللتين يثيرهما هذا التعريف لا محالة: فمن هم العلماء؟ وكم عالم منهم وصل لشروط أهل الاجتهاد؟

وإن كان المسلمون الأوائل في عهد الخلافة الراشدة كانوا في اتفاق على عدالة الصحابة وفضلهم –فالحال الآن قد تطور باتساع مفهوم أهل السنة والجماعة وما يرمز إليه من مكونات كالسلفية والأشاعرة وغيرهما من الفرق التي يشملها المفهوم..

حسنًا! لنعيد السؤال مرة أخرى: إن أردت اليوم قصر أهل الحل والعقد على العلماء –فمن أي فرقة ستجيء بهم؟ إن أغلب أهل هذه الفرق لا يعترف إلا على مضض بعلماء الآخرين! ولن يخلو الأمر من حزبية مذهبية ستتسبب في فُرقة ومشاكل سياسية إن جمعتهم قصرًا في هيئة واحدة وجعلت من وظائفها اختيار المرشحين للحكم؛ فلن يسمح الأشعري بتيسير وصول سلفي إلى الحكم ولن يسمح السلفي

بالعكس.. وقس على ذلك الكثير من المواقف التي ستؤدي إلى تناحر مذهبي لا محالة في الأمور السياسية بداخل هيئة الحل والعقد نفسها قد يصل إلى حالة اقتتال داخلي!

حتى لا يصير هناك حل عملي لخنق هذه الحزبية الداخلية –إلا بقصر العلماء على فرقة واحدة من الموجودين: كأن تقتصر الهيئة على علماء فرقة غالب هذه البلد؛ فإن كانت السلفية متغلبة استبعد الباقون! وإن كانت الماتريدية الأوسع انتشارًا –اختيرت هي وحدها.. وهو أمر سيسمح بالاضطهاد المذهبي لباقي فرق أهل السنة والجماعة..

كل هذا ونحن في أول نقطة من الإشكالية، وهي: من هم العلماء؟! فما بالك بالنقطة الكارثية الأخرى: كم فرد من هؤلاء العلماء أصلًا –في حال قصرناهم على مذهب واحد– استوفى شروط الاجتهاد الصعبة؟

وهي شروط مُعقدة لا ينالها إلا قلة في الأمة، وسيكون هناك اختلاف هائل كذلك على استحقاقهم لها!

فالصحيح: أن هذا التعريف يكاد يكون مستحيلًا الاعتماد عليه عمليًّا..

***

الثاني: يتضح من قول الإمام النووي رحمه الله "أهل الحل والعقد...العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم وشرطهم صفة الشهود"[35]..

وبهذا يدخل في هذا التعريف: أهل الشوكة والأشراف ورؤوس الطبقة التي اصطلح على تسميتها حديثًا بالبورجوازية! وهذا تعريف خطير رغم أنه أوسع من الأول!

فهو يعني أن اختيار حاكم الأمة صار حكرًا على أهل الشوكة (المؤسسات العسكرية) وطبقة المتحكمين في اقتصاد الأمة.. وفي هذا الأمر خطورة كبيرة –حيث أنه يمهد لصنع طبقات متوارثة على شكل عصبة ضخمة شبكية ومتداخلة المصالح بين القوى العسكرية والقوى الاقتصادية المهيمنة تحكم عموم الأمة المقهورة.. وفي التجربة التاريخية والمعاصرة خير بيان لفداحة تلك الفكرة الكارثية: بدايةً من الدول الديكتاتورية

الصريحة، حتى الدول الديمقراطية مدعية الحرية الشعبية والتي تستخدم الإعلام لتوجيه عموم الأمة التابعة لهم، في حلقة جهنمية لا فكاك منها!

لكن عامة نأخذ من هذا التعريف شاهدًا صالحًا لتبيان التعريف القادم الذي نراه الأوفق –ألا وهو قول الإمام رحمه الله "وشرطهم صفة الشهود".. **أي أنه جعل الشرط الثاني بعد كونهم من الرؤساء والعلماء ووجوه الناس –كونهم يتمتعون بصفة الشاهد..**

***

ثالثًا: تعريف عضو أهل الحل والعقد بأنه هو "الفاضل، الفطن، المطلع على مراتب الأئمة، البصير بالإيالات والسياسات"[36]

وهذا هو الأفضل والأوفق كنواة للبناء.. دون تحديد وقصر في طبقة معينة تدل التجربة التاريخية على سهولة استبدادها بالأمر..

لكن.. كيف يتم تحديد هؤلاء الأفاضل؟

هناك شروط لهم، ليس من الصعب جدًا توافرها في أغلب المسلمين، ألا وهي:

"العدالة الجامعة لشروطها – العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة – الرأي والحكمة المؤديّان لمن يصلح للإمامة"[37]

فأما العدالة فلها شروطها المعروفة في القضاء، وهي ليست عزيزة المنال إن اتفقنا على كون "كل مسلم مفروض فيه أنه عدل حتى يثبت عكس ذلك"[38]؛ **وأما العلم فيلزم ضرورة نشر شروط استحقاق الإمامة بين الناس واختبار كل ناخب عن معرفته لها، أما الرأي والحكمة فهو من أصعب الأمور تحديدًا وسيجر خلافات كثيرة، لكن حتى هذه النقطة يمكن تيسيرها إن زدناها تفسيرًا بشروط الشهود المعروفة ألا وهي** "الإسلام، الحرية، التكليف، العدالة، المروءة". **فيخرج بهذا غير المسلمين، لأنهم في الوطن الإسلامي توطنًا**

بعقد ذمة وليسوا كالمسلمين في الواجبات ولا الحقوق.. ويخرج بهذا المأسورون، قياسًا على الرقيق لأنهم ليسوا مالكين لزمام أمورهم ومرورهم بمحنة السجن سيمنعهم من التدبير، هذا بفرض تيسر الوصول إليهم أصلًا! ويخرج بهذا غير المكلفين كالأطفال والمجانين.. ويخرج بهذا كل من سقطت عدالته الشرعية ومروءته.. وهذه كلها شروط لا يصعب توافرها في مئات الآلاف وربما الملايين من هذه الأمة.. وليست بعيدة عن شروط الانتخاب حتى في أكثر الدول ديمقراطية كما تدعي: فهم يقومون بإخراج كل من لا يملك الجنسية الوطنية خشية انتخابه لفرد يهز مصالح وطن لا ينتمي إليه، وفي دولة إسلامية الرابطة بين أفرادها على أساس العقيدة لا على أساس التواجد الجغرافي أو التاريخ المشترك –يكون لازمًا إخراج كل من لا ينتمي لهذا الدين من التصويت.. وكذلك فهم يمنعون المجانين والأطفال من التصويت.. بل إن ولاية نيوجيرسي الأمريكية تشترط أن يكون الناخب غير مجنون ولا غبي.[39]

وبالتأكيد فإن الجنايات والجنح الصغيرة في ولايات أخرى تكون أحد أسباب رفض الناخب الذي قام بها – وكل هذا داخل في معاني العدالة والمروءة..

فهذا التعريف أظنه أقرب للحق، وأنجع في منح الأمة الفرصة للمشاركة بتوسع في اختيار حكامها، لأنه عمد إلى توسيع قاعدة الناخبين وتوسيع مفهوم أهل الحل والعقد دون حصره على طائفة أو طبقة، والذي يعتبر ضابطه أسهل كثيرًا من ضوابط التعريفات الأخرى –لأن شروط الشهادة والمعرفة بمتطلبات الولاية العامة يتيسر على القضاة الشرعيين تحديد توافرها من عدمه في الناخب..

وقريب من هذا الطريق اقتراح د.السنهوري –تصميم انتخابات ثنائية المراحل؛ كالانتخابات الأمريكية للرئاسة، يكون فيها الانتخاب جاريًا على درجتين "فالناخبون، أهل الاختيار؛ هم أنفسهم يُنتخبون بمعرفة الجمهور، ولكن بشروط معينة فيهم؛ وهذه هي الدرجة الأولى –ثم يقومون هم باختيار الخليفة (الرئيس) وهذه هي الدرجة الثانية"[40].

وفي الحالتين كانت النواة هي الأمة نفسها.. وهو المطلوب الأسمى..

***

<u>الخلاصة:</u>

أنه من الأفضل كثيرًا توسيع قاعدة أهل الحل والعقد كي يكون عقلاء المسلمين هم نواة البناء، ولا يوكَّل الأمر إلى هيئات قد تزدحم بالصراعات الحزبية الداخلية وتسيرها الأهواء..أن تبدأ الدولة بمشاركة كافة مسلمي الأمة مقبولي الشهادة –ومن هذه النواة يتم بناء المؤسسات.. ولا يعني هذا خلو هذا النموذج من المشاكل، لأن وجود الإعلام والدعاية بيد طائفة معينة يجعل كل هذا الجهد لتصميم نموذج انتخابي –بلا فائدة تذكر!

ويظل الخطر قائمًا إن ظل المسلمون أمة من الدهماء والجهال!

فالحل الواجب –هو زيادة الوعي في الأمة، وإبقاء أدواته حرة قدر الإمكان –لتوسيع قاعدة المسلمين الذين تتوفر فيهم شروط أهل الحل والعقد الميسرة المذكورة؛ لا استسهال الأمور بنزع حرية الأمة في اختيار حكامها بزعم أنهم دهماء وعوام دون سعي لتغيير هذا الواقع!

(2) الحاكم

إن الفائدة الأكبر والدرس الأهم للتجربة التاريخية الطويلة لأنظمة الحكم المسلمة التي تلت الخلافة الراشدة: أنه لابد من تقليص سلطات الحاكم بطرق متعددة.. ووضع قيود على قدرته على تغيير نظام الانتخاب أو فرض نظام حكم جديد على الأمة غير ما تعاقدت معه عليه..

فقد كان الغالب على حكام سائر الممالك والسلطنات وحتى الجمهوريات –أنه مهما كانت شخصيتهم ضعيفة في البداية؛ فتواجدهم بسُلطات مُطلقه على كُرسي الحكم يغير شخصيتهم إلى نوع آخر مُتسلط عنيف مُتشبث بالمنصب..

ويعزز هذا التغيير المؤسف أنشطة فئة محدودة مؤثِّرة من المُجتمع –لتثبيت التحوُّل إلى سبل الفرعنة، بالنفاق؛ فيسقط الحاكم في قبضة هذه الفئه المُنافِقة عاجلًا أو آجلًا! وقليل من يقدر على مقاومة هذا الإغراء طالما بقي زمن حكمه مفتوحًا بلا نهاية وسلطاته غير مُقدرة ومُراقبة!

وقد بقيت الملكية، بصورتها التقليدية: السائدة في أغلب عصور تاريخ المسلمين، رغم أنها أسوء نظام حكم يناقض أسس المساواة في الإسلام!

هذه الملكية الوراثية هي آفة التاريخ الإسلامي، بينما الملكية الجبرية الديمقراطية هي آفة العصر الحاضر – وعيوب الأولى لا تُعد ولا تُحصى: فيكفيك أن الشعب لا يشارك في اختيار حكامه أبدًا؛ حتى لو بطريقة صورية كما في الملك الجبري الديمقراطي!

وهو واقع تمامًا تحت رحمة الجينات الوراثية، التي قد تكون شاذة فيشقى، وقد تكون عبقرية فيسعد!

أضف إلى هذا انتشار شعور احتقار الذات بين عموم أفراد المسلمين؛ لوجود طبقة نبيلة فوقية، لا يحق لأحد الجدال أو التحقير من شأنها؛ فيصبح حديث مثل "لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على

عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض –إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب"* وقد صار سرابًا: فالفضل صار بالنسب النبيل أولًا وآخرًا!

والخلاصة: أن عيوب هذا النظام وغيره، يمكن مواجهتها بتقليص قدراته السلطوية وتحديد قدراته الزمنية..

ولن يكون هذا إلا بمقترحات اجتهادية؛ في إطار ما حدده الشارع..

والبداية تكون من قبل الانتخابات:

أولًا: لابد من استيفاء المتقدمين للرئاسة للشروط المطلوبة، والتي حددها الفقهاء قبلًا، مثل وجوب كونه مسلمًا، ذكرًا، حرًا، بالغًا، مكتمل العقل، سليم الأعضاء والحواس التي تقتضيها ولايته، عدلًا، له درجة الاجتهاد أو على الأقل مؤهلات المفتين؛ لا عاميًّا لا يعلم أصول دينه[41].

وإضافة إلى هذا قد نقترح ضرورة إضافة الاختبارات النفسيَّة للمترشحين، ويتولى القيام بها الأطباء المتخصصون؛ فالأمراض النفسية الخفية داخلة بالتأكيد في العلل التي تقدح في ترشُّح أي ناخب.. ويعيبها كونها غير ظاهرة بوضوح، وكونها تقديرية للطبيب –لذا يلزم العرض على بضع أطباء يكتبون تقريرًا بما يخفى عن الفرد غير المتخصص.

بعد هذا يتم الترشُّح للانتخابات العامة، فإما يكون الناخبون حسب المقترح الذي أوردناه (أي أفراد الأمة المتواجدون في قائمة الناخبين لتوافر شروط أهل الاختيار فيهم) أو حسب مقترح د.السنهوري:انتخابات على مرحلتين، الأولى اختيار أهل الشورى.. والثانية اختيار أهل الشورى للحاكم بالأغلبية من وسط المتنافسين.

***

---

* صححه الألباني.

*** تحديد السلطة الزمنية:**

من التجارب التاريخية العامة التي أثبتت نجاحًا في تقليص سلطات الحاكم وتيسر مراقبة الأمة الدائمة وعدم غفلتها: تحديد زمن للولاية، يلزم بعد انتهاءه عقد جديد بينها وبينه.. وفي هذا يقول الشيخ العثيمين "لا بأس بتقييد الولاية سنة أو سنتين أو ثلاثًا أو أربعًا؛ أو غير ذلك –لا بأس به؛ فهذا جيد؛ لأنه يفيد... وجعل الولاية مقيدة بسنوات هذا طيب حتى يختبر وينظر؛ وكم من إنسان لا نظن أنه أهلًا فيكون أهلًا. وكم من إنسان بالعكس يكون أهلًا –ويكون غير أهل.. نظن هذا الرجل ملتزمًا ونظنه يقوم بالواجب؛ فإذا به يعجز، يكون ضعيفًا فلا يستطيع أن يقوم بالواجب"[42]

ويقول د.السنهوري "هل من الممكن أن يُعيَّن الرئيس (الخليفة) لمدة محددة معينة، وأن تنتهي ولايته تلقائيًا بحكم القانون عند انتهاء هذه الفترة؟ ... رغم أن المفهوم التقليدي للخلافة جرى على العمل تنصيب الخليفة لمدى الحياة، وإن ولايته تستمر إلا إذا تنحى أو حُكِم بسقوط ولايته –ولكنه لا يوجد حسب رأينا، في مبادئ الفقه الإسلامي أي مانع من تحديد مدة الولاية"[43]

ويدعم د.صلاح الصاوي هذه الفكرة أيضًا "للأمة في هذا الإطار حق الهيمنة على حكامها تولية ورقابة وعزلا، لا ينازعها في ذلك إلا ظلوم!...لها أن تقيدها (السلطة) من حيث الزمان : فتعقد لهم البيعة إلى أمد محدود وأجل معلوم، ليؤول إليها الأمر بعد ذلك: فإما أن تجدد اختيارهم إن استقاموا لها، وإما أن تعدل عنهم إلى غيرهم .

ولا يرد على ذلك القول بأن تقييد البيعة على هذا النحو أمر لا عهد للسلف الصالح به فيكون بدعة من البدع، لأن هذا أدخل في باب السياسة الشرعية، وهي كل فعل يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يأت فيه دليل خاص ولا جري عليه عمل من سبق من أهل العلم، لكنه ملائم لجنس تصرفات الشارع ومندرج تحت مقاصد الشريعة العامة .

بل إذا تعين ذلك وسيلة لتحقيق مصلحة راجحة أو دفع مفسدة راجحة تمهد القول بمشروعيته بل وبوجوبه، إلا أن تقدير المصالح والمفاسد من مسائل الاجتهاد التي يتفاوت في تقديرها أهل الفتوى"[44]

ومن التجربة التاريخية الطويلة جدًا نقول والله أعلم: أن تقييد مدة الحاكم بزمن محدد –هو المصلحة الراجحة لدرء مفسدة الاستبداد..

***

* تقليص السلطات الممنوحة للحاكم: المؤسسية وإلزامية الشورى..

ظل تقسيم الأعمال هو المعمول به منذ عهد الخلافة الراشدة، ولم يُستنكر أبدًا تطوير المؤسسات وتقنين أوضاعها متى أمكن، منذ عهد إنشاء الدواوين إلى عهد الوزارات ذات المهام المُفصلة التي كتب في تفصيل أعمالها وهو ما يشبه اللوائح القانونية والدساتير –مثل كتابي الأحكام السلطانية للماوردي وأبويعلى وكتاب الغياثي للجويني.

فتلك المؤسسية وتفويض الحاكم لأجزاء من سلطاته لوزارات ومؤسسات ليس مستنكرًا ولا غريبًا عن تاريخ ممالك المسلمين، حتى أكثرهم استبدادًا!

إنما نتحدث عن ازدياد تخصص تلك المؤسسات واستقلاليتها ورقابة بعضها للحاكم نفسه: كالمؤسسات القضائية؛ وهو ما كان معمولًا به في بعض الأحيان ولو حتى نظريًا؛ فقد كان من حق قاضي البلاد الشرعي محاكمة الخليفة في الخصومات، فما بالك ان اختصمته هيئة شورى الأمة لتقصيره؟!

هذه العوامل: المؤسسية؛ والرقابة؛ ونفوذ سلطة القضاء كوسيط بين هيئة الشورى الممثلة للأمة وبين حاكمها –إن اجتمعت كانت قيودًا على نفوذ الحاكم مانعة لاستبداده..

أما كون الشورى إلزامية أم مُعلِمة: فالأرجح، وبدافع من التجربة التاريخية الطويلة –كون الشورى مُلزِمة لا معلمة.. والإلزام يعني أنه في حال اجتماع أهل الشورى على رأي؛ لا يحق للحاكم رفضه، وهذا لأسباب:

* فالحاكم حاليًا، مهما وصل علمه إلى درجات –يصعب أن يبلغ مراتب الاجتهاد الأكبر، وهو غير ما كان عليه الخلفاء الأربعة؛ فليس من الصواب القياس عليهم في انفرادهم بقرار ما.

*** أن اعتياد الحاكم تجاهل الشورى مستبدًا برأيه؛ ليس له إلا طريق واحد لا يوجد بشري قادر على مقاومته –الطغيان!**

*** أن سكوت أهل الشورى عن تجاهل رأيهم من قبل الحاكم –يعني خيانتهم للأمة التي اختارتهم وائتمنتهم على قول الحق والإرشاد له وعدم السكوت على الباطل.. وتعودهم على ذلك سيجري على الأمة الويلات أمام تراخيهم وتحولهم لجوقة استحسان لرأي الحاكم.**

***كذلك فإنه** "إذا كان الحق في السلطة ابتداء هو لجماعة المسلمين، وهي التي تنيب الأئمة في ممارسة هذه السلطة تحقيقًا لمصالح المسلمين العامة، فإن لها بمقتضى القواعد العامة للشريعة أن تبذل هذه السلطة مطلقة أو مقيدة، حسب ما يترجح لديها من المصلحة في ذلك الخلف فلها أن تقيدها من حيث الموضوع؛ فلا تجعل للأئمة مثلًا الحق في الاستقلال بالقرارات المصيرية، التي تشكل مصائر الأمم ومستقبل الشعوب دون الرجوع إلى جماعة المسلمين ممثلة في أهل الشورى أو أهل الاختيار، لاسيما وقد تعقدت عملية صناعة القرار في واقعنا المعاصر، فلم تعد نبوغًا فرديًا أو تفوقًا شخصيًا، بل أصبحت عملية بالغة التعقيد والتشابك يجب أن تتوافر عليها مؤسسات على أرقى مستوي من الخبرة والتخصص"[45]

والخلاصة: أنه لابد من جعل الشورى إلزامية، وإعطاء الحاكم فرصة في الترجيح في حالة عدم حدوث إجماع أو أغلبية في الشورى.. على ألا ينفرد برأيه متجاهلًا أهل الخبرة والتخصص من مؤسسات وأفراد..

وكل هذا سيفضي إلى تقييد سلطات الحاكم الفرد أكثر وأكثر –مقابل ازدياد سلطة المؤسسات المختلفة.

***

*** تحديد ما بعد انتهاء الولاية –مقترح الضم لأهل الشورى بصورة دائمة..**

وتبقى إشكالية أخرى لا مفر من ذكرها، بعد انتخاب الحاكم، واستقراره، وتقليص نفوذه وصلاحياته والرقابة عليه من الأمة وأهل الشورى:

ماذا لو كان هذا الحاكم جِهبِذًا وصاحب شخصية فريدة ذات رؤية؟ كيف بالله عليك ترضى الأمة بتحديد مدة لحكمه لا تزيد عن بضع سنوات؟ أيخرج بلا رجعة وقتها؟

لتجنب هذا، يمكن تحديد موقع دائم له في منصب أهل الشورى، فلا يحرم المسلمون من مجهوداته وأفكاره.. وكذلك قد يكون من الأفضل عدم تحديد عدد لمدد الدورات.. وفتح الباب للأمة إن رغبت في إعادته بالانتخاب مرة أخرى.. وغير ذلك يكون اعتداء على حق الأمة في اختيار من تشاء..

وفي النهاية –فالأمة الواعية هي من تظل مراقبة لأي تجاوزات وتلاعبات استبدادية، ونخبتها من أهل الشورى عليهم تنفيذ الرقابة بصورة عملية، مع التزام المثقفين والعلماء باستمرارية نشر الوعي والنقد وعدم الجمود..

(3) الأحزاب

تُعرِّف الموسوعة البريطانية الحزب السياسي[46] **بأنه** "مجموعة من الأفراد المنظمين الساعين للحصول على السلطة أو ممارستها". **وتلك الأحزاب المختلفة تتشاكس وتتخاصم للحصول على السلطة أو لعب دور المعارضة الناقدة دائمًا وأبدًا! فهم** "سواء كانوا محافظين أم ثوريين، إتحاد من البارزين أو تنظيم شعبي، في تنظيم ديمقراطي متعدد أو نظام أحادي ديكتاتوري–فالأحزاب كلها لديها وظيفة مشتركة: المشاركة لدرجة تسمح لهم بممارسة السلطة. إما بتكوين حكومة، أو بممارسة دور المعارضة لتلك الحكومة"!

ففلسفة الحزبية قائمة على حتمية الصراع السياسي؛ وبدلًا من محاولة إنهائه –يتم تقنينه وتنظيمه وتهيئة البلد لديمومة الانقسام وتعميقه!

وقد ظهرت الحزبية بشكلها المعاصر، في صورة بدائية، أثناء القرن السابع عشر، خلال حزبي الويجز والتوريز والصراع الإنجليزي الأهلي الضخم وقتها.. ثم تطور بعد هذا بإضافة أفكار الفلاسفة الفرنسيين إلى أفكار جون لوك..

ويمكن تقسيم أنواع الأحزاب حسب الظهور التاريخي إلى نوعين:

– أحزاب الكادر Cadre party : وقد كانت مكوَّنة من تجمع لنشطاء قضية ما دفاعًا عنها.. وقد أخذت شكلًا من الأحزاب النخبوية في كثير من الأحيان –واستمر هذا النمط سائدًا أثناء الانتشار الواسع للأحزاب في القرن التاسع عشر..

– الأحزاب الشعبية: وقد بدأت مع القرن العشرين، حين صارت الأحزاب تأخذ الطابع الجماهيري الشعبي، وتعددت الأنواع والأنماط الشعبية مثل الفاشية والشيوعية ذات الحزب الواحد وغيرها من الأنواع..

وفي كل الحالات –فقد انتقل الصراع من المستوى النخبوي في الأولى؛ إلى المستوى الشعبي في الثانية.. فزادت الانقسامات تجذرًا وتأثيرًا على عموم الشعوب..

***

السؤال الأول: فيم يخالف النظام الحزبي دين الإسلام؟

الحقيقة أن المخالفة واضحة جدًا –فهذا النظام قائم أصلًا على تأسيس أرضية ثابتة لدوام الصراع؛ بحجة أنه بهذا يمنع النزاعات المسلحة!

وقائم على مأسسة الفرق المتنازعة مما يتيح لها تنظيم بث سموم الحزبية بين الشعب وتفريقه –للحصول على مكسب أكبر في صراع السلطة..

وعلى صنع ولاءات داخلية في الأمة الواحدة تُقدِّم الثقة عن الكفاءة بإطلاق–بحجة الالتزام الحزبي..

فأين هذا من الإسلام؟

***

تأمل كذلك تقسيم الأحزاب السياسية في كل أنحاء العالم إلى يمين ويسار ووسط؛ وتفاخر البعض بتعدد الطيف السياسي المتنافس والمتصارع، ثم تأمل كيف أن هذه الفلسفة الحزبية الغربية ينقضها هذا الحديث "خط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطًا بيده، ثم قال: هذا سبيل الله مستقيمًا؛ وخط على يمينه وشماله، ثم قال : هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه؛ ثم قرأ: (وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)الأنعام153"*

* صحيح: مسند الإمام أحمد

فالحديث قد أكد على أن شرح الآية الكريمة يعني ضرورة توحد المؤمنين وعدم افتراق كلمتهم؛ ناهيك عن التنظير لهذا الافتراق وترسيخه في نظام سياسي دائم!

وإن عدم انفصال السياسة عن الدين في الإسلام يمنع تمامًا التحجج بأن هذه الآيات مقصود بها عدم التفرق الديني لا السياسي –فالسياسة عند المسلمين جزء لا يتجزأ من دينهم.. وبالتالي الآيات تنطبق على جماعة المسلمين في أي حال وزمان..

والنظرية الرئيسية للدين الإسلامي هي أن الاجتماع والتنظيم هو عمل المؤمنين ورغبة رب العالمين؛ والتفرق والتشتت هو عمل الظالمين ورغبة الفراعنة والشياطين..

فنعم للوحدة ولا للتفرق: (واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا)آل عمران:103

ولا للحزبية: (ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا كل حزب بما لديهم فرحون)الروم:31-32

فالأحزاب مؤسسات صنعت للتنازع والتصارع المذموم: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)الأنفال:46

وتهيئة الأرض لدوام الصراع من صفات الطواغيت والمجرمين: (إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعًا)القصص:4

وعلى هذا:

فإن نظام الأحزاب السياسية بما يرسخه من تفرقة بين المسلمين –نظام يخالف القرآن والسنة.. وأقل تدبر وتأمل في مقاصد دين الإسلام من جمع الكلمة وعدم تفرقتها وذم التشرذم والاختلاف والصراع –يؤكد على عدم صلاحية هذا النظام الحزبي للدولة الإسلامية.. ولا حتى نظام الحزب الواحد كما في بعض الدول الشيوعية؛ فهو يميز بهذا الحزب الحاكم نفسه عن باقي الأمة والمسلمين.. فالصحيح أنه لا تحزُّب بأي هيئة في الدولة الإسلامية القائمة..

***

إضافة إلى ذلك؛ فإن الحديث النبوي "إذا كنتم ثلاثة في سفر فأمِّروا عليكم أحدكم، فذاك أميرٌ أمَّرَه رسولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم"* يكاد أن يكون القاعدة الرئيسية التي يُستقى منها مفهوم ضرورة وجود الجماعات في موضع خطر على المؤمنين؛ وفي نفس الوقت هو نفسه ما يمنعها في حالة توافر إمام!

فالهرمية الهيراركية التي يرسمها وجود الحاكم في رأس الدولة وانعقاد الإمامة له، وضرورة طاعته –تمنع تمامًا فكرة تقلُّد شخص آخر إمارة سياسية بمعزل عن رأس الدولة، مما قد يُمكِّن لرياسته وإمارته أن تنازع الحاكم وتتسبب في أرجحة الطاعة الكاملة بينهما! وهذا أصلًا من الأسس الجوهرية للحزبية السياسية والتي يستحيل تمامًا الخلاص منها.. فهي لازم عقلي ومثبت بالتواتر التاريخي والواقعي قبل الشرعي.. وهذا الحديث إن كان قد خصص قيام الإمارة الفرعية الطارئة بحالة السفر –فإن السبب هو المصلحة الواضحة في ضرورة وجود هذا الشكل الهرمي متى استوفى عدد المؤمنين عدد أضلاعه الثلاثة؛ مما يمنع مفسدة عدم الانتظام في مواجهة أي خطر محتمل بمكان يصعب على الإمام وجماعة المؤمنين الوصول إليهم فيه ودفعه عنهم..

لهذا فإن الأرجح هو أن وجود دولة إسلامية بإمام –يمنع تمامًا أي إمارة أو بيعة لجماعة أخرى غير جماعة المؤمنين..

وأن غياب تلك الدولة وقيام دولة الظلم والعدوان على الإسلام وأهله –يرجح ضرورة تكامل جماعة المؤمنين متى استطاعت؛ وبأي هيئة كانت ولو وجدانية بعيدة عن هيئة البيعة والمؤسسية.. وهذا في حال الأمن من المنازعات والمنافسات والاقتتال بين جماعة المؤمنين الواحدة..

---

*حديث صحيح.

وإلا فقول رسول الله واضح في حالة غياب جماعة مؤمنة تمامًا من الساحة: "تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلتُ: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزلْ تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصلِ شجرةٍ –حتى يُدركك الموتُ وأنت على ذلك"*

وعامة: ففي حال غياب الإمام تتباين الآراء والاجتهادات لإخراج الأمة مما هي فيه؛ ويختلف تقييم الوضع هل هو الوضع المذكور في الحديث النبوي (الغياب) أم غير ذلك.. وهو تقييم معياري يفتح باب الاجتهاد بقدر التزامه بالحكم الشرعي والدليل وعدم التبديل.. ولا يُلغى اجتهاد باجتهاد؛ فلا يصح تبديع الاجتهاد القائل بتفضيل عدم العمل الجماعي، ولا تبديع الاجتهاد القائل بضرورته لإعادة الإمام.. وإن كان الرأي الأصوب مع الثانية لثبوت عدم قيام أي دولة إلا بعصبة وعمل جماعي تنظيمي؛ والواقع أبلغ دليل: فيثور طواغيت الدنيا ومؤسساتهم وجلاوزتهم ضد أي شكل تنظيمي؛ ويكاد جمعهم أن ينصرف بوجهه متجاهلًا من يعمل بفردانية وتوحد ويطلب الافتراق لا الاجتماع والعمل بين المؤمنين بتكامل..

***

هنا لابد من ظهور سؤال منطقي: هل معنى هذا أنه لا معارضة في الإسلام؟

بالتأكيد هناك معارضة! لكن هناك فارق ضخم بينها وبين المعارضة الحزبية الديمقراطية؛ فارق نابع عن اختلاف الفلسفة الأصولية بينهما:

فالإسلام لا يمنع أن يكون هناك رأي سياسي مخالف لتوجه الأغلبية الحاكمة؛ وإلا فلا معنى للشورى!

فهي تُقر ما يحسمه رأي الأغلبية في المسألة المعروضة –بشرط عدم معارضتها للشريعة.. كأن يُناقش قانون للمرور طُروِح بعدة أشكال متعارضة، أو توجه سياسي للدولة؛ فما يحسمه هو رأي الأغلبية من المتناقشين ولا يُنتظر الإجماع في الاتفاق..

---

*صحيح: البخاري

وهنا يبدأ الفارق في الظهور؛ أي بعد صدور القرار:

ففي الشورى يلتزم بقرار الأغلبية الصادر كل من لم ينجح في تمرير رأيه المُعارِض.. وكل المسائل عندما تُناقَش على مستوى مؤسسة الشورى المسلمة –لابد أن يُحترَم فيها رأي المخالِف؛ لكن: لابد أن يَحترِم المُخالِف هو الآخر قرار الأغلبية ويلتزم به ويؤيده..

الرأي لابد من إحترامه وتقديره؛ والقرار لابد من الانصياع له وعدم عرقلته..

وهذا مختلف عن الحزبية في النظام الديمقراطي –حيث يسعى كل صاحب رأي مخالف للقوانين والسياسات السائدة، إلى الحصول على شعبية وصنع توجه متحزِّب مضاد لمن هم في السلطة، وإن زادت الاختلافات سعى لإفشالهم توطئة للقفز بديلًا عنهم.. اعتقادًا منه أن رؤيته هي الأصلح على المدى البعيد..

والانشقاق والتنازع والصراع وسماح القانون الديمقراطي الحزبي في بقاء ذلك وتفاقمه –هو أمر يخالف دين الإسلام تمامًا كما أوضحنا سابقًا..

لذا فالحزبية لا يصح تواجدها في نظام إسلامي قائم على الشورى: حيث تنوع الآراء السياسية مطلوب لكن الجميع في النهاية يلتزم بقرار الشورى..

أما إن سعى كل صاحب رأي مخالف إلى جمع أتباع وأنصار يلتزمون برأيه، صانعًا بذلك عُصب قانونها الرئيسي هو ضرورة الالتزام الحزبي والسمع والطاعة لرأس الحزب –فإن هذا يُقسِّم الأمة إلى فرق متناحرة حتى في بعض الشؤون الحياتية البسيطة كقوانين إسكان أو تنظيم إداري؛ والتقسيم يتعمق حتى ولو بين أصحاب اتجاه فقهي واحد!

فستجد سلفيًا أو أشعريًا يقاتل من يتبع نفس مدرسته الفقهية ويُجيِّش الأفراد ضد ذوي الرأي المخالف في أمر حياتي بسيط؛ ويزيد الرأس الحزبي المخالف من حشد أتباعه وتنظيمهم وتجييشهم وتحزيبهم في فريق له ذات رأيه..

ثم مع الوقت يتوطد الصراع وينتقل إلى كافة الآراء السياسية! فيزداد الانقسام مع كل مناقشة يومية لشؤون الدولة الحياتية! وينقسم الحزب الواحد بعد ذلك إلى عدة رؤوس أصغر تتصارع معه! وتنتشر شظايا إخوان العقيدة على أرضية الدولة؛ فلا ينتصر إلا من استطاع تجييش أتباعه وتعميتهم بشتى الصور؛ ليُبقي كل منهم على ولائه لرأس حزبه الكبير لا يغيره ولا يستبدله –فينتصر الأقوى والأكثر تعمية لأتباعه..

وهذه كارثة أخرى تؤدي لها الحزبية الديمقراطية –أي تأكيد مبدأ البقاء للأقوى والأكثر تنظيمًا فقط؛ لا البقاء للرأي السياسي الأصلح!

الحزبية الديمقراطية مناقضة لمفهوم الشورى بين المسلمين؛ ولا يمكنها أن تعمل معها.. فبدلًا من أن يُدلي كل مُختار من الأمة وعلمائها برأيه لمصلحة الأمة الكبرى التي اختارته –يدلي بالرأي الذي ينصر حزبه ولو على المدى البعيد! وتبريره لذلك هو أن مصلحة الإسلام لن تحدث إلا بوصول حزبه للحكم!

بل إن العقاب القاسي الذي أمر به الرسول لمن يتعمد التفرقه بين المسلمين بعدما اجتمع رأي الإمام وأهل الشورى والأمة على رأي واحد؛ يوضح خطورة الإصرار على التميز ومحاولة صناعة خلخلة وإبراز فرقة حزبية مناوئة؛ فالعقاب كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم "من أتاكم وأمركم جميعٌ على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم –فاقتلوه"*.. لاحظ أن المعارض هنا صنع ما لا يسمح به النظام الإسلامي وسمح به النظام الديمقراطي الحزبي –تعمَّد أن ينقض القرار وأن يسعى في التفرقة بين المجتمعين؛ وهو ما لا يتم إلا بالسعي في إبراز الشقاقات وتجييش المنشقين في حزب معارض يريد هدم النظام؛ لذا كان العقاب حاسمًا قاصمًا

* صحيح:مسلم

لمن يريد انتهاج منهج الفراعنة والشياطين: الموت..

فلا يمكن للنظام الديمقراطي الحزبي أن يُخرج للمسلمين رأيًا سياسيًا مبنيًا على شورى سليمة النية والإجراءات –بالتالي فمؤسسة الشورى الإسلامية لا يمكن أن تسمح بالحزبية، ولا بسعي أي شخص لصنع فرقة بين المسلمين بعدما استقر رأي الشورى على أمر ما..

المعارضة موجودة ومسموح بها لكن بشرط أن تنتهي بأخذ القرار؛ وألا تتخذ صورة مؤسسية تنظيمية دائمة ضد الهيئة الحاكمة المُختارة من الأمة..

***

(4) القاعدة العامة لبناء مؤسسات الدولة (التشريع : القضاء : الحكومة)

"من ولي أمر المسلمين شيئًا فولى رجلًا وهو يجد من هو أصلح للمؤمنين منه –فقد خان الله ورسوله والمؤمنين"[47]

إن هذا الحديث النبوي هو القاعدة الرئيسية لبناء المؤسسات، وللحاكم الذي سيختار رؤوسها: الحكومية والقضائية وأهل الشورى..

فلا يصح تولية من هو أقل في أهلية تخصصه، بديلًا عن مسلم آخر معروف بأنه فذ في هذا المجال – لمجاملة أو محاباة أو حزبية..

لذا فمن غير الممكن قبول المبدأ السياسي الديمقراطي القائم على تولية أنصار الاتجاه أو الحزب الحاكم فقط؛ رغم وجود من هو أكثر تخصصًا وأهلية في الأمة –كتولية مهندس لمنصب حكومي، وهو أقل في الكفاءة من مهندس آخر أعلى منه كفاءة، لا لشيء سوى لانتماء الأول السياسي المخالف للحزب الحاكم.. ونفس الأمر ينطبق على هيئات الشورى والقضاء والحكومات.. وهنا يظهر جانب آخر شديد الأهمية من جوانب رفض الحزبية في الأنظمة الإسلامية للحكم: حيث تستأصل هذه المشكلة من جذورها مشكلة التولية بالمحاباة والولاء الحزبي لا الكفاءة..

فالشكل الأقرب للحكومة المسلمة –هو ما اصطلح على تسميته بالحكومة التكنوقراطية: وهي الحكومة التي تضم أفضل المتخصصين في كل مجال..

وقد فشل تطبيق هذه الحكومات في النظام الديمقراطي تاريخيًّا؛ حتى أصبح يقال عنها أنها شكل نظري فقط، غير واقعي إطلاقًا! وهي كذلك فعلًا في الديمقراطية!

إذ لن يوافق حزب حصل على حصة معينة في الحكومة (إن كانت الحكومات البرلمانية) على تسليم نصيبه هذا لمن لا يوافقه سياسيًا، مهما كانت مهارته وكفاءته!

وحتى إن كانت البرلمانات ذات وظيفة تشريعية رقابية فقط –فستحارب الأحزاب المعارضة لإسقاط الوزراء الأكفاء ذوي الميول الحزبية المخالفة، مستخدمين في ذلك ما وسعهم من رقابة مشددة مربكة وتصيُّد للأخطاء ومعاندة بالتشريعات المعرقلة!

لهذا لا يمكن تطبيق هذه النظرية السياسية الإسلامية في النظام الديمقراطي الحزبي؛ بينما هي من الأسس التي يعلمها الولاة والفقهاء..

إن حكومة التخصصات أساس إسلامي لا هزل فيه –فلا يصح تولية الأضعف في وجود الأفضل و الأمهر[48]..

(5) المؤسسة الدينية

هناك سؤال، له من الأهمية نصيب في بعض النظم المعاصرة؛ خاصة أن الكثير صار يظن أنه لا جدال فيه –وهو: هل من الواجب وجود مؤسسة دينية في الدولة الإسلامية أصلًا؟!

إن النماذج المعاصرة، كالأزهر المصري وهيئة كبار العلماء السعودية والمؤسسة الدينية الشيعية –تبين لنا نوعين من المؤسسات:

الأولى: أن تكون المؤسسة الدينية ذات دور سياسي فوق الهيئة الحاكمة وفوق الحاكم الذي يجب تنصيبه، مهددة الدولة بالتحول إلى تنويع للنموذج الثيوقراطي الكنسي –هذا هو نموذج ولاية الفقيه الشيعي.

ثانيًا: أن تكون المؤسسة الدينية (تحت أمر وخدمة) سلطة الهيئة الحاكمة؛ فتتحول إلى أداة في يد الحكام ويصبح الدين ملهاة وكل عالم في هذه المؤسسة فاقد لهيبة الحياد–وهذا هو نموذج الأزهر المصري وهيئة كبار العلماء السعودية.

ولنا أن نتساءل؛ أولًا: عن السبب في هذا ومصدر ذلك الارتباك.. وثانيًا: عن كيف كان الأمر في عصر الخلافة الراشدة.. وأخيرًا: ما الحل المناسب لتجاوز هذين النموذجين..

***

أما عن السبب في هذا؛ فهو فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، لأن الحكام المعاصرين للدول الإسلاميَّة لم يعد متوفرًا فيهم واحد من أهم شروط الإمامة، ألا وهو الاجتهاد في الدين. وهذا الشرط، أي كون "الإمام مجتهدًا، بالغًا مبلغ المجتهدين مستجمعًا صفات المفتين"[49] **هو ضرورة لدولة الإسلام؛ لأن** " أمور معظم الدين تتعلق بالأئمة "[50] **والأمثلة على ذلك كثيرة:** "أما ما يختص بالولاة وذوي الأمر فلا شك في ارتباطه بالإمام، وأما ما عداه من أحكام الشرع فقد يتعلق به من جهة انتدابه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[51]

وخطورة أن يكون الإمام فاقدًا لهذا الشرط الأول يعني أنه "لو لم يكن الإمام مستقلًا بعلم الشريعة" **فسيحتاج** "إلى مراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع، وذلك يشتت رأيه، ويخرجه عن رتبة الاستقلال"[52].

واستقلال الإمام الحاكم هنا لا يعني استبداده بالرأي دون شورى ودون استفتاء المسلمين، بل يعني استقلال فهمه للمسألة وقدرته على إبداء الرأي فيها إن تعذر الوصول لرأي صائب من جهات الإفتاء..

فأين هذا من الواقع المعاصر؟

لقد صار الحاكم (سياسيًا) ماهرًا أو عسكريًا فذًّا.. لكن ماذا عن قدراته الدينية ومؤهلاته؟! لا شيء.. والأمر لا يقتصر على الحاضر فقط! ستجده منذ عصور المماليك وما قبلها: عصور الملك العضوض والملك الجبري؛ حينما فقد الحاكم هذا الشرط بدأت تحدث تكتلات اتخذت شكل المؤسسات أحيانًا (الأزهر والمماليك) أو السلطة الروحية والعلمية المؤثرة مجتمعيًا (الدعوة النجدية وآل سعود) وفي كلتا الحالتين – انفصل السياسي عن رجل الدين رغم تكاملهما!

***

أما ثانيًا: كيف كان الحال في عصر الخلفاء الراشدين؟

فالأكيد كان غياب المؤسسة؛ لانعدام الفصل من كل الأوجه –فالإمام كان مجتهدًا من أهل العلم والصحبة، ومجتمع الإمام نفسه كان من الصحابة، وأغلبهم كان معتبرًا من أهل العلم؛ وإن تفاوتت المراتب..

كانت الدولة الإسلامية الصحيحة هي المؤسسة السياسية وهي نفسها المؤسسة الدينية.. ولم يكن الرئيس الحاكم بحاجة إلى مؤسسة دينية إما تشرعن له أفعاله؛ أو يستفتيها في كل شاردة وواردة في المسائل الدينية مما يزيد من نفوذها عليه..

***

أخيرًا: كيف يمكن استدعاء هذه الحالة على الواقع؛ وكيف نتجاوز النموذجين المذكورين: التسلط أو الخنوع؟

الاستدعاء يجوز فعلًا وليس مستحيلًا كما قد يُعتقَد –فباختيار أهل الشورى والحاكم المستوفي للشروط الشرعية وأولها الفقه بالدين.. نكون قد جمعنا مرة أخرى السلطة الدينية والسياسية في شخص الحاكم – وتنتهي المعضلة والحاجة إلى مؤسسة تابعة أو سلطوية..

أما عما يجمع أهل العلوم الشرعية والمفتين –فهو اشتراكهم في مؤسسة الشورى العامة، مع مؤسسة تعليمية تنظيمية حيادية: تكون مسؤولة عن نشر العلم الشرعي المتطور والمتخصص؛ فباقي العلوم الشرعية الأساسية يتم تدريسها للطلاب العاديين منذ الصغر.. مما يمنع وجود أي فرد في الدولة؛ مرشحًا أو ناخبًا –لا يحمل مخزونًا شرعيًا مؤهِلًا..

والقضاة الشرعيين سيكون عليهم مهمة كبيرة بالحياد –من حيث حكمهم على المرشحين الجدد في مدى توافر معايير القبول الشرعية لتقدمهم للتسابق على مناصب الولايات.. ومدى توفر المعايير الشرعية في الناخبين أيضًا كشهود عدل..

إذن الحل الأنسب، والذي يؤيد صحته حدوثه في عصر الخلفاء الراشدين: هو عدم وجود مؤسسة دينية في الدولة الإسلامية، وإذابة الدين في المجتمع كله ليصبح عالمًا بالشريعة –وهو الإجابة الأوفق لمعضلة فصل السياسي عن الديني: دين فوق الحكام؛ أم دين خاضع لهم؟

(6) المؤسسة التعليمية

المؤسسة الأخيرة، والتي تنبه أئمة الإمبريالية في العرق التاريخي الغربي خلال القرن التاسع عشر لخطورتها وأهميتها –هي مؤسسة التعليم..

وضرورة تغيير التعليم من الهيئة الحالية التقليدية إلى هيئة أخرى مختلفة –أمر لا غنى عنه؛ لأن الأهداف تختلف بين نظام تعليم استعماري صُمِّم لأغراض معينة؛ وبين نظام تعليم مسلم لابد أن يُصَمم لأغراض معاكسة تمامًا!

وأول تلك الأسس التي يجب أن تختلف:

هي ضرورة توحيد كافة مناهج وأهداف التعليم بين الشباب والفتيات –فهو أمر غير منطقي على الإطلاق!

نعم.. من الضروري تعميم وتوحيد المناهج في بعض المقررات –مثل القرآن والسيرة واللغه والأدب والتاريخ والمعارف العلمية العامة؛ لكن من الواجب كذلك التفرقة بين الجنسين في بعض المقررات الأخرى الحياتية بما يناسب الوظيفة المختلفة لكل من الجنسين في المجتمع.

كأن تتعلم الفتيات منذ سن مبكرة الطب النسائي وطب الأطفال –فتغنيها عن الكثير من استشارات الأطباء البسيطة.. وأن تتعلم كذلك احتراف مهارات القتال اليدوي واستخدام الأسلحة البيضاء الأكثر وفرة في المنازل بصورة تجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها من فضائح الغزاة لمجتمع مسلم معرض دائمًا للسقوط تحت سطوة الأعداء وانتهاك حرماته –وهذا النوع من التعليم تم تجاهله دائمًا رغم الويلات التي ذاقها المسلمون جراء إهماله..

وعلى الجانب الآخر تظهر أهمية تعليم الذكور مهارات وفنون القتال العسكرية منذ الصِغر في صورة ألعاب شعبية تُضاف إلى المجموع الذي ينقله من صف إلى آخر أعلى.

ومن الجلي أن المجتمعات التي تعلمت عشق اللهو التنافسي ككرة القدم التافهة –سيزيد شغفها بألعاب فنون قتالية حقيقية، ويزيد النجاح تألقًا أن تتحول ألعاب القتال والتكتيكات العسكريه إلى اللعبه الشعبيه الأولى عند المسلمين وخاصة مراهقيهم وشبابهم.[53]

كذلك فإن تخفيض عدد سنوات التعليم إلى الحد الضروري الأدنى –هو النظام الأمثل لبعث روح قيادة أسامة بن زيد ومحمد الفاتح وغيرهم من الشباب الذين قادوا الجيوش في ريعان الشباب..

وأنى لشاب أن ينبغ مبكرًا؛ بينما يقضي فترة الحماس الأكبر ملتاعًا بين مؤسسة تعليمية وكبت جنسي يستنزفانه عقليًا وبدنيًا بلا رحمة؟!

***

*** إن تخفيض سنوات التعليم إلى الحد الأدنى مما يسمح بتخرُّج الشباب في عمر أقل من السابعة عشر، إضافة لفتح باب الزواج المبكر بلا قيود –هو الحل الأفضل لخلق أمة شابة. فزرع صحراء تيه شباب الأمة باستقرار أسري نفسي وجنسي، مدعومًا بخروج لسوق العمل والاجتهاد مبكرًا –ضرورة للخروج من هذا التيه أو تحويله لجنة شبابية خضراء..**

ويبقى أخيرًا التنبيه على أن تمركز العلوم الشرعية في المناهج التعليمية –واجب كي يصبح كل فرد في الأمة مؤهلًا لا لحياته الشخصية فقط؛ إنما للمشاركة في اختيار حاكمه المنتخب الذي تبدأ به مؤسسات الدولة –وبذا تنغلق الدائرة..

القسم الأول

(1) ابن تيمية.اقتضاء الصراط المستقيم.دار عالم الكتب جزء1 ص:415
(2) جاك بغنار. الدولة مغامرة غير مضمونة (ترجمة نورالدين اللباد) :34
(3) جاك بغنار نقلًا عن جوزيف سترايبه.الدولة مغامرة غير مضمونة :29
(4) وهذا هو وصف جاك بغنار لأسطورة "المخاض العسير" لكل أمة قومية مغلقة مستحدثة.
(5) أوليفييه روا. نحو إسلام أوروبي (ترجمة خليل أحمد خليل):27
(6) بندكت أندرسن. الجماعات المتخيَّلة (ترجمة ثائر ديب):150
(7) للاطلاع على النظرية باختصار: نور الدين حاطوم. تاريخ الحركات القوميَّة. الجزء الأول: 36
وقد قال فيه عن رأي أحد كبار فلاسفة القوميَّة الألمانيَّة هردر بأن رؤيته للغة كانت أنها " اللغة من حيث الأصل ليست اتفاقًا أو تواضعًا أو فنًا –بل هي في رأي هردر كل عضوي يولد ويعيش ويموت؛ فهي روح الشعب تبدو ظاهرة للعيان وبها يعبِّر الشعب عن مزاجه وحساسيته وفكره وأصالته" ص:50
(8) بندكت أندرسن. الجماعات المتخيَّلة :73
(9) تاريخ بن خلدون. الفصل الثالث والعشرون: في أن المغلوب مولع أبدًا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وأحواله وسائر عوائده.

***

القسم الثاني

(10) جدير بالذكر أن الإمام ابن كثير يذكر في تاريخه سعي المماليك لتسليح الشعب في الشام لمواجهة التتر كي يكونوا عونًا لهم وكي يدفعوا عن أنفسهم في حال سقط الجيش المملوكي، لكن لم تستمر الفكرة ولم تأخذ شكل التنظير بكل أسف!

(11) Joseph Townsend. Free thoughts on despotic and free governments: 286
(12)Bogus, Carl T. "The hidden history of the second amendment". Roger Williams University, school of law: 376
(13) Malcolm, Joyce L. "The Right of the People to Keep and Bear Arms: The Common Law Tradition". p:4,5
(14)Pennsylvania Constitution of 1776". The Avalon Project. Yale Law School. 2008. Retrieved December 26, .2012
(15) Cornell, Saul. "A well-regulated militia: The founding fathers and the origins Of gun control in America": 11.
(16) Ibid: 13
(17) Article 10. Right of Revolution, Constitution of New Hampshire
(18) Letter from John Adams to Abigail Adams, 22December 1793 "Mob rule of people".
(19) Jonathan Elliot, The Debates in the Several State Conventions on the Adoption of the Federal Constitution 1863
(20) United States of America v. Timothy Joe Emerson – The Ratification Debates". Law.umkc.edu.

(21) Jonathan Elliot, The Debates in the Several State Conventions on the Adoption of the Federal Constitution.1937

(22) Robert W. Coakley. The Role of Federal Military Forces in Domestic Disorders: 67.

(23) Halbrook, Stephen P. Freedmen, the 14th Amendment, and the Right to Bear Arms, 1876.

(24) Story, Joseph. Commentaries on the U.S. Constitution. Harper & Brothers.

(25) Spooner, Lysander (1852). An Essay on the Trial by Jury. Retrieved 6July .2013

(26) Krouse, William J. 2012. 'How Many Guns Are in the United States? - Number.' Gun Control Legislation, pp. 9-8. Washington DC: United States Congressional Research Service. 14November.

(27) Global Militarization Index. 2012Fact Sheet. Retrieved may 4, .2016

(28) انظر:

"عن أمّ سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا حضرتم المريض أو الميت فقولوا خيرا فإنّ الملائكة يؤمنون على ما تقولون. قالت: فلما مات أبو سلمة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله، إنّ أبا سلمة قد مات. قال: قولي اللهم اغفر لي وله وأعقبني منه عقبى حسنة. قالت: فقلت –فأعقبني الله من هو خير لي منه محمدًا "

صحيح مسلم:كتاب الجنائز:باب ما يقال عند المريض والميت.

وكذلك:

"عن ابن شهاب قال: أخبرني سالم بن عبد الله،أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يُحدِّث: أنّ عمر بن الخطاب حين تأيّمت حفصة بنت عمر من خُنَيس بن حُذافة السهميّ، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفي بالمدينة، فقال عمر بن الخطاب: أتيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة، فقال: سأنظر في أمري، فلبثت ليالي، ثم لقيني فقال: قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا. قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق فقلت: إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر، فصمت أبو بكر، فلم يرجع إليّ شيئا، وكنت أوجد عليه مني على عثمان، فلبثت ليالي، ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنكحتها إياه، فلقيني أبو بكر فقال: لعلك وجدت عليّ حين عرضت عليّ حفصة فلم أرجع إليك شيئا، قال عمر: قلت: نعم. قال أبو بكر: فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أني كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها، فلم أكن لفشي سرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها"

صحيح البخاري:كتاب النكاح:باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير.

(29) روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها "جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبت طلاقي. فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدبة الثوب. فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك، قالت: وأبو بكر عنده، وخالد بن سعيد بالباب ينتظر أن يؤذن له، فنادى أبا بكر: ألا تسمع إلى هذه؟!: ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم "

صحيح البخاري

(30) "أن امرأةَ ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت: يا رسول الله! ثابت بن قيس ، أما إني ما أعيب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :أتردين عليه حديقته؟ قالت:نعم. —قال رسول الله: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة".

صحيح:النسائي

(31) Contraceptive Use by 15-Year-Old Students at Their Last Sexual Intercourse – Jama Pediatrics

(32)Youth Risk Behavior Surveillance — United States, 2011

***

القسم الثالث

(33) عبدالله الطريقي. أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم: 27

(34) فخر الدين الرازي. المحصول في أصول الفقه. جزء 4: 20 (ط.مؤسسة الرسالة)

(35) أبو زكريا محيي الدين النووي .منهاج الطالبين وعمدة المفتين. جزء1: 292 (ط.دار الفكر)

(36) الجويني. الغياثي : 65 (ط. مكتبة إمام الحرمين)

(37) الماوردي. الأحكام السلطانية: 6 (ط.دار الفكر)

(38) عبد الرازق السنهوري. فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية :120

(39) نص المادة من دستور ولاية نيوجيرسي:

"No idiot or insane person shall enjoy the right of suffrage"

(40) فقه الخلافة : 108

(41) السابق: 109 - 114

(42) ابن عثيمين. حاشية شرح كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية :22

(43) فقه الخلافة: 208

(44) د.صلاح الصاوي. الوجيز في فقه الخلافة :68. (ط.دار الإعلام الدولي)

(45) السابق.

(46)Encyclopedia Britannica: political party

(47) ابن تيمية. السياسة الشرعية :باب الولايات – فصل استعمال الأصلح.

(48) يمكن أن يبرز سؤال آخر؛ وهو: كيف كان شكل الدولة من الناحية الحكومية في عهد الخلفاء الراشدين: مركزي أم فيدرالي؟

استقلال في الإدارة المحلية للولايات– وتبعية لإدارة الأمة المتمركزة في قطر معيَّن:

إدارة مركزية تقوم بتعيين الولاة والرقابة عليهم ومحاسبتهم.. وولايات شبه–فيدرالية تدير شؤون حياتها بحكومات محلية معينة مكانها المستوى الثاني بعد الحكومة المركزية المختارة من الأمة مباشرة..

هذا النموذج المركَّب للدولة كان هو الأقرب لشكل دولة الراشدين.. خاصة بعد استبعاد عصري الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه، حينما كانت الدولة بسيطة مكونة من الجزيرة العربية فقط – وعهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حينما كان اختيار العاصمة هام متغير حسب الفتن السياسية التي ثارت في الأمة وقتها.. يتبقى عصر الدولة المستقرة الشاسعة المركبة: عصر ولايتي الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وذي النورين عثمان رضي الله عنه..

في هذين العهدين تكونت الدولة من حكومات لا مركزية تدير كل ولاية –لكنها مُعيَّنة من الحاكم وأهل الشورى الموجودين في العاصمة الإسلامية – وليس بيد أي حكومة شبه–فيدرالية إدارة شؤون تمس باقي الولايات المجاورة أو الأمة دون الرجوع للحاكم المتواجد في المدينة.. كما أنه ليس من شأنها رد السياسات العليا القادمة من العاصمة..

لهذا فأفضل نموذج يشابه الدولة الراشدية الشاسعة وقت استقرارها: هو عدم المركزية في إدارة الشؤون الداخلية لكل قطر – والمركزية في السياسات العامة للدولة – أن يكون النموذج مُركَّب وغير بسيط .. حكومة مركزية لها واجبات كبرى على مستوى الأمة وحكومات داخلية لكل ولاية تقوم بإدارة شؤونها التي لا تحتاج لرفع الأمر للحكومة المركزية –مع احتفاظ المركز بحق الرقابة والتعيين..

فلا تصبح العاصمة هي كل شيء في الدولة (نزع المركزية المتشددة منها) – وفي نفس الوقت لا تفلت الولايات بعيدًا عن يدها (منع الاستقلالية المتطرفة أحيانًا في النماذج الفيدرالية) ..

حاكم وهيئة شورى مُختاران من الأمة يقومان بتعيين حكومة عامة في العاصمة وحكومات مختلفة في كافة الولايات لصنع مستويين من الإدارة .. هذا هو الأقرب في الشكل لدولة الراشدين المستقرة –وإن كنا في النهاية نؤكِّد أن مسائل الأنماط الإدارية متروكة للاجتهاد ولا إنكار في تعديلها وتغييرها طالما لا تمس الأسس الرئيسية للنظام الإسلامي.

(49) الغياثي: 84
(50) السابق.
(51) السابق.
(52) السابق.
(53) لاحظ شغف الشباب والأطفال بالدبابات والطائرات والمعدات الحربية – وهوسهم بألعابها على أجهزة الكمبيوتر – ولاحظ كم من شاب دخل الكُليات العسكرية وبداخله ذلك الشعور (الصبياني) بأنه سيصبح جزءًا من هذا العالم الذي يحبه!

إذن لماذا لا أحول ألعاب القتال وتكتيكاتها الحربيه –إلى مناهج تعليمية وألعاب شعبية تقوم بتدريب مستمر لكافة الشعب المسلم؟!

تخيل حجم المهارات والتكتيكات الجديدة التي سيتم إفرازها من التنافس الشعبي المستمر !

وتخيل في المقابل كيف يمكن لعدو أن يهزم شعبًا تعلَّم القتال منذ الصغر حتى صار لعبته الشعبية الأولى!

***

الباب الثالث : صراع الأمة

القسم الأول: ماهية الصراع

تمهيد

هل يصح قولنا أن الصراع العالمي المعاصر له قلب ديني؟

نحتاج قبل البدء في توضيح أطراف الصراع ومعرفة وطننا وأمتنا، أن نفكر في إجابة ومناقشة هذا السؤال الهام، والذي لا يلبث أن يُطرح في كل حين خصوصًا ممن تأثروا بالمناهج التفسيرية المادية البحتة للتاريخ والصراع..

فمن هذا السؤال ستتفرع عدة استفسارات أخرى، مثل:

هل هناك أمة إسلام وأمم معادية أصلًا؟

وإن كذلك -فهل المعارك التي تخوضها الأمة، يصح توصيفها على أساس معرفي ديني قرآني؟

ثم ألا تعتبر الانقلابات (اللاتينو-أمريكية) على الديمقراطية، وهي دول أطرافها المتصارعة مسيحية وتابعة للعرق التاريخي الغربي-ألا تعتبر دليلًا يدحض فكرة أن الصراع الدولى موجهٌ ضد المسلمين بذاتهم؟

ألا تعتبر رؤية الصراع على أساس نظرية (الحرب الدينية) رؤية قروسطية خارج العصر؟

***

إن الإجابة على هذا السؤال والاستفسارات التابعة له، أمر لا غنى عنه لا لفهم ماهية الصراع فقط -إنما لمعرفة موضع الأمة وسط محيط الأعداء ومراتبهم وخطورة تزييف الوعي والتضليل عن العدو الأخطر..

***

(1) الصراع الديني ضد الفرعنة والطغيان:

من الضروري معرفة أن انقلابات أمريكا اللاتينية قد تم أغلبها بسبب صراع السلطة العسكرية مع المدنية، وهذا من حب التسلط والفرعنة، ومبدأ (أنا خيرٌ منه) الشياطني الأزلي –فالنار أقوى من الطين فهي أفضل بالضرورة! وهذا هو المبدأ الذي به بدأ الصراع الكوني..

وصراع التفرعن والعلو والطغيان ضد المستضعفين –هو صراع ديني على سيادة شرع الله في الدنيا، ولا يخالف مسلم في أن هناك صراع واجب بين الفراعنة والمستضعفين، وقد يكون المُتفرعِن الطاغية مُسلمًا يقيم الفروض كلها في المسجد؛ ومع ذلك تبقى فرعنته وطغيانه واستبداده سببًا مقبولًا للخروج عليه عند جمهرة أهل العلم والفقهاء؛ فهل هذا (الصراع) لا علاقة له بالدين؟

بل هو صراع ديني بالتأكيد! فلا يحل لمسلم أصلًا أن يخرج في قتال إلا جهادًا في سبيل الله، حتى لو كان بالكلمة أو بالعداوة القلبية ضد من طغى وتكبر وتفرعن من المسلمين..

ثم بعد ذلك يجيء السبب التالي في الانقلابات الشائعة وهو رفض أي حركة تحرر وطني للخروج من تبعية النظام العالمي –خاصة لو تماهت حركة التحرر هذه مع شكل عقدي كالشيوعية أو الإسلام..

والانقلابات الأشهر في أمريكا الجنوبية كانت بسبب حركات تحرر وطني أخذت شكلًا اقتصاديًا اشتراكيًا بنمط شيوعي عامة، مما استفز أمريكا المتحسسة دائمًا لما يجري على عتبة دارها والمتذكرة أبدًا لمبدأ مونرو –فحركها سريعًا لضرب المارقين والتخلص منهم!

هذا يعني أن النظام الدولي يعادي هذا الشكل التحرري هو الآخر؛ فهل يعني تعدد الأعداء بالنسبة للنظام العالمي الغربي الحاكم –ضرورة انتفاء الأصل الديني للصراع بين المسلمين وغيرهم؟

لا! بالتأكيد هذا أمر غير منطقي؛ فتعدد المتصارعين لا ينفي هذا الأصل..

ومن المفترض –مثلًا– أن المسلم لديه معاداة مع العرق التاريخي الغربي الملحد ذي الخلفية الصليبية/الصهيونية القوية – ومحاداة للشرق بحر الأديان الفلسفية الوضعية الشركية: وهاتان عداوتان

تاريخيتان ذواتا أسس دينية؛ فهل يصح أن يقوم باحث ما بنفي معاداة المسلمين للمشركين على أساس ديني والبحث فقط في أسباب العداء الجيوسياسية والاقتصادية، فقط لأن المسلم لديه أكثر من عدو ديني؟! هل يعني تعدد الأعداء ذوبان أصل الصراع معهم جميعًا؟

أيمكن أن يقول بأن مشكلة المسلمين التاريخية مع الهندوسية –كانت لمحاولة الهيمنة الاقتصادية والسياسية على شبه القارة الهندية!

أم أن هذا خاطئ –فالأمر ظل صراعًا دينيًا بين المسلمين والمشركين، وكانت الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية أحد جوانب الصراع لا أصله الصلب؟

والخلاصة الجزئية مما سبق:

أ– أن صراع الطغيان ضد البشر.. هو صراع ديني:

بين دين الفرعنة ودين المساواة في العبادة لله..

ب– وأن تعدد الأعداء لكل طرف متصارع –لا ينفي أصول العداء بين الإسلام وغيره.. فالصين مثلًا لها عداوة تاريخية مع الهند ولا يعني هذا أبدًا أن صراع أيهما مع المسلمين لا أساس عقائدي له!

***

(2) الصراع الديني ضد الدين المُروَّض:

لم يكن الفكر الإسلامي عبر القرن الماضي في عمومه يتحدث عن (حرب إبادة جماعية) للمسلمين على الطريقة الأندلسية..

بل تحدث مطولًا عن (ترويض الإسلام).. والحديث الأشهر لسيد قطب والذي كان عن الإسلام الأمريكاني[1] يوضح بجلاء أن الفكر المتبني لرؤية الصراع، منذ وقت مبكر جدًا –نبه إلى أن أطراف الصراع

مع المسلمين يريدون نوعًا خاصًا من الإسلام الغربي (الإسلام الأمريكاني) عند سيد قطب أو (الإسلام الأوروبي) عند أوليفييه روا!

وهو إسلام يقبل العيش بسعادة في كنف سيده الغربي، مشغولًا بتفاصيل كثيرة هامشية، بينه وبين شمولية الدين الإسلامي مفاوز شاسعة –فلا يكون له دور في الصراع الكوني التاريخي بين الحق والباطل إلا كمتفرج أو مفعول به!

فلم يتحدث الأغلبية عن أن المطلوب حاليًا هو إبادة المسلمين –خاصة أن هذه الفكرة فاشلة تاريخيًا وواقعيًا، وحرب البوسنة (دولة مسلمة ضعيفة وسط بحر صليبي حاقد يلطم بعضه بعضًا) أوضحت بجلاء صعوبة تطبيق نظرية التطهير العرقي والإبادة الجماعية للمسلمين.

هذا والبوسنة بين كروات وصرب سفاحين لا أمان لهم ولا رادع، وتتوافر فيها كل مقومات نجاح عملية التطهير العرقي والإبادة الجماعية –ومع ذلك فشلت هذه الإبادة!

إذن لم يعد من اليسير أبدًا تكرار حالة (حرب الاستبداد: ريكونكويستا) الأسبانية التي ترافقت مع التطهير العرقي للمسلمين!

هكذا صار الحل الأوفق في القرون الأخيرة من الصراع هو التخلي عن أسلوب التطهير الأندلسي والحروب الصليبية القروسطية الصريحة، مع قبول إسلام معين يُروَّض المسلمون به.

لذا قُبِل نمط من السلفية، فيه يُجلد أو يرجمُ الرعية الزناة حدًا –بينما يُمارس الحكام البغاء مع المُهيمِن الغربي!

وقُبِل إسلام علماني، فيه يقول الحاكم عن نفسه أنه (الرئيس المؤمن) بينما لا ينفك يردد في كل حين "لا دين في السياسة .. ولا سياسة في الدين"![2]

وقُبِل نمط من الصوفية لا يخلع عباءة الدروشة أبدًا شعاره في الدنيا المبدأ الكنسي "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله" **وبرغم هذا لا يمل من ترديد** "نحن والله للقيصر"!

قُبِل كل هذا.. وأُزيح من المشهد كل إسلام حقيقي شامل لا يقبل إلا الاستقلال والحركة والدعوة والفتح..

والخلاصة الجزئية مما سبق:

أن الحرب الاستئصالية للبشر لم يعد الغرب يتبناها مع المسلمين منذ قرون مضت.. إنما سياسته تحولت إلى استئصال الأفكار الضارة لهم من الدين الشامل ومن نفوس المسلمين، وتدعيم الإسلام المنسحق الذي يرضى بدور العبودية..

ويظهر هذا جليًّا بالتدبر في قول اللورد كرومر عن الأسلوب الصحيح للحكم والذي "لا يتمثل في محاولة فرض التدابير العلمية الفائقة عليه أو إرغامه جسديًا على تقبل المنطق"[3] **ويقصد هنا منطقه هو طبعًا كمستعمر صليبي**"بل في تفهم جوانب قصوره ومحاولة العثور في رضى الجنس المحكوم" **عن** "رابطة أنبل أقوى وأقدر على التوحيد بين الحكام والمحكومين"!

وهو ما سيُعلِّق عليه إدوارد سعيد بالقول أنه "خلف تطييب خاطر الجنس المحكوم وترضيته يختبئ جبروت الإمبراطورية –وهو أشد فعالية حين يبدي التفهم المرهف المهذب، أشد من فعالية اللجوء إلى استخدام الجند، وجباة الضرائب الغشومين، والقوة المفرطة"..

ونرجع لكرومر لنقرأ المطلوب النهائي لهذا القبول لبعض أشكال الإسلام أو المسلمين أو الوطنيين الشرقيين بشكل عام؛ فلابد أن "نرعى لونًا من الولاء للمواطنة العالمية يقوم على الاحترام الذي نضفيه عادة على المواهب المتفوقة(!!)، وعلى سلوك من يؤثر غيره على نفسه، وعلى الامتنان الذي نلقاه مقابل ما أسدينا وما سوف نسدي من معروف، وسوف نرى عندها بعض بوارق الأمل في أن يبدي المصري ترددًا قبل أن يراهن بمستقبله مع (أحمد عرابي) آخر مستقبلًا" (!!) "بل إن المتوحش من سكان وسط أفريقيا قد يتعلم إنشاد ترنيمة تكريمًا لربة العدالة التي عادت، ممثلة في المسئول البريطاني"!

هذا هو مختصر السياسة الغربية العامة حاليًا مع المسلمين وغيرهم من أعدائها المقهورين: سياسة تريد صراحة ألا ترى المقاومة مرة أخرى أو حتى المقامرة على رجل مُتمرد كعرابي.. لابد ألا يكون هناك اكتفاء بالذِلة والصغار والانسحاق –بل لابد أن يُستأصل فكر المواجهة من القلوب حتى أعمق الأعماق! ولن يكون هذا إلا بالإنشاد لغربي عادل بشوش يحرص على لطف المعشر والتفاهِم مع الخاضعين!

إن كان هناك إسلام يحقق هذا: فأهلًا ومرحبًا!

وهو الأمر المتحقق بالفعل منذ قرن أو يزيد!

فلا مكان لدين الإسلام الشامل.. وإن حدث وتشرب به شعب من الشعوب، أو فكر في تجريبه فرضًا – صُب عليه العذاب صبًا! كما تسامحت الصين مع المسلمين قرونًا طويلة ماداموا خاضعين منسحقين تحت حكم الشرك، أما حينما قرر المسلمون رد بغي سلالة مانشو الحاكمة[4]؛ كان الجواب إبادة شاملة لكل من يحمل روح المقاومة، والإبقاء فقط على الداجن المتذلل!

***

(3) الصراع الديني ضد القارونية الاقتصادية:

أن صراع قارون مع قومه كان اقتصاديًا في ظاهره الواضح –فالتجبر الذي أظهره كان فيه (احتكار) للموارد ورأسمالية فاحشة لا تعبأ ببشر ولا إله.. مع ذلك عُد ذلك في النموذج المعرفي الإسلامي داخلًا في إطار الصراعات الدينية التي تستحق العقاب المزلزل (الخسف) مع أنه كان من (قوم موسى)..

إذن فحتى على اعتبار أن الصراعات العالمية الحالية أساسها اقتصادي فقط، فهذا لا يعني أبدًا أن هذا ينزع عنها الحلة الدينية.. بل إن الصراع الاقتصادي أحد جوانب ذلك الصراع الديني.. ولا يعني أنه أظهَر من غيره حاليًا، أن نعتبره هو الجانب الوحيد أو الأسمى.

أبدًا! صراع قوم الإسراف والتبذير الذي يؤدي للطغيان مع الفقراء والمساكين والمستضعفين هو صراع ديني قرآني.. فهو نفسه صراع قارون مع قومه.. والتجارة مُكوِّن استعماري لا أحد ينفيه منذ المبدأ الاستعماري الأوروبي المُبسط الأولي، الثلاثة C:

المسيحية Christianity. التجارة Commerce. الحضارة Civilization.[5]

كما لم يكن صراع (عبئ الرجل الأبيض) بعيدًا عن الدين.. فهذا هو (عزاء الجاهلية)[6] مرة أخرى الذي حاربه الإسلام وهو التفاخر والتكبر بشيء غير دين الله كنسبٍ أو لونٍ أو عِرقٍ عام..

هكذا لم يتحول الصراع يومًا بعيدًا عن الدين.. ولكننا لن نفهم هذا إن قصرنا الدين على صلاة وزكاة وشماغ وأنشودة وجلباب وعباءة فضفاضة ولحية ونقاب!

لكن الإيمان بالإسلام كدين شامل يحقق الأمر الإلهي بالقول أن (صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين)الأنعام:162 وهو ما يجعلك تعلم يقينًا أن الصراع أعمق بكثير من مجرد المظاهر الخارجية والنفوس الداخلية لفئة محددة –كما كان الدعاة قبلًا يركزون على مسألة تشجيع الاستعمار ووكلائه للتبرج ورفض اللحية، كدليل على عداوة الغرب للإسلام. دون البحث طويلًا من بعضهم عن خلفيات المسألة وأعماقها – فنشأت أجيال ترى الإسلام لحية وغطاء شعر وصلاة وصيام لا أكثر.. وهو ما أصابها بالارتباك الشديد والعجز عن التمييز عندما رأت محجبة في إدارة طغاة أمريكا، أو لحى في صف الظالمين وطاغية في محراب المؤمنين!

ومن يتدبر الناتج النهائي للأمة في حالة الطغيان الإلحادي الصريح أو الطغيان العلماني المتلاعب بالدين – سيجد أنه لم يتغير شيء في وضعها كأمة يتوجب عليها تحمل مسؤولية نشر الدين الشامل للبشرية!

فلا فرق حقيقي بين حاكم سابق مُحتقِر للصلاة، وحاكم آخر كان يحافظ عليها –فكلاهما صرح بمعادة فكرة عالمية الإسلام أو مشاركته في الحكم لقيام الخلافة![7]

والخلاصة الجزئية:

أن الإسلام كدين شامل –يشن حربًا ضد الطغيان المالي ويرفضه.. والغرب كأي طاغية قاروني الطابع، يمكنه أن يشن حربًا كاملة من أجل المال والمال وحده.. أو الطغيان والتملك وحدهما.. لكن يظل كل هذا داخلًا في إطار الصراع الديني.. ومحاولة إظهار الأمر كأن الغرب لا يهتم بالمسائل العقدية الدينية؛ لأنه أحيانًا يتحالف مع مسلمين ضد غربيين.. هو قِصر فهم ونظر.. ولابد من وضع سؤال مبدأي لمن يعرض تلك الفكرة: أي مسلمين هؤلاء الذين يتحالف معهم الغرب؟ وهل يمثلون تهديدًا له أم لا؟

فإن تحالف الغرب مع وكلائه في بلاد المسلمين لم يكن أبدًا تحالفًا مع مسلم بالمعنى الشامل الذي يقدمه الإسلام كدين أمة –فهو تحالف مؤقت لا يضر جدران النادي الغربي بشيء، إنما غاية ما يصنعه هو إعادة ترتيب ضرورية لأعضاء مجلس إدارة النادي: كتحالف الألمان (الذين ينتمون للعرق التاريخي الغربي) مع العثمانيين في الحرب العالمية الأولى لإعادة ترتيب البيت العالمي كله..

وبالطبع لا يدخل في ذلك بشكل عام حالات شاذة نادرة، لا تنفي القاعدة العامة؛ كالغربي الواقع تحت هيمنة إسلامية، وكما جرى في فتح الأندلس من حرب أبناء غيطشة ضد باقي القوط، وكقتال الجنرال ديفياك المسيحي مع مسلمي البوسنة.. وهاته الحالات لا يفسرها إلا قول رسول الله عن مخيريق أنه (خير يهود)[8] رغم يهوديته؛ فقد كان حالة شاذة لا تنفي الأحكام العامة القرآنية والنبوية عن العرق التاريخي اليهودي.. والمخطئ من يتعامل مع الأمر إما بتساهل يصل لنفي مركزية الدين في الصراعات العالمية التاريخية، أو بسطحية تامة لا ترى في الآخر إلا صندوقًا أسودًا معاديًا، نافيةً احتمال وجود بعض الحالات الشاذة التي يمكن تواجدها داخل هذا البحر المتلاطم من العداء.. فكل أمة عدوة وعندها جنسُ مخيريق..

***

الخلاصة العامة:

أن تبنيك لمفهوم الدين الإسلامي الشامل، يجعلك تدرك يقينًا أن كافة تلك الحروب القائمة هي دينية الأصل والجوهر، وإن تخفت بمظاهر سطحية خادعة..

وأن الحالة المنفلتة الشاذة لا تنفي القاعدة العامة؛ إنما تثبت وجود ثغرات بشرية في أي كتلة مدلهمة مواجِهة –فهي ليست كتلة صماء جامدة..

وأن تغير استراتيجية العدو معك لا يعني أنه لم يعُد عدوًا لك! فعدم تبني الغرب لاستراتيجية المواجهة بغرض الإبادة الشاملة، لا يُفهم منه تخليه عن عداوتك أومبدأ مواجهتك أبدًا!

كما أن العدو ليس كتلة صماء بلا صراعات داخلية في العرق التاريخي الواحد أو بين الأديان والمذاهب المختلفة، ولا يعني أنه استعان بك بضع مرات كدراجة في بعض معاركه ضد عدو مزعج له، أن الأصل الديني للصراع بينك وبينه قد زال!

إن كنت مسلمًا بحق فلابد وحتمًا أن (يرهبك) كل (عدو لله) كما أمر القرآن.. فإن لم يرهبك، بل صار يدنيك ولم (يثقفك) كي (يكون لك عدوًا) يبسط إليك يديه ولسانه (قوته العسكرية وإعلامه) بالسوء يود من ذلك أن (تكفر) بالله.. فراجع وقتها رؤيتك للإسلام وعملك به!

فأنت – حتمًا – لست المسلم الذي أمرك الله أن تكون!

و في النهاية لابد من معرفة أن الدين الشامل هو الأصل، والعقيدة رأس فروعه، لذا فكل حرب عقائدية – هي دينية بالضرورة.. بينما ليس من اللازم على الإطلاق أن تكون كل حرب دينية :عقائدية!

فعندما تخرج على الحاكم المسلم الظالم المجرم الطاغية، فأنت تخرج لأداء واجب ديني في سبيل الله، من دفعٍ للظلم والأذى عن المسلمين –فمعركتك هذه دينية.. لكنها ليست عقائدية..

وعندما تخرج ضد طغمة رأسمالية مسلمة تحتكر الثروة، وهي خاطئة بنص الحديث النبوي[9]؛ فأنت تخرج ضد القارونية المعاصرة، لذا –فجهادك ضد أفكارها هو حرب دينية.. لكنها ليست عقائدية..

وعندما تصطدم بالغرب الذي يسعى للسيطرة الاقتصادية وترسيخ ظلم المسلمين، فأنت تخوض معه حربًا دينية.. ضد القارونية والطغيان والظلم، وضد تضليل البشر بسيادة الأيديولوجيات المادية..

وإن كان لا يمنع هذا أنه أحيانًا ما يخوضها معك عقدية صريحة –لكنه ليس دائمًا ما يصنع ذلك..

هكذا فلا مجال للاستدلال بأن الصراع العالمي الحالي ضد المسلمين غير (ديني) لغياب الجانب العقدي عنه (ظاهرًا)؛ فالعقيدة مكون واحد – وإن كان رئيسيًا – في الكُلِّ الأكبر الذي هو: دينُ الإسلام..

القسم الثاني

مفاهيم ضرورية لتصور محيط الصراع

تمهيد

في ذلك الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية بشكل خاص، يوجد العديد من الأطراف الداخلية والخارجية.

ومن أخطر المشاكل خلال خوضه؛ أن يتم التشويش على المفاهيم الضرورية لإدراكه –كالتلاعب في مراتب الأعداء بأن يصير الأخطر مكان الأقل خطرًا، ويستبدل البعض ألعن أعداء الأمة وأشدُّهم تغلغلًا في أحشائها، بعدو أقل في الخطر، عمدًا.[10]

وفي الفصول القادمة سنعرض بعض هذه المفاهيم الضرورية كيلا يحدث الزلل والتشوش بإفراط أو تفريط..

(1) التاريخ ليس حاكمًا على صحة المعتقد

لنأخذ مثالًا منذ البداية لتفهُّم أول المبادئ الخطيرة لتعمية الأمة عن عدوها الرئيس –ألا وهو مقولة بعض التيارات السلفية أن الشيعة أخطر على الأمة من اليهود مطلقًا، مستدلين على ذلك بتاريخ الشيعة..

ألا يُمثِّل استدعاء الجرائم السياسية التاريخية للشيعة ؛كدليل على سوء مُعتقداتهم والهجوم عليهم–منهاجًا معيوبًا في النقد؛ إن حدث تدبر قليل في تطبيقه بصورة عكسية على أهل السنة أو بصورة موسعة على أمم أخرى؟!

فما فعله الشيعة من خيانات للأمة، خاصة الرواية الشهيرة لتيسير دخول التتار إلى بغداد بواسطة الوزير ابن العلقمي الشيعي، لا يُعد دليلًا على سوء مُعتقد الوزير؛ فهناك نظائر كثيرة جدًا لها في التاريخ السني، من الأندلس الغابرة، مرورًا بالحملات الصليبية ومساندة عدد ضخم من أمراء وملوك يحسبون على أهل السنة لها في بعض الأحيان! وصولًا إلى خيانات كثيرة في العصر الحاضر! وكان التفسير الدائم –والصحيح– هو أن هذه الخيانات إنما كانت لمطامع دنيوية لا علاقة لها بمعتقد أهل السُنة..

ضف إلى ذلك أنه تسطيح شديد أن تقتصر قصة سقوط بغداد، حاضرة زمانها –قد حدثت جراء خيانة شخص شيعي واحد في الإمبراطورية!

فمن الذي جعلهم يصلون إلى أبواب العاصمة الكبرى ابتداءً!

كل هذه الخيانات المُثبتة في تاريخ كافة الأمم، ومنهم أهل السنة؛ كان تفسيرها الإنساني معروف وجاهز دائمًا: فالتنافسات الدنيوية حدثت بين ملوك أهل السُنة وجيوشهم كما جرت عند غيرهم، ومع ذلك لم يستدل عاقل أبدًا أن هذا دليل على فساد مُعتقد أهل السنة.. وما ينبغي له أن يفعل، فكلها تحت مظلة النسق الداخلي للدين الإسلامي –وهو ما لا يتحقق في العدو الخارجي كالنصارى واليهود والمشركين..

إذن، لابد أن يكون هناك فصل بين عقيدة طائفة ما، وبين تاريخ هذه الطائفة وأفعال ملوكها وجيوشها.. مالم تكن هناك نصوص صريحة عامة تجيز الخيانة والمذابح؛ كتلك الموجودة في كتابات العهد القديم..

والهجوم على إيران ومحاولة إثبات خيانتها للأمة اعتقادًا أن هذا يثبت فساد المعتقد –هو أمر لا تؤيده الجيوش الأمريكية المتصهينة، الرابضة في دول منتسبة لأهل السنة!

تلك الجيوش التي اجتاحت العراق مرتين، بمباركة وتشجيع حُكام منتسبين لأهل السنة، بل وبمشاركة جيوشهم!

وكثير من هؤلاء الحكام يعتبرون أنفسهم، ويعتبرهم كثير من علماء السلفية الداجنة التابعة لهم، وهي أشد الفرق هجومًا على إيران والشيعة – يعتبرونهم من ملوك أهل السنة الشرعيين!

فكيف تتهم كسني إيران بالخيانة، ثم تعمم ذلك على دين الشيعة –بينما جيوش دول السنة جلها صناعة إمبريالية، أمريكية أو روسية؛ وجدت أساسًا لحماية دولة الصهاينة ومصالح الأعداء، أو إيقاف البعث الإسلامي في كل مكان؟!

كيف تتهمهم بخيانة الأمة، والتحالف مع الأعداء التتار –بينما حكام أهل السنة الحاليين متحالفين مع من هم أقذر وأخطر وأكبر من التتار؟!

بل يصرفون من أموالهم المليارات دعمًا للغرب في حروبه ضد (الإرهاب) الإسلامي!

بل يوكلونه لغزو دولة سنية هامة جدًا للأمة كلها، مثل العراق!

إنها قمة المهازل أن يسكت شخص ما، على الحكام الذين يسَّروا للأمريكان غزو العراق، ثم ينتفض غاضبًا من حكام إيران، الذين سعوا للسيطرة عليه بعد غزوه!

وحتى الهجوم عليهم باعتبار شيوع (القومية الفارسية) فيهم وامتزاجها بتحركاتهم، والاستدلال بهذا على فساد معتقدهم الشيعي –يستلزم بالضرورة أن تهاجم معتقد الأكراد السنة وفيهم البشمركة الذين نفذوا خيانات هائلة للعراق للحفاظ على (قوميتهم الكردية)!

إن المعتقد الشيعي لا يصعب نقده ومحاربته إن تحركت نحو أصوله، نحو العقيدة التي يؤمن بها الشيعة وكتبهم الفاسدة، نحو الكافي وما حوله من كتب خرافية ساقطة.. لا أن تجيء بروايات تاريخية لملوكهم، يمكن الرد عليها بروايات تاريخية ألعن لملوك وجيوش أهل السنة!

وذلك المبدأ البسيط، يمكن رؤية آثاره جلية في المناظرات (النصرانية–الإسلامية).. حيث تدور رحى المواجهة بكشف النصوص ومعانيها..

فلن تهتز عقيدة نصراني بسرد تاريخ الكاثوليك دموي، بل ستهتز عندما يُفضح بأمثال النصوص أصل المشكلة، مثل: "الشيخ والشاب والعذراء والطفل والنساء –اقتُلُوا للهلاك"![11]

وماذا عن مُعتقد بعض كهنة الأديان الوضعية الشركية، والمُنتشرة في جنوب شرق آسيا؟ أديان تزعم التأمل والسمو الروحي –تاريخ هذه الأديان يتبرأ من المجازر والتصرفات الوحشية.. فهل هذا دليل على صحتها؟

إن أصل الخلاف الأكبر بين السنة والشيعة، يتمثل في معتقدات مثل سب كبار الصحابة وزوجات الرسول والإمامة المعصومة والشرك المغلف لتصرفاتهم.. ويكفي جدًا أن تفضح هذه الخلافات وتثبتها عليهم، من نصوصهم وكتبهم؛ لتهدم كل احترام لهم في قلب السني..

بل يكفي جدًا تعلُّم حب ثلاثة من أخص خواص أحباب نبينا، ونشر هذا الحب بحيث يتملك من قلوب الناس وعقولهم –فينتفى خطر التشيع الإمامي ويصبح سرابًا.. وهؤلاء هم أبو بكر وعُمر وعائشة رضي الله عنهم –فسيرتهم هي ما يجب أن تُروى وفضائلهم هي ما يجب أن تُحكى حتى تستقر للأبد في قلوب الناس؛ فتصير سدًا أمام أي عدو لهم أو مشكك في تصرفاتهم..

ولا تشيُّع إمامي –وهو الأخطر والأكثر انتشارًا إن وضعنا الشيعة وعداوتهم في موضع الفحص– دون بغض هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم وأهلك عدوهم..

لابد إذن من التركيز على فضح النصوص أصل الخلاف –أما السرد التاريخي لخيانات غير السنة من الأمم قابل جدًا للنقد والنقض.. ومحاولة إثبات عمالة إيران، بينما جيوش دول السنة تعمل جهرًا مع الأمريكان واليهود؛ هو من قبيل انعدام الرؤية والتفكير السليم والوزن بمكيالين!

في نصوص كتب الشيعة العقائدية ما يغني عن ذكر السرد التاريخي لخياناتهم..

فتاريخ المُعتقد ليس حاكمًا على صحة أصوله..

بقى أن نقول أن الوجه الآخر من تحكيم التاريخ على صحة المعتقدات –هو الشعور بضرورة تبييض وجه تاريخ أهل السنة! هكذا بإطلاق!

فيحدث أن ينتقي السني المؤمن بهذا –في أحيان كثيرة– الروايات التي تصور المسلمين في كافة مسار تاريخهم، بصورة الأبرياء السذج، الذين فعلوا كل شيء فعلوه بنية خالصة!

وإن قام بالاعتراف بالروايات التي تدينهم –تكلف التبرير غير المعقول؛ كأن المسلمين من الضروري أن يكونوا في كل لحظة من التاريخ مجموعة من الملائكة؛ لأنهم يتبعون العقيدة الصحيحة! هكذا نجد التبريرات وراء التبريرات لكل ما تم في الماضي من سقطات؛ بداية من بعض سلوكيات الصحابة في الفتنة، وحتى مذبحة الأرمن المزعوم ارتكابها من جيش العثمانيين! هو يصر على جعل التاريخ؛ وبالتالي أفعال البشر العاديين التي تكونه –حاكمة على زيف معتقدات الغير، وصحة معتقده هو؛ كأن في اعتقاد أهل السنة عقلًا ونقلًا ما يحتاج إلى دعم من تاريخ البشر؛ بعدما أثبت لنا سيد الخلق أن البشري من الممكن أن يسير عليها وزوال حجة: هذه معتقدات وأخلاق تصلح للملائكة فقط!

فلو أراح الناقد نفسه مبكرًا، بالحكم على معتقدات الآخر بمعزل عن تاريخهم؛ مالم تحوي ما يشرعن فعل ما في تاريخهم –لأراح واستراح.. نعم هناك من الصحابة من تعامل مع الفتنة لا كما نتصورها بين أفاضل ملائكيين؛ بل كأنها حرب.. وقد كانت حربًا بالفعل! ورضي الله عنهم وأرضاهم –لكن أفعالهم خلال تلك الفتنة لا تلزمنا؛ ما دامت عقيدتنا محفوظة.

وحتى رغم كل صراعاتهم تلك؛ فقد كان أمر حفظ الأمانة المنقولة عندهم من الرسول –في أعلى الدرجات.. ولا أدل على ذلك من اعتراف بعضهم بأحاديث تضر موقفه[12]، وتدين أُناسًا في فريقه، أثناء الفتنة، ولم يجرؤ أيًّا كان على تكذيبها لحظة واحدة –فلا أنبل من هذا الخلق..

وأفعال دولة العثمانيين أو المماليك أو الأيوبيين أو العباسيين أو الأمويين لا تلزمنا، وليست حاكمة على معتقدنا المحفوظ.. فليفعل البشر ما يفعلون؛ فهم بشر في النهاية.. وإن كنت تريد مناقشتي في صحة معتقدي؛ فتعال أناقشك من كتب أهل السنة، وأثبت ضلالك –لا من تاريخ العثمانيين أو العباسيين.

وبالتالي إن كنت أريد مناقشة فساد معتقدك؛ فأي عالم بعقائد المخالف، دارس لمقارنات الأديان، يعلم يقينًا أن كتب الأنجيل والتوراة المحرفين، وكتب الكافي وغيرها من كتب الشيعة، وكتب البوذية والهندوسية وهلم جرًّا من أديان –تحوي ما هو كافٍ جدًّا لإظهار فسادها الجلي الواضح، دون الحاجة لأمثلة تاريخية.

معتقدات الضلال فيها ما يغني لإظهار بطلانها عن اللجوء لتاريخ أفعال أتباعها.. فهي ليست مثل المعتقدات الغامضة أو المتطورة حتى الآن؛ كالديمقراطية والرأسمالية، والتي لا ينفك تعريفها عن تاريخها..

وما دمنا قد فصلنا التاريخ عن المعتقد؛ فلنتفكر إذن فيمن هو العدو الأخطر في معتقدنا.. وما هي مراتب باقي الأعداء..

***

(2) العدو الأخطر الصانع –لا المصنوع

(لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) المائدة:82

(ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) البقرة:120

***

إن الأزمة الكبرى الناتجة عن التعمية السابقة تظهر جليةً في رفع مرتبة خطر الشيعة فوق خطر اليهود والأمريكان بالمطلق!

أو على الأقل جعلهم في نفس المرتبة بذكر الأدلة التاريخية والعقلية على ذلك –فالظاهر أن هذه مشكلة إدراكية لماهية العدو الأول، الذي حذر منه القرآن دائمًا، حتى جُعِلت معركتنا الملحمية النهائية معه: اليهود أتباع دجال آخر الزمان..

ومع اليهود وضع الله في نفس مرتبة العداء: الذين أشركوا. وهذا واضح جلي في مذابح الأمم المسلمة المتاخمة للهنادكة ومن على شاكلتهم من مشركين.. ثم بعد ذلك تجيء الأمم صليبية التاريخ –أمم العرق التاريخي الغربي؛ وهي إن كانت أقل خطرًا في العموم؛ إلا أنها ما فتئت تذكِّرنا بأنها عدو لن يرضى عنا حتى نتبع ملته..

فكيف تصر على رفع عداء طائفة ضالة كالشيعة، فوق كل تلك الطوائف التي حددها القرآن بدقة؟!

الشيعة عدو؟

نعم! وعدو خطير أيضًا –لكن له درجته في سلسلة الأعداء.. ولا يصحُّ التغافل عن باقي السلسلة، أو فضح واحد فقط منها مع تعمية الباقي!

ومن صور ذلك الشذوذ الفكري العجيب لمن يرفع خطر هؤلاء على الأمة فوق خطر اليهود والنصارى والمشركين –أن تجد أطروحة تتهمهم بأنهم صنيعة اليهود؛ ثم تؤكد بعد ذلك أن اليهود أقل خطرًا على أمة الإسلام منهم هكذا بتعميم وإطلاق! أن تجدها تردد أن النصارى حُرِّف دينهم على يد اليهودي بولس الطرسوسي –ثم تخبرنا بأن اليهود أقل خطرًا من النصارى؛ لأن تاريخ اليهود ضدنا فيه مذابح أقل!

الصانع المجرم أقل خطرًا على الأمة من مصنوعاته؟!

الغريب أنها مع ذلك تُسلِّم بالآيات القرآنية التي تفرق في الأوصاف والأحكام بين اليهود والنصارى؛ أي بين الصانع والمصنوع! تلك الآيات التي تحذر بصورة دائمة من الصانع مثبتة إياه في مرتبة أخطر وأشد. بينما يتغافل عن تطبيق ذلك مع صنيعتهم الأخرى: الشيعة!

ومن صور ذلك التناقض: أن يتهم البعض الشيعة بالشرك، مُطبِّقًا عليهم أحكام المشركين بينما مآخذه عليهم يضع مثلها على غالب فرق الصوفية، ولا يضع لها أحكام المشركين!

هل يصعب فهم هذه الحقيقة القرآنية والعقلية البسيطة: أن الصانع أشد خطرًا من المصنوع؟

هل سينفع استمرار حجة السرد التاريخي ومقياس تعداد القتلى للاستدلال على قلة خطرهم مقارنة بالشيعة –إن قرر اليهود يومًا استخدام قنبلتين نوويتين فقط ضدنا؟!

هل سينفع هذا عند لحظة تحالف اليهود مع الدجال لإبادة المسلمين؟ أم أن وقتها السرد التاريخي للمذابح وحساب عدد القتلى سيكون لصالح فرضية خطر اليهود بلا جدال؟

إن قياسك التاريخي محدود بلحظتك الحاضرة التي تقف فيها؛ بينما أحكام القرآن مطلقة ممتدة إلى يوم القيامة..

جعلهم الله عدونا الأول إلى يوم القيامة؛ لذا فأشد خطر على ديننا قادم منهم..

وإن استخدم هؤلاء القنابل اليهودية النووية لإبادة خمس مدن اسلامية كبرى صباح الغد فسيتغير إحصاء قتلى المسلمين تاريخيًّا لصالحهم.. فهل ننتظر هذا لقياس وزن الخطر؟ إن حدث هذا أصبح اليهود في المقدمة عند من يقلل من قدر خطورتهم، وتراجع الشيعة عنده؟!

التاريخ مستمر، والأعداء كثر، يزيد خطرهم وينقص، يقترب أو يبتعد؛ لكن النصوص ثابتة تحدد ماهيتهم ومراتبهم: اليهودي هو العدو الأول، ثم المشرك، ثم النصراني..

صنائع اليهود كثيرة نعم؛ وكل صنائعهم أعدائي.. وإن زال خطر الشيعة فعندك العلمانية والأحمدية وغيرها – أعداء الأمة الأصليون لا تفنى صنائعهم؛ فلا تجعل المصنوع أخطر عندك من الصانع .. ولا يعني هذا أن نلجأ لكتاب مجهول النسب أشبه بالهزلي مثل (بروتوكولات حكماء صهيون)!

وبعد اليهود والذين أشركوا نجد العداوة المتأصلة مع العرق التاريخي الغربي.. وهو بتعريف لوبون يتكون عندما تخضع شعوب من نفس الأصل، أو تنتمي إلى أصول مختلفة –ولكن غير متباعدة جدًّا– لنفس العقائد والمؤسسات والقوانين،طيلة قرون عديدة" حيث إنها "تُشكِّلُ عندئذٍ ما كنت قد دعوته في مكان آخر بالعرق التاريخي. وعندئذ يمتلك هذا العرق نظامًا أخلاقيًّا، وحتى دينيًّا وسياسيًّا – مركبًّا من مجموعة من المواضيع والأفكار والعواطف المشتركة، التي هي منغرسة في النفوس إلى الحد الذي تقبل فيه دون نقاش[13].

وهذا المفهوم يعتبر أقرب للوصف والتقسيم القرآني والنبوي للأمم من أي وصف آخر لها في الفلسفات الحديثة –فالعرق التاريخي لا يقصد به هنا المعنى العنصري من حيث الصفات البيولوجية؛ إنما هو مفهوم أشمل وأعم وله مقاييس أخرى تمامًا، حيث قد تتعدد الدول والوحدات السياسية المنفصلة بداخل وحدة عرقية كبرى، تملك تاريخًا مشتركًا في عمومه، في مواجهة أعراق أممية تاريخية أخرى، وهذا المصطلح – بتصرف– أقرب للدقة في وصف الأمة الغربية وغيرها، شرعًا، من أوصاف أخرى متعددة.

مثال ذلك أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن (الروم) بإطلاق؛ فمن المعروف أنه لم يكن يقصد الرومان فقط، إنما كان يقصد العرق التاريخي الغربي كله.. وكذلك ذِكرُ القرآن لليهود كأمة لها أحكام عامة

–رغم أن اليهود المعاصرين كثير منهم جاؤوا من أعراق عنصرية مختلفة عن عرق بني إسرائيل؛ كيهود الخزر، أو طبقة الأشكناز في إسرائيل.. فإن فعَّلنا النظرية العرقية العنصرية، قلنا أن هؤلاء ليسوا اليهود المذكورين في القرآن ولا تنطبق عليهم ذات الأوصاف والأحكام! وهذا خطأ بالتأكيد.. فالغالب أن المقصود القرآني هو العرق التاريخي اليهودي، والمقصود النبوي هو العرق التاريخي الغربي:الرومي..

ولا يمكن فهم الغرب الحالي حقًّا إلا بعد رؤيته كعرق تاريخي مُنفصِل، له دين أكبر مركب من عدة أديان أخرى، في هيئة معقدة مختلفة عن العصور الماضية.

فالرأسمالية الديمقراطية دينٌ يعتنقه الغرب؛ لكنه ليس الدين الوحيد بل هو جزء من الدين الأكبر المركب. والصهيونية دين بداخل هذا المركب، وهي مرتبطة بالرأسمالية تاريخيًّا من حيث الظهور إلى حد كبير. والمسيحية كذلك دينٌ يشكل مكونًا رئيسيًّا في الدين الأكبر، وإن كانت ليست المُهيمنة حاليًّا على حساب الفكر المادي الإلحادي؛ لكنها تبقى ذات الجذور التاريخية الأعمق والأكثر تأثيرًا مما قد يتخيل البعض.

ثم أخيرًا الإلحاد المادي، الذي يعد كذلك المكون الرئيسي في تلك التركيبة المعاصرة، ويظهر بقوة على المستوى السلوكي المجتعمي، وعلى المستوى البراجماتي السياسي!

وغني عن الذكر أن بعض أجزاء هذا المركب لا تكتمل إلا بوجود الجزء الآخر؛ لصنع المكوِّن الديني والثقافي لذلك العرق التاريخي الغربي بصورة مكتملة..

فالتعامل مع الغرب على أن دينه هو المسيحية فقط، أو الصهيونية فقط، أو الرأسمالية فقط، أو الإلحاد فقط –هو خطأ يقع فيه الكثير ممن يدعم أو يهاجم فكرة الحرب الدينية؛ فالأول يصر أن الحرب (عقائدية فقط) ليحصر الحرب الدينية في الشكل العقدي، والثاني يراها حرب (رأسمالية) أو (عنصرية) فقط مما تبدى له من أوجه –والحقيقة أن الحرب دينية في كل الحالات المذكورة..

إن الوحدات السياسية الغربية، المكون الرئيسي لهيئة الحكم في النظام العالمي، دينها هو ذلك المُركب الأكبر. فقط تختلف نسب هذه المكونات الدينية في الدين الأكبر من دولة إلى أخرى.. ومعرفة نسب

الأديان المختلفة بداخل هذا الدين المركب الجامع، في كل وحدة سياسية على حدة، أمر يساعد كثيرًا في فهم تحركاتها وتعاملاتها مع الأمة.

***

(3) العبث في مراتب أعداء الأمة:التحالف مع العدو الأول مثالًا

لنسرد قصة تاريخية حقيقية –تدبُّرها يثير شجونًا ويوضح مبادئ منطقية ضروري فهمها؛ لأنها من حيث كونها حدث تاريخي متكرر المضمون، تعتبر ذات دلالة عقلية على المبدأ الذي نؤكد ضرورة الإيمان به..

ونبدأها عند القائد العسكري الأسباني (بيدرو دي ألفارادو)، في القرن السادس عشر..

في قارة جديدة تمامًا، أغلبها غير معروف حتى زمانه.. لكنها مزدحمة بالكنوز!

معه بضع مئات من الجنود الأسبان.. ومطلوب منه فتح جزء ضخم من أراضي شعوب المايا.. أو ما يعرف الآن باسم جواتيمالا!

ماذا صنع دي ألفارادو لإنجاز تلك المهمة المستحيلة؟

لقد استعان بالجنود المحليين الذين قام بهزيمتهم في المكسيك، جارة جواتيمالا؛ ولضمان ولائهم، جعل الملك الآزتيكي الخاضع لك: (كواوهتيموك)، يأمرهم ويحشدهم بنفسه لمقاتلة أهل قارته! قبل أن يتوجه إلى هناك: إلى جواتيمالا، حيث حضارة المايا الخفية..

عند وصوله استعان بالجواسيس والرسل، وراقب الأوضاع جيدًا – ثم تعرف على الشعوب المكونة لحضارة المايا ،وخريطة العلاقات البينية الداخلية: من يكره من؟ من ينافس من؟ من في وئام مع من؟

من الشعب الأقوى؟ من الشعب الأضعف؟

استقصى جاهدًا فوجد الأقوى هم: شعب (الكيشي)!

شعب ذو جند أقوياء جدًا.. من المستحيل تقريبًا إخضاعه دون حرب عنيفة، ودي ألفارادو وحده لا يقدر عليه؛ حتى مع جنوده المكسيكيين!

لا أمل؟!

بل هناك أمل: القاعدة الاستعمارية الأشهر (فرق.. تسد) –فإذا كانت الفُرقة جاهزة، وجب استثمارها حتى النهاية بأخس أنواع الجشع!

للكيشي شعب قوي منافس، هو (الكاكشيكيل)!

وهذا الشعب يمكن التحالف معه؛ على عكس الكيشي الأوغاد!

حُلت المعضلة! فليبدأ تنفيذ الخطة المعتادة:

يتم إغواء (الكاكشيكيل) بمزايا الانضمام إلى (دي ألفارادو): سيتم التخلص من منافسيكم الملاعين..سننهي عدوانهم الدائم عليكم.

أهمية (الكاكشيكيل) الكبرى؛ تبدى في معرفتهم لمواطن ضعف شعب (الكيشي) المجاور.معرفة جغرافية أرضه، وتكتيكات حربه.. طباع مقاتليه وأي ساحة معركة يفضلها ويجيد فيها.

كان الكاكشيكيل هم حصان طروادة بالنسبة لدي ألفارادو –لكن الحمقى ظنوا أن الأسباني هو من يعمل لصالحهم! الأجنبي المتفوق هو العميل الغبي! هو الجندي الذي يعمل تحت إمرتهم وهو من سيحقق لهم الانتصار على شعب الكيشي!

وانتصر حلف دي ألفارادو والكاكشيكيل.. ثم لم تلبث المعارك أن انتهت، وتلاها شن دي ألفارادو حملة عنيفة ضد الكاكشيكيل، الذين نسوا أنفسهم، واعتقدوا أن رأسهم يومًا يمكن أن ترتفع أمام رأس قائد عسكري إمبريالي مثله قادم من إمبراطورية الإسبان النصرانية ناشرة الضلال..

في النهاية خضع الكاكشيكيل في ذل وخنوع –لا مفر.. والرجل يصول ويجول في استعباد الكاكشيكيل والكيشي والآزتيك وغيرهم..

وبرغم محاولاتهم الفكاك والتمرد؛ إلا أن القمع استمر.. جزاء المنافسات الداخلية والخيانات التي صار مستحيلًا محوها من التاريخ أو إزالة آثارها..

بعد هذا بقرون عديدة: جاء جنرال أمريكي مُكلف اسمه شوارزكوف، لقيادة حلف عربي إسلامي –لضرب دولة عربية اسلامية مجاورة لهم اسمها العراق!

مرة أخرى مع استغلال المنافسات البينية الداخلية، وتنازع حكام الشعوب المرتبطة بعضها البعض –تحقق قوى العرق التاريخي الغربي هدفًا استراتيجيًّا كبيرًا يضع الجميع في قبضتها!

بقيادة أمريكا للجيوش الإسلامية العربية، وهزيمتها للعراقيين.. ثم رحيل رجلها شوارزكوف، الذي كُرم خليجيًّا على عظيم صنيعه في قتل المسلمين –تدير القوى العظمى المنطقة؛ فتقتل مئات الآلاف عبر حصار ممتد لسنوات طويلة على أهل العراق.. وتظل أمريكا هي القوة العظمى الباقية بجيوشها في الدول (الخليجية:الكاكشيكيلية) المجاورة، لحمايتها من أي خطر مستقبلي! حتى بعد اجتياح دولة (العراق:الكيشي) بصورة نهائية!

أتعرفون ما الغريب؟

الغريب أن شعبي الكاكشيكيل والكيشي ثارا بعد ذلك على المُتجبِّر.. أفاقا بعد وقوع الداهية، ولم يخضعا بسهولة طوال عدة عقود.

لكن هؤلاء الذين خدعهم واستخدمهم الأمريكيون: لا يثورون عليهم.. بل الأصح أنهم لا يشعرون بالأمان إلا باستمرار وجودهم!

لماذا؟

لأن هناك غولًا جديدًا روج له الأمريكان بعد انتهاء الغول العراقي: غول إيران!

وبعد إيران؟! لا مشكلة! سيبحثون عن (كيشي) آخر: باكستان النووية! إرهاب أفغانستان! إرهاب السوريين! قاعدة اليمن! قاعدة العراق والشام! هناك احتمالات لا نهائية!

إن كل أمة لديها عدة أعداء.. والضرورة لصنع مراتب لهم بحسب الخطورة والقوة لا استغناء عنها..

والأمة الواعية هي من لا تتحالف أبدًا مع العدو الأقوى والأكثر وحشية مهما بلغت استفزازات العدو الأدنى في الترتيب؛ هذا إن كان عدوًّا من الأصل!

والأمة التي لا تعرف عدوها الأول سيتم التلاعب بها كما يشاء المسيطر!

ربما شعب الكيشي الجديد يكون من أعداء أهل السنة: كإيران؛ لكن الاستعانة بأمريكي مجرم سفاح، يفوق الجميع في القوة، للقضاء عليه –يعني أنه سيتلاعب بالمستغيثين ويستعبدهم، أو يقضي عليهم بعد الفراغ من عدوهم!

ولا تعرُّف على العدو الأخطر؛ إلا بالنظر إلى مركب الصراع الديني، ومراتب الأمم المجاورة في العقيدة، بعيدًا عن التاريخ..

***

(4) التوافق الداخلي يكون مع الحق فقط

نحو ذلك الوطن الإسلامي الراشدي المطلوب: هل يصلح أن نتوافق مع الآخر المعادى لبناء مثل هذا الوطن؟

إن هذا السؤال، رغم عدم منطقيته وعدم سلامته العقلية؛ لأنه من اللازم ذهنًا استحالة اتفاقك أنت ومن يريد هدمك على عمل بناء يخدم دينك –إلا أنه من أكثر الأسئلة التي أفرزتها لنا أطروحات إسلامية وغير إسلامية، تتشدق بشيء وهمي لا تعرفه تواريخ بناء الأمم؛ ألا وهو ضرورة التوافق بين أبناء وحدة سياسية/جغرافية واحدة، مهما كانت خلافاتهم عميقة على المستوى الديني–لبناء أمة المسلمين المنشودة!

ومركز أطروحتهم تلك عند الإسلاميين بوجه خاص يعتمد على حادثتين معينتين من السيرة النبوية، يقتضي لتفكيكها ضرورة معرفة إجابة السؤال الآتي عنهما:

هل يصح اسقاط واقعتي وثيقة المدينة وصلح الحديبية على مثل ذلك التوافق؟

إن المشكلة الكبرى تتبدى في كون أغلب التصورات لهاتين الحادثتين في أذهان الإسلاميين المنخرطين في عمليات ديمقراطية –المنبع التاريخي الأثري الوحيد الذي يمكن الاغتراف منه؛ لتبرير التوافق. دون اعتبار لخصوصية الموقف التاريخي الذي جرت فيه الحادثتان..

وهذه المركزية، جعلت أي محاولة لكسر التفسير المعتاد لهما –كارثة لابد من مواجهتها بحزم من قِبل الحزبيين!

والاصطدام بصلح الحديبية بالذات أمر صعب! فهو النقطة المركزية الأسمى التي تعلو هرم العقائد السياسية للإسلاميين الديمقراطيين المشاركين مع أحزاب معادية للشريعة والمُنشئة لكافة التنازلات التي يقدمها الإسلاميون الديمقراطيون في إطار التوافق!

وبغض النظر عن تلك المركزية المقدسة؛ فإن الاستقراء البسيط لهما يُظهر مدى زيف الإسقاط الذي جرى في أطروحتهم تلك.. وفساد ذلك القياس ومغالطته المنطقية..

ولنبدأ عند وثيقة المدينة لنسأل:

أولًا: هل الوثيقة حقيقية؟ وهل بنودها تدعم رؤية التوافق؟

ثانيًا: هل هي بالفعل (دستور مدني على غرار الدساتير العلمانية الحديثة)؟

أما الإجابة عن السؤال الأول –فالوثيقة لها إشارات في الأحاديث النبوية الصحيحة عن وجودها ؛ لكن نص الوثيقة نفسه المؤلف من البنود المفصلة –قادم من مرويات ضعيفة..

لكن بفرض صحة البنود المعروضة في تلك الوثيقة المدينة؛ فإن أقل تدبر في بنودها يظهر ملاحظة هامة: أن رسول الله كان يتعامل كحاكم للمدينة؛ رغم أنه والمهاجرين معه كانوا في حكم الأضياف الوافدين الجدد على تلك البلد، ولم تتثبت أركان حكمهم فيها بعد!

لاحظ مثلًا تلك البنود المذكورة، ثم حدثني أين (التوافق) و(التآلف) مع الباطل فيها[14]:

"ولا يقتل مؤمن مؤمنًا في كافر".

و"إن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس".

لاحظ هنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تعامل باستعلاء على (الآخر) الباطل منذ اللحظة الأولى، وما إعطاء الآخر الأمان حتى تبلغه دعوته واضحة كاملة الا مزيد من تأكيد هذا الاستعلاء.. ثم كانت القاعدة الكلية الفوقية بادية السيادة على الجميع: "إنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله، وإلى محمد".

ناهيك أنه حتى (الكافر) الذي جرى تحديده في الوثيقة كان من أهل الكتاب غير المحاربين؛ فلم يكن معاديًا للمسلمين وللشريعة كما هو حال غالب الأحزاب غير الإسلامية العاملة اليوم في الأنظمة الديمقراطية؛ فأين المشابهة؟

إن قياس تلك الوثيقة على الدساتير الوطنية العلمانية المعاصرة –هو قياسٌ مركب فاسد؛ فبنائه على الأقوال الثلاثة التالية (أن وثيقة المدينة اعتمدت التوافق. وأن كل دستور وطني يدعو إلى التوافق. إذن وثيقة المدينة دستور وطني) وهي أقوال في كل مقدمة منها مغالطة مصادرة، وناتجة عن استقراء ناقص لتلك الوثيقة وظروفها وبنودها؛ مما أوهم أن هناك توافقًا بالكلي هنا وهناك (الوثيقة والدستور) رغم اختلافهما الكبير في الجزئيات:

1– فلم يكن الرسول يتعامل كحزب ينافس على السلطة –بل تعامل كحاكم له الغلبة لا ينافسه الباطل على الحكم.

2– ولم يكن الاعتراف بحقوق اليهود في المعايشة إلا بناءً على حقوق أقرها الإسلام لأهل الذمة أجمعين؛ وهي تنتقض بفسخ هؤلاء لعهد الذمة وتحولهم إلى محاربين – وهو ما جرى لاحقًا بالفعل..

فلم تكن مفتوحة لكل مُحدثٍ في دين الإسلام "لا يحلُّ لمؤمنٍ أقر بما في هذه الصحيفة... أن ينصر مُحدِثًا ولا يُؤويه، وأنه من نصره وآواه؛ فإنَّ عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرفٌ ولا عدل".. **وأي إحداث أكبر من رفض الشريعة –الأمر الذي تتبناه كل الأحزاب الباطلة غير الإسلامية؟**

3– والحقوق التي أعطيت لليهود لا مساواة فيها بين الكافر والمسلم في كل شيء بالحجة العلمانية: اشتراكهم في الوطن الواحد؛ فالمسلم لا يُقتل بكافر كما جاء بالوثيقة، وبغيرها من الأحاديث..

4– وكانت الشريعة الإسلامية ومصادرها (القرآن والسنة) هي المبادئ الفوقية التي لا جدال في قبولها والإقرار بها من الجميع.. فأين هذا من الأجواء الديمقراطية العلمانية المعاصرة؟

والخلاصة الجزئية: أن هذا الاختلاف الضخم في الجزئيات والتفصيلات؛ ينقض تمامًا صحة القياس المركب؛ بل الصحيح أنه يثبت العكس تمامًا للفكرة الكلية التي يروج لها أنصار نظريات التوافق الوطني عن طريق التنازل في الخطاب العقدي من أجل التعايش مع الآخر!

***

وحتى بفرض صحة كل الأوهام السابقة –فهل بقى هذا (الدستور) طويلًا عندما قام الآخر بالتحالف مع عدو الأمة الإسلامية ممثلًا في جاهلية قريش؟!

ألم يتم الغاؤه فورًا والتعامل بصرامة عسكرية مع من خالفه؟

هل يصح ضرب هذا المثال والآخر المعاصر يخطط علنًا وجهارًا، لضرب البلاد الإسلامية الحاكمة بالشريعة، ولنشر دياناته أو مذاهبه الباطلة؛ بل والاعتراض بكل صراحة ووقاحة على أي حكم شرعي وحيد يتم تطبيقه في البلاد العلمانية؟

هل (آخرنا) كهذا الآخر الذي أنشأ معه الرسول وثيقة المدينة؟ وهل كان (آخر) عصر الرسول يظهر دعوته أنها (ضد اسلامية) صريحة تدعو لمحاربة الشريعة وأهلها؟

كيف يتم ضرب هذا المثال، وقياسه على واقع المسلمين اليوم؟!

ناهيك عن أن استخدام مفهوم الدستور الحديث، علماني المفاهيم الوطنية والقومية، وإسقاطه على تلك الصحيفة النبوية القديمة المسماة بوثيقة المدينة؛ هو ما يسميه هيجل، الفيلسوف الألماني الشهير؛ بالتاريخ النظري[15]: وهو أحد أسوأ أنواع قراءة التاريخ؛ لأن "المؤرخ النظري سوف يبدو وكأنه يتعسف في ذكر الوقائع التاريخية؛ لأنه يسقط أفكار عصره ومصطلحاته، ولغته وثقافته –باختصار يسقط روح عصره هو على العصور الغابرة".

هكذا كان التهليل الدائم لوثيقة المدينة على أنها أول دستور بشري يعلي من حقوق المواطنة –هو من قبيل تقديس أصحاب هذا الرأي لمبادئ محيطهم العلماني: المواطنة، والمساواة التامة بين البشر دون تيز على أساس ديني.. وهي أمور مخالفة لدين الإسلام الذي من آياته الأحكام التالية:(أفنجعل المسلمين كالمجرمين.ما لكم كيف تحكمون)القلم:35-36.. و(أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار)ص:28. و(أفمن كان مؤمنًا كمن كان فاسقًا لا يستوون)السجدة:18.

فنتاجًا لهذا التقديس للمحيط العالمي العلماني أو الإلحادي؛ جرى البحث الدؤوب في تاريخ الرسالة النبوية عن رواية تؤيد تقديسهم لمفاهيم المواطنة والتوافق على عقد اجتماعي جامع متجاوز للأديان؛ مهما كانت هذه الرواية ضعيفة، ومهما كان قياسه فاسد منطقيًّا، ومهما كانت مفردات العصر القديم ومفاهيمه مختلفة عن مفردات عصره الحديث ومفاهيمه ومدلولات النص فيه..

وهذا بالطبع يظهر فارق كبير بين من يقدس الرسالة النبوية –فيبحث عن واقع قريب منها ليؤيده. فإن لم يجد اجتهد في صنعه بالتغيير الإسلامي.

وبين من يقدس الواقع العالمي المعاصر –فيبحث في الرسالة النبوية عن نص أو واقعة قريبة الشبه منه فيحملها مفاهيمه ودلالات عصره في مغالطة منطقية ، حيث يحتكم لسلطة النص لكن بعد تزييف مدلوله وتشويه جزئيات مضامينه والمصادرة!

ونفس المغالطات والأقيسة الفاسد استخدمت في تفسير صلح الحديبية أيضًا..

فقد تركب القياس من الأقوال الآتية (صلح الحديبية كان تنازلًا كبيرًا مع أعداء الدين. التنازل الكبير كان لظروف صعبة.إذن في كل ظروف صعبة يجوز التنازل عن أصول دينية والسكوت على باطل أعداء الدين قياسًا على صلح الحديبية) والناتج النهائي المنطقي كان:

أن الدخول في تحالفات حزبية والسكوت على باطلهم، وهو الأمر الذي يقتضيه النظام الديمقراطي –إن كان تنازلًا كبيرًا مع أعداء الدين؛ فهو لظروف صعبة يجوز فيها ذلك بالقياس على صلح الحديبية.

ومرة أخرى نكرر القول أن هذا استقراء ناقص، يستغل تشابه الكليات العامة دون البحث كثيرًا في الاختلاف الكبير في الجزئيات:

1- أن صلح الحديبية كان –في كثير من الآراء- وحيًا.. لا يصح القياس عليه لغياب السبب الرئيسي لقبول المسلمين به؛ ألا وهو أن الذي وافق عليه كان نبيًا يوحى إليه –يقول في هذا ابن حزم رحمه الله "قد قال الله سبحانه وتعالى واصفًا لنبيه عليه السلام وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى -فأيقنا أن إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأن من جاءه من عند كفار قريش مسلمًا فسيجعل الله له فرجًا ومخرجًا: وحي من عند الله صحيح لا داخلة فيه، فصحت العصمة بلا شك من مكروه الدنيا والآخرة لمن أتاه منهم حتى تتم نجاته من أيدي الكفار، لا يستريب في ذلك مسلم يحقق النظر، وهذا أمر لا يعلمه أحد من الناس بعد النبي، ولا يحل لمسلم أن يشترط هذا الشرط ولا أن يفي به إن شرطه، إذ ليس عنده من علم الغيب ما أوحى الله تعالى به إلى رسوله"[16]

2- أن صلح الحديبية لم يكن فيه تنازل عن الدين بالكلية، ناهيك عن التحالف السياسي بين المسلمين وبين أعداء الله..

3- أن التنازل لم يعن أبدًا تسليم رقاب كافة المؤمنين لأعدائهم، أو محو الشريعة الإلهية من البلد.

***

وإن طبقنا مفهوم قراءة التاريخ بالطريقة النظرية –فسنجد هذا الصلح أشبه بمعاهدة عدم اعتداء بين دولة حديثة ذات سيادة ودولة أخرى ذات سيادة.

وقد كانت هدنة مؤقتة لزمن قصير، وليس سلامًا دائمًا –حتى اكتمال البناء.

وقد كان أهل الإسلام ذوو أرض يمارسون عليها سيادتهم في بناء مجتمعهم وتقويته الروحية والعقائدية والفكرية.. ينشرون خلاله فكرهم، وينشئون أبنائهم على مفاهيمهم الصريحة الصحيحة بحرية تامة..

لم يكن في صلح الحديبية أن يتوقف الرسول عن بلاغ الحق جليًّا؛ أو كان فيه إيقاف زرع الجهاد في النفوس المسلمة بحجة مصلحة الدعوة الإسلامية التي تتطلب السكوت عن فضح عقائد الآخرين الفاسدة وعن واجب المسلمين نحوها! ولم يكن الكلام يخرج متميعًا –من أجل عدم جرح الآخر المعادي للإسلام لأنه شريك في الوطن!

لم يقم الرسول إثر صلح الحديبية بتهنئة أبو جهل بعيد ميلاد اللات والعزى! لم يوفد مبعوثًا إلى فارس يهنئهم بالنيروز راغبًا في دعم إمبراطورها له اقتصاديًّا! لم تكن مسؤولية وزارة التعليم وقت صلح الحديبية، المخولة بإنشاء أشبال الأمة موكولة إلى يد أبو جهل، ولم تكن مسؤولية تشكيل وعي المسلمين موكولة إلى يد وزارة إعلام أنشاها أبو لهب!

إن إسقاط مفهوم صلح الحديبية لا يمكن أبدًا قبوله في واقع حزبي ديمقراطي –يسمح لأعداء الإسلام بالعمل والحكم وتغيير عقائد المسلمين في إطار الدولة القومية الحديثة المؤلهة للمؤسسات!

والخلاصة الجزئية: أن صلح الحديبية كان أشبه بوثيقة عدم اعتداء بين (دولتين حديثتين) لكل منهما أرض وسيادة.. والتنازل الذي جرى كان وحيًّا، وكان مؤقتًا، ولا يمس أسس دولة الإسلام في مقاتلها: عقيدتها وشريعتها ووعيها بانفصالها واستعلائها على أهل الباطل!

فهل هذا الأمر يشبه من قريب أو بعيد –التوافق مع الأحزاب العلمانية الواضحة في عداوتها للشريعة؟!

***

الخلاصة العامة: أن قياس حادثتي وثيقة المدينة وصلح الحديبية لتبرير كل تنازل عقدي وشرعي، وكل تمييع لحدود الحق والباطل–هو قياس فاسد تمامًا؛ فإما أن يقوم المشاركون في العملية الديمقراطية الحديثة باستخراج أقيسة ذات فلسفة صحيحة ومقارنة سليمة بين وضع الرسول ووضعهم؛ وإما البحث عن حوادث أخرى تبرر ما يفعلون! فإن لم يجدوا فلينتهوا عن الاستشهاد بها!

فالرسول لم يقف يومًا رافعًا يده في يد أبو جهل، وعلى وجهه ابتسامة انتصار متمنيًا التوافق لبناء الجزيرة العربية! حاشاه!

***

هنا يبرز تساؤل سوفسطائي جدلي: وماذا إن صدقت نوايا أعداء الشريعة في بناء الوطن؟! هم فقط يؤمنون بأن الحق ليس حصريًّا في الشريعة الإسلامية دونًا عن غيرها من العقائد؛ فما الذي يعيبهم؟

ببساطة .. لأنهم يقومون بانتحال الإلوهية! فمن يؤمن بنسبية الحق في العقائد يعتقد في نفسه الألوهية!

(5) لا توافق مع مدعي الألوهية

إن الإيمان بأن هناك نسبية للحق بين العقائد والشرائع، والذي يعتبر أسطورة الليبرالية –هو أخطر من مجرد ردة دينية ورفض للإسلام وشريعة رب العالمين.. إنه نسق عقلي تطويري للفلسفة السوفسطائية التي قيل عنها بتعبير بروتاغوراس "كل فرد من الناس مقياسٌ لما يُدرِك.. فالحق هو ما يبدو له حقًّا، والباطل هو ما يبدو له باطلًا"![17]

فالحق عند المسلمين المؤمنين نابع من تصورات إسلامية مستمدة من مصادر الفقه الأصولية الموحى بها: القرآن والسنة..

والحق عند غيرهم نابع من تصورات أخرى مستمدة إما من الكتب الدينية المحرفة أو الكتابات الوضعية التي هي من صناعة البشر..

فالحق العقائدي والتشريعي الذي يؤمن به المسلم وينحاز إليه –لا يعترف بأن أي عقيدة أو تشريع آخر فيهم الصواب والحق الذي يرضي الله.. أبدًا..

لابد أن يؤمن كل مسلم بهذا يقينًا.. لابد أن يكون منحازًا لعقيدة الحق لا كما يراه البشر؛ بل كما يريده رب العالمين الأعلى.. وكما شرعه في دين الإسلام..

ونحن هنا لا نتحدث عن تفسيرات فقهية مختلفة ومتباينة لمسائل فرعية؛ بل نتحدث عن الأحكام الشرعية القطعية التي أمرنا الله بها: مثل أن نوالي طائفة المؤمنين ونعادي الأخرى التي تقاتلها.. أن نحدد من هو العدو ومن هو الصديق.. ما هو الصحيح وما هو الخطأ في العقيدة والتشريع..

الحق هو العقيدة الإسلامية الصافية منابعها.. الحق هو الشرع الإلهي القويم.. قد أنزل الله أحكامه الشرعية الحق ليؤمن بها المسلمون وينحازوا لها متبرئين من غيرها، فاصلين أنفسهم عن دعاة الضلال والمناهج الوضعية وكل من يرونها حقًّا بديلًا عن شريعة رب العالمين..

وعلى المسلم أن يحاربهم، مُظهرًا عوار مناهجهم الوضعية.. لا أن يؤمن باحتمالية صوابهم في استبدال شريعة الله!

ومن يؤمن بنسبية الحق في مسائل كالشريعة الاسلامية والعقائد –قد جعل مع الله أندادًا؛ فقد أنزل الله سبحانه وتعالى غير منزله العظيم، فجسَّده فيلسوفًا مُنظِّرًا وسط عشرات الأمثال والأنداد؛ ليخترع نظرية عقدية وتشريعية للحكم يمكن أن تكون صوابًا أو خطأً!

وبرفعه عشرات البشر المشرعين الآخرين، ليصبحوا في نفس مكانة هذا الإله الفيلسوف المتجسد؛ فيشرعون كما يشرع، ويزرعون العقائد كما يزرع –قد ارتكب جرمًا أكبر.

ثم تجيء الخطوة الأخيرة والأخطر –عندما يرفع نفسه إلى ما فوق مستوى الرب البشري المتجسد وشركائه؛ فيجعل نفسه حكمًا على أقوالهم وعقائدهم وشرائعهم! ذاته هي من تحكم بما هو صحيح أو مقبول منهم وما هو خطأ لا ينفع البشرية! لقد قام بنزع صفات الألوهية من الله –فكفر بوحدانيته.. ثم قام بتأليه بعض البشر –فأشرك به.. ثم في النهاية رفع نفسه شخصيًّا إلى مرتبة كبير الآلهة: زيوس–فألَّه ذاته أو هواه!

هذا الذي جعل إلهه هواه –كيف يُطلب من المسلمين الاتفاق معه لبناء دولة شريعة رب العالمين؟!

هذا المؤمن بنسبية الحق العقدي والتشريعي، المؤله لذاته، هو مرض مجتمعي يؤذي الإنسانية مهما حاول إظهار العكس –وما إدعاؤه رفض الأحكام الشرعية القاسية بسبب حب البشر واحترامه لهم ورحمته بهم؛ إلا محاولة أخرى لتشبيه نفسه بالرب الرحيم العطوف! كأنه في منافسة خفية مع الرب الأعلى الذي يؤمن به المسلمون!

وفي النهاية؛ مهما كان موجعًا للبعض قراءتها فلابد من قولها صريحةً كقاعدة:

لن يحدث اتفاق أبدًا ولا بناء إطلاقًا مع أعداء الشريعة أو من يوالونهم —فسيبقون حجر عثرة أمام بناء لبنة واحدة في الوطن الإسلامي المنشود..

***

(6) كتم نفس الخروج

وبقدر التحذير المستمر من تغيير ترتيب الأعداء والتوافق مع أهل الباطل وعدم الإيمان بالله وبحاكميته وبشريعته –فإنه لابد من التحذير من فكر آخر شديد الخطورة: ألا وهو الغلو في الحذر والتبديع والتفسيق حتى يصل الأمر لأخلص الإسلاميين العاملين أنفسهم! وهذا الغلو هو ما نطلق عليه نفَس الخروج:

وهو فكر يستشري في كتابات وأفعال بعض المُنظِّرين والحركات الإسلامية –يميزه الشعور بالاستعلاء على التنظيمات الإسلامية الأخرى والعداوة المبطنة أو الظاهرة لها ولأتباعها.

ولا يمكن فهم كتابات وتصرفات حاملي هذا النفَس –إلا بفهم عقلية الخوارج الأولين!

فقد كان الخوارج ينظرون إلى رأيهم السياسي على أنه هو الحق، هو النقاء، هو المنهج السياسي الشرعي القويم والوحيد–منهج من القرآن مباشرة وبتنزيل على الواقع السياسي بفهم واحد فقط..

وتسبب هذا في مشاكل كثيرة خلال الفتنة –حيث بدأوا يعادون كل من ينحرف عن رأيهم السياسي باجتهاد منه..

وبتحويلهم الرأي السياسي في إطار مظلة الشريعة الإسلامية إلى قرآن جديد! ومنهجهم السياسي إلى عقيدة لها ولاء لأتباعها وبراء ممن لا يرون صحتها –هان عليهم محاكمة الجميع لمنهجهم؛ فتوغلوا في تقديس رأيهم السياسي ومنهجهم في الحكم حتى وصلوا لتكفير كل صحابي يخالفه! حتى وإن كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه!

هذا الأصل الفكري المكدس باحتقار الإسلامي الآخر يفترض أنه لا مكان للاجتهاد في إطار الشريعة والعقيدة الواحدة! نعم الاجتهاد غير مفتوح بابه على مصراعيه؛ لكن تحول المنهج العملي المختلف فيه

لعقيدة أيديولوجية لا مجال لمخالفتها -يجعل الإنسان رغمًا عنه يعادي الآخر، ولو كان له نفس ذات منهجه لكن تابع لتنظيم آخر أو أمير مخالف!

نفس الخروج هذا من أسوأ الأمور -خاصة والأمة كلها في حالة جهاد دفع.. حيث يُطلَب التساهل في بعض المواطن مع من لا يحسنون فهم المنهج الإسلامي نفسه! ولا أقول الاندماج معه! ويبقى الأولى محاربة العدو الصائل في مواطن المقارعة.. لا أن يحاكم كل إنسان وتنظيم في هذه المواطن بحسب مناهج ملوثة بنفس الخروج!

القسم الأول

(1) يقول الأستاذ سيد قطب في مقاله الإسلام الأمريكاني: "الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق الأوسط، ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار – وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان –ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية.
إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم –لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن طرد المستعمر فريضة، وأن الشيوعية كالاستعمار وباء –فكلاهما عدو، وكلاهما اعتداء..
الأمريكان وحلفاؤهم إذن يريدون للشرق الأوسط «إسلامًا أمريكانيًا».. يجوز أن يستفتي في منع الحمل, ويجوز أن يستفتي في دخول المرأة البرلمان، ويجوز أن يستفتي في نواقض الوضوء –ولكنه لا يستفتي أبدا في أوضاعنا الاجتماعية أو الاقتصادية أو نظامنا المالي، ولا يستفتي أبدا في أوضاعنا السياسية والقومية، وفيما يربطنا بالاستعمار من صلات.. فالحكم بالإسلام, والتشريع بالإسلام, والانتصار للإسلام لا يجوز أن يمسها قلم، ولا حديث, ولا استفتاء"
مجلة الرسالة العدد 991 – 30/ 6/ 1952 م
(2) أنور السادات.
(3) إدوارد سعيد– الاستشراق .. المفاهيم الغربية للشرق (ترجمة: د.محمد عناني):92-93
كافة نقولات اللورد كرومر وتعليقات إدوارد سعيد في تلك الفقرة قادمة من نفس المصدر.
(4)فهمي هويدي–الإسلام في الصين:71-81

(5) Nadra O Hashim- Language and collective mobilization:
p 68 " Although the British coined the three Cs and dual mandate rule in the late nineteenth and early twentieth century, these notions had much older roots and were therefore harder to eradicate. The Europeans who visited Africa between the late eighteenth and early nineteenth centuries made the three Cs/dual mandate agenda possible. Many of these early imperialists held important political positions in British or other European royal courts."

(6)في تفسير قول الرسول صلى الله عليه وسلم في ذمّ أفعال الجاهلية والمتفاخرين بها " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سمعتموه يتعزى بعزاء الجاهلية –فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا. وكل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن: من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة: فهو من عزاء الجاهلية"
ابن تيمية– مجموع الفتاوى:الجزء 28–صفحة 328.. (ط.مجمّع الملك فهد)
(7) في حوار السيسي قائد الانقلاب العسكري المصري، والذي كان معروفًا بالتزامه في الصلاة –مع جريدة الواشنطن بوست بتاريخ 3أغسطس 2013، قال السيسي الآتي نصًّا:

"Sissi: The Egyptian military does not make coup d'états. The last coup was in the fifties.
There is a very special relationship that binds the Egyptians and their military.
The dilemma between the former president and the people originated from the ideology that the Muslim Brotherhood adopted for building a country, which is based on restoring the Islamic religious empire."

(8)السيرة النبوية لابن هشام.. (ط.المكتب الثقافي للنشر والتوزيع) : الجزء 3 :34

"وكان ممن قتل يوم أحد مخيريق ، وكان أحد بني ثعلبة بن الفطيون ، قال: لما كان يوم أحد، قال: يا معشر يهود، والله لقد علمتم أن نصر محمد عليكم لحق، قالوا: إن اليوم يوم السبت، قال: لا سبت لكم. فأخذ سيفه وعدته، وقال: إن أصبت فمالي لمحمد يصنع فيه ما شاء، ثم غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقاتل معه حتى قتل؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم –فيما بلغنا– مخيريق خير يهود"

(9) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من احتكر فهو خاطئ" صحيح مسلم – باب تحريم الاحتكار في الأقوات.

***

القسم الثاني

(10) في منتصف العام الذي قضاه الرئيس المصري د.مرسي، ظهرت دعوة قوية من (الدعوة السلفية بالأسكندرية) وذراعها السياسي (حزب النور) تهز أرجاء مصر تحذيرًا من خطر الشيعة والتشيُّع، وكانت الحجة المذكورة هي زيارة د.مرسي لإيران، ووجود وفد سياحي إيراني قدم إلى مصر بعد تلك الزيارة.

وبدأت الدعوة في عقد المؤتمرات الكبرى التي تحذِّر المصريين من أفعال الرئيس، وتلمز فيه وتغمز الإخوان كلهم، حتى انتشرت في الإسكندرية (مقر الدعوة والحزب) لافتات مكتوب عليها (الشيعة هم العدو..فاحذرهم) وخطورة تلك الجملة أنها جاءت استبدالًا متعمدًا لجملة شهيرة جدًّا في الساحة الداخلية الإسلامية المصرية وهي (اليهود هم العدو..فاحذرهم)! مما كان ينبئ بكارثة التعمية واستبدال عدو الأمة الرئيسي الذي يعبث أيما عبث في الساحة المصرية خاصة والإسلامية عامة، بعدو –رغم عداوته– أقلّ تدميرًا في الساحة المصرية على الأقل، إن لم يكن غائبًا عنها أصلًا! وخلال وقت قصير انتشر كتيب بهذا العنوان في كافة المكتبات السلفية ليتم توطين الأمر في فكر أنصارهم بصورة دائمة!

(11) العهد القديم– سفر حزقيال– الإصحاح التاسع:6

(12) انظر مثلًا تعامل معاوية ابن ابي سفيان رضي الله عنه حين علم بمقتل عمار بن ياسر رضي الله عنه؛ فإنه لم يُنكِر الحديث النبوي الشهير ("ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله، ويدعونه إلى النار" البخاري–كتاب الجهاد والسير– باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله) بل أوله إلى أن الفئة الباغية هي فئة جيش علي رضي الله عنه ؛ وبرغم أنه تأويل بعيد خاطئ– إلا أنه لم تعلو الخصومة أبدًا إلى درجة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وادعاء خطأ الحديث.. رضي الله عنهم أجمعين وتجاوز عن أخطائهم وسيئاتهم وسيئاتنا..

(13) تقدم العزو.. انظر هامش الفصل الأول..

(14) سيرة ابن هشام. جزء2: 95 .. وكذلك كافة النقولات في تلك الفقرة.

(15) هيجل. العقل في التاريخ (ترجمة إمام عبدالفتاح إمام): 37.. (ط.دار التنوير)

(16) ابن حزم. الأحكام 26-5

(17) عبده الشمالي. دراسات في تاريخ الفلسفة العربية والإسلامية:18

***

الباب الرابع : متوالية نشر المفاهيم وصناعة الوعي

تمهيد

يقول الفيلسوف الشهير توماس هوبز تعليقًا على استخدام الأسلوب الروائي للكاتب الغابر ثيوكيديس في سرده للتاريخ، بأن "الرواية تهذب القارئ على نحو خفي، وبصورة أكثر فاعلية مما تستطيع أن تفعله المواعظ"[1]

ويقول الكاتب والفيلسوف الشهير أومبرتو إيكو، متحدثًا عن اتجاهه المفاجئ للأدب بنشره لروايته الأشهر (اسم الوردة) بعد عمر طويل في التنظير الفلسفي الجامد:"عندما يعجز التنظير -تبدأ الحكايات".

تنظير أو مواعظ – قصصية.. وهو الأسلوب الإلهي الذي استُخدم في القرآن: القصص التاريخي والنبوي لتوضيح الأفكار بصورة جليَّة لطيفة..

من هنا نبدأ الحديث..

(1) المتوالية: تنظير – أدب – سينما

هل من المعقول أن يكون الأمل في صناعة الوعي الشعبي للمسلمين –مرتبطًا بمقدرتهم على فهم كتب التنظير الإسلامي المُعقدة؟

وكيف نحوِّل هذه الكتب التنظيرية الجامدة إلى مفاهيم ثابتة راسخة في عقل كل فرد بسيط من الشعب المسلم؟

أليس ضروريًّا تخفيف القالب، دون تخفيف المفاهيم؟ أليس مطلوبًا جعلها أكثر قربًا من الشعب، لا من النخبة؟

عندما نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات، لن نجد أفضل من الأدب والفن لأداء هذا الدور..

دور تحويل هذا التنظير الجامد بفعل التأثير المباشر (كأن يكون الأديب تلميذًا للمُنظِّر أو يكون هو نفسه مُنظِّرًا) أو التأثير غير المباشر (كأن يخرج الأديب في بيئة معينة تحمل هذه المفاهيم فيحولها لأدبٍ دون الانشغال كثيرًا بمصدرها)، يحوله إلى مُغلَّف براق لامع، يسرُّ القراء ويخطف الأنفاس ويحقق له الشعبية..

هذه الخطوة الثانية ما هي إلا تمهيد للخطوة الثالثة الأهم على الاطلاق في العصر الحديث: تحويل الأدب إلى سينما.. إلى عوالم مرئية، يسهل على المشاهد التفاعل معها، دون ضرورة لهوايته قراءة الروايات والكتب وصرف أوقات طويلة لها.. إن هو إلا فيلم لا يأخذ وقتًا طويلًا، ثم يبقى في الذاكرة إلى الأبد!

بشكل عام استُخدمت هذه المتوالية تاريخيًّا في أقبح صورها بواسطة عشرات الدول الأيديولوجيَّة، حيث يجيء دورها في ترشيد عدد الأفلام المعارضة لهذا التوجه أو ذاك حسبما تنشد.. فإن أرادت الدولة أفلامًا عن القومية العربية، شملت برعايتها الأدباء وصناع السينما الذين يُمجِّدون ويعرضون هذا التوجه بطريقة جذابة.. مقابل عدم تسهيل الأمور على أي توجه آخر، وحصره إما في كتب جامدة أو روايات مجهولة..

ويختلف الأسلوب هنا من نظام قمعي مباشر كالسوفييت والبعثيين وغيرهم – وبين نظم ليبرالية لها وسائل أخرى في القمع المُهذَّب اللطيف غير المحسوس.. كما حدث مع أحد الفنانين الشيوعيين الأمريكيين الموهوبين من هجمة منظمة اعتمدت على مبدأ واحد لكنه فعال كذلك: التجاهل المتعمَّد لكل ما يفعله ومنع نشر أي شيء عنه غير النقد العنيف! ناهيك عن أساليب الاحتواء الخفية كما صنع آل روكفلر الرأسماليون قبلًا مع الفنانين اليساريين.. والسياسة العميقة التي ظهرت في رد آبي أولدرتش روكفلر على انتقادات دعمها لدييجو ريفييرا اليساري الثائر عدو أمريكا "الحمر سوف يكفون عن أن يكونوا حمرًا، إذا نحن منحناهم بعض الاعتراف الفني"[2]!

لهذا السبب كان الأمريكيون وغيرهم يهتمون أثناء الحرب الباردة بصناعة النخب الأدبية والفلسفية في كل دولة أوروبية تابعة لنطاق نفوذهم.. تلك النُخب التي وصفها أحد موظفي مجلس الإستراتيجيات السيكولوجية الأمريكية قائلًا "النخبة هي تلك الجماعة محدودة العدد القادرة وصاحبة المصلحة في المناورة بالأمور المذهبية. هم رجال الأفكار الذين يجذبون الخيوط الفكرية لتشكيل أو على الأقل تهيئة التوجهات والأراء لدى أولئك الذين يقومون بدورهم بتوجيه الرأي العام"[3]!

وقد هاجم المؤسسة المخابراتية الأمريكية المُكلَّفة بصناعة تلك النخب، فوصف وظيفتها بأنها "العمل على الصفوة في كل ميدان، لتوجيه أعضائها نحو الفلسفة التي يؤمن بها المخططون، واستخدام النخبة المحلية يمكن أن يساعد في اخفاء الأصل الأمريكي لهذا الجهد لكي يبدو كأنه تطور محلي"!!

إذن فالنخب التنظيرية هامة جدًّا.. ومهم بالنسبة للدول المُهيمِنة أن تكون على وفاق فكري معها؛ لأن هذه التنظيرات تصنع الأدباء.. وفي النهاية تصنع السينما، الأداة الأهم في صناعة الوعي الشعبي المعاصر..

هذه المراحل الثلاث إن انتبهنا إليها وإلى ضرورتها، ثم استخدمناها بلا إساءة ولا سلطوية مرتبطة بالدولة، لأصبح زرع مفاهيم الإسلام وقضايا المسلمين أمرًا سهلًا ميسورًا..

لا شيء يجب أن يأتي بصورة مباشرة في شكل ثنائية (أستاذ–تلميذ) مع المسلمين المعاصرين، إلا في مراحل متقدمة ومع عقليات أكثر تركيبًا.. لابد من استخدام الوسائل غير المباشرة أكثر في نشر الرسائل والمفاهيم.. خاصةً إن لم يكن المجتمع مهيئًا لها..

فما هي دلائل ضرورة هذه المتوالية وسوابق حدوثها؟

(2) الحالة المصرية

لنأخذ الحالة المصرية كحقل لاختبار هذه المتوالية:

أ. المرحلة الأولى .. المُنظِّرون:

صناعة النُخب التنظيرية مسألة معروفة تحدث الكثيرون عنها قبلًا.. تلك النخب المستنيرة التي نظَّرت للعلمانية والإلحاد وتحرير المرأة من دينها.. لم تكن المدارس والمعاهد المصرية على سبيل المثال في بداية القرن الماضي جاهزة ومتعلمنة بعد؛ لذا تم تجهيز غالب تلك النخب في أوروبا بصورة مفضوحة، لكن لم يكن لهم حيلة في هذا.. ثم جاءت متأثرة بالتنظيرات التي تعلموها، وقاموا فقط بتعريبها وإسقاطها على مجتمعاتهم..

يقول الأستاذ محمود شاكر متحدِّثًا عن تلك (النخبة/النكبة) :

"قال المبشر (ولسن كاش): إن الصحافة لا توجه الرأي العام فقط، أو تهيئه لقبول ما ينشر عليه، بل هي تخلق الرأي العام، وقد استغل المبشرون الصحافة المصرية على الأخص، للتعبير عن الآراء المسيحية أكثر مما استطاعوا في أي بلد إسلامي آخر، لقد ظهرت مقالات كثيرة في عدد من الصحف المصرية، إما مأجورة في أكثر الأحيان، أو بلا أجرة في أحوال نادرة.

وهذا كلام قيل قبل سنة 1923م فهو قول قديم ينبغي تأمله، وأنت تدرس تاريخ هذه الفترة من حياتنا، أما بعد ذلك فإن الأمر قد اختلف بعد أن صار صبيان التبشير مبثوثين في كل مكان، وفي كل صحيفة يتكلمون بلا حرج، وألفاظهم تنضح بالدلالة على حقائقهم، منذ كان الغبي سلامة موسى، إلى أن كان لويس عوض وشيعته من صبيان المبشرين، ثم ما تراكم من الخطر الأعظم بوقوع جماعة لم يحاولوا قط أن يرتابوا فيما يلقى إليهم، فأصاب ذلك من نفوسهم موقعًا، فرددوا كلامًا فتنوا به، وهم لا يدركون ما وراءه من مرامي هذه القوى المجتمعة الشديدة المكر

والبطش، والتي تعمل دائبة بلا غفلة ولا فتور، على هدم نفوسهم، وهدم بلادهم لكي تقع في شَرَك لا مخرج لها منه، أرادت ذلك بعد تمام النكبة أم لم ترده"[4].

هذه النخبة ستصبح بعد ذلك المكون الرئيسي لهيئة التدريس في الجامعات.. ومن تحت أيديهم سيتم تخريج الجيل الثاني: الأدباء..

***

ب. المرحلة الثانية .. الأدباء:

1.التأثير المُباشر.. نجيب محفوظ:

بلا جدال يظل نجيب محفوظ هو أهم وأكبر الأدباء المصريين في القرن العشرين وحتى الآن..

تأثيره هائل حتى قبل فوزه بنوبل.. لديه أسلوب ظاهره حيادي في رواية الأحداث.. لن نحتاج للحديث عنه كثيرًا فهو عبقري بكل المقاييس، تنطق غالب أعماله بالفن الأصيل، وحتى أشد أعدائه لا يملك إلا الإقرار بهذه الحقيقة..

لكن هل نقل نجيب محفوظ تنظيرًا جامدًا أيديولوجيًا إلى قالب أدبي؟

طبعًا سيكون –مبدأيًّا– من المستحيل الحكم على كافة أعماله بناءً على هذا الرأي.. فالرجل تطور كثيرًا في مراحل عمره المختلفة، من وفدي إلى اشتراكي إلى صوفي ينافح عن الليبرالية.. كما أن ما كان يكتبه بوضوح، بدأ يختفي في المجاز أكثر وأكثر، كما في رواية أولاد حارتنا، حتى لو كان مجازًا مفضوحًا جدًّا.. ثم مع الوقت بلغ أوج تألقه وتطوره في رواية الحرافيش.. حين أنشأ عالمًا كاملًا مركبًا يصعب استنتاج علاقته بأحداث تاريخية أو واقعية واضحة.. عالم له واقعه الخاص المفارق للحالة المصرية المعاصرة والذي تشعر بأنه ملتحم بأجزاء فلكلورية من تاريخها في ذات الوقت!

لكن أعمال نجيب محفوظ الأولى كانت واضحة في تأثرها بالفكرة الفرعونية، مثل (رادوبيس) و(كفاح طيبة) و(عبث الأقدار) –فابتعاث التاريخ الفرعوني والتفاخر بحوادثه، كان من أهم أفكار وتنظيرات أستاذه سلامة موسى.. ووضح بعد تتالي أعماله تأثره بالاشتراكية والوفد وغير ذلك من رموز هذه المرحلة العلمانية.. وبكل تأكيد غلب هذا التصور عليه وعلى كافة مراحل تطوره..

لكن البداية كانت أين؟

كانت عند سلامة موسى وأحمد لطفي السيد وغيرهما من رواد العلمانية الكبار: هؤلاء كانوا هم كتاب (التنظيرات)؛ وجاء بعد ذلك تلميذ متأثر، قام بتحويلها إلى أدب، ثم تناولت السينما هذا الأدب لتقدمه في صيغة براقة..

نفس المتوالية: تنظير، ثم أدب، ثم سينما؛ وأخيرًا وعي شعبي متأثر بهذه السينما ..

كم يبلغ عدد من قرأوا كتب لطفي السيد وسلامة موسى؟ أربعون ألفًا؟ كم يبلغ عدد من قرأوا روايات نجيب محفوظ؟ أربعة ملايين؟ كم عدد من شاهدوا أفلام نجيب محفوظ؟ أربعون مليونًا؟

اذن من صاحب الدور الأكبر في صناعة الوعي الشعبي؟ وما المصدر الرئيسي لهذا الوعي؟ نترك للقارئ الإجابة!

وأصول المشكلة في أدب أمثال نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس والسباعي وغيرهم؛ أن كل منهم تتلمذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة على يد الواقع الفلسفي التنظيري العلماني الذي عاشته مصر وقتها على يد النخبة (المستنيرة) التي تتلمذت على يد أساتذة الغرب.. تأمل مثلًا كتاب (مقدمة السوبرمان) لسلامة موسى والذي كان متأثرًا فيه بأستاذه الانجليزي حتى في النظرة العنصرية! ثم تأمل كيف أن هذا قد صار أستاذًا ومنظِّرًا هامًّا لهؤلاء الأدباء، والذين سينقلون مفاهيمه إلى الوعي المصري.. وأخيرًا أجبني مرة أخرى: ما هو المصدر الحقيقي لصناعة الوعي الشعبي طوال القرن المنصرم؟

نعم! إنه الغرب نفسه!

لقد قام الغرب بصناعة (نخبة)، تمامًا كما قال مارشال.. صنع مفكري مصر الكبار، ومن ثم صنع صفوة عرفت كيف تصل للمجتمع وتغيره بالسينما..

وإن كان نجيب محفوظ أكثر حيادية من غيره.. إلا أن مفاهيم مثل الليبرالية التامة، ورفض فكرة الاسلام كدين شامل للسياسة، وقبول حرية العلاقات الجنسية؛ كل تلك المفاهيم ظلت كما هي عنده حتى النهاية.. وظاهرة بقوة في كل أعماله.. حتى بعد أن تطور هو نفسه مع الوقت ليصبح صاحب تصور مختلف لا يوافق الكثير من التفسيرات المادية الماركسية..

***

2. التأثير غير المباشر.. نبيل فاروق:

هل قام نبيل فاروق بنقل (تنظير) فلسفي أو أيديولوجي إلى (أدب)؟

ستكون الإجابة المبدأية : لا طبعًا! فهو ليس كالبريطاني سومرست موم بالتأكيد..

كتابات نبيل فاروق الموجهة بشكل رئيسي إلى الشباب صغير السن لا تحمل صبغة أيديولوجية معينة في ظاهرها.. فلا تحمل مثلًا العلمانية أو الاشتراكية أو الليبرالية، ثم تحاول نشر تلك الأفكار بصيغة المغامرات..

خلفية د.نبيل الثقافية والفكرية التي بدأ منها لم تكن تحمل كبير عناية بهذه الإشكالات.. كما أنه رغم مهاراته الأدبية المبكرة في صغره، دخل من بوابة الأدب الروائي مصادفةً عن طريق مسابقة خفيفة.. كان مجرد طبيب شاب يهوي الكتابة، وجد مسابقة أدبية، قدم فيها أعمالًا بوليسية بشكل مغاير للمألوف، فنجح ودخل عالم الأدب بهذا الأسلوب!

وهذا يعني أنه لم يكن شابًّا مؤدلجًا يريد نقل (رسالة) معينة بصورة مُبطنة بداخل قالب روائي..

كما أن أكثر الاعتراضات على أدبه تجيء ممن يحمل خلفية نقدية أكاديمية تحمل (مقياسًا) للأدب في يدها تقيس به بلا رحمة، وتتعامل مع تلك المقاييس كما لو كانت مُنزَّلة من السماء، فالويل لمن يخالفها!

رغم أن الأدب الروائي قد تطور عبر عدة مراحل تاريخية ومكانية، وله أنواع كثيرة تجعل من مسألة ثبات المقاييس المشهورة له أمرًا فيه نظر..فالرواية "تتخذ لنفسها ألف وجه، وترتدي في هيئتها ألف رداء، وتتشكل أمام القارئ تحت ألف شكل؛ مما يعسِّر تعريفها تعريفًا جامعًا مانعًا"[5].

فكافكا كان يُجرِّد الشخصية عامدًا من كل ما يجلب إليها الاهتمام! حتى جعل اسم بطل أحد أعماله هو مجرد حرف! رفض حتى أن يُطلع القارئ على اسم الشخصية! كان يريد أن يوصل رسالة ومضمون معين بلا تشتت في دهاليز الشخصيات، كاسرًا قواعد الأدب المعتادة.. ففي النهاية هي قواعد أنشأها بشر لهم رؤيتهم الخاصة! كما أن الأدب الأمريكي المعروف بالمدرسة (البيهافيورية/السلوكية)[6] والذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى وازدهر بقوة، والذي كان من رجاله أدباء معروفون مثل إرنست هيمنجواي وفيتزجيرالد –كان يعتمد على الأساليب السينمائية في رواياته وخاصة اعتماده على روايات التجسس والسلسلة السوداء.. وكان هذا على حساب الشخصيات والمدرسة الأدبية التي ترفض عدم الغوص في تفاصيل كل ذات منها.. نبيل فاروق –على أسوأ الحسابات– لا يمكن إنكار انتمائه لهذه المدرسة الأمريكية.. وهي قد أثبتت نجاحها بالفعل..

اذن فمسألة الحكم على نبيل فاروق أنه أديب أم لا؛ والتي يدندن حولها البعض بحماسة: هي محسومة، إن خرجنا من نطاق الأكاديمية المتحجر: نعم هو أديب.. أنشأ عوالم خاصة جديدة وأبطالًا لهم أبعاد ثلاثية تعيش بداخل قرائه، وحصل على شعبية كبرى في أوساط الشباب..

مادام نبيل فاروق أديبًا.. إذن فمن المنطقي جدًّا الاعتراف بأنه كان الأكثر تأثيرًا بصورة مذهلة بعد عصر نجيب محفوظ! فلا الغيطاني نجح في التأثير على ربع هذه الأجيال؛ ولا الأسواني استطاع الوصول إلى كل تلك الشرائح العمرية بكفاءة لينشئ أجيالًا تحفظ أسماء شخصيات الروايات التي قرأتها بسهولة وسلاسة..

حتى عند بروز منافس شبابي قوي جدًّا كان في رواياته عمق أكبر مثل أحمد خالد توفيق، لم يستطع رغم موهبته الوصول إلى كل تلك الكتلة الضخمة المتنوعة مختلفة المشارب..

فهل كان بالفعل نبيل فاروق بريئًا تمامًا من مسألة الأدلجة وصناعة الوعي الشعبي؟

لا! ليس بريئًا تمامًا.. لكنه في الأغلب لم يكن متعمِّدًا ما صنعه!

كانت فترة الثمانينات حرجة جدًّا بالنسبة للمؤسسة الأمنية الحاكمة، وعلى رأسها الجيش والمخابرات.. المزاج الشعبي انتشر فيه الأمل في الصحوة الإسلامية؛ وثورة إيران تطل كالشبح المخيف لتلقي الهلع في قلوب الأنظمة المتجبرة العميلة: بأن الفكرة الإسلامية يمكن أن تصنع معجزة كبرى بهدم الجيوش، التي هي صمام أمان الهيمنة الأجنبية؛ طبعًا بالإضافة لورطة السوفييت في أفغانستان وقتها أمام القوى التي بدأت ترفع شعار العمل الجهادي..

في مصر بالذات كان الوضع شديد التأزم بمقتل السادات، رئيس جمهورية أقوى جيش عربي، وسط جنوده وصواريخه ودباباته، بينما طائراته تحلق فوقه؛ في مشهد عجيب من حيث قوة الرمز والدلالة..

قُتِل السادات بيد الإسلاميين بالذات، بالرغم من قرارات التحفظ والاعتقال التي أصدرها بحق معارضة حوت أسماء علمانية واشتراكية ونصرانية، بل كان فيها رأس النصارى المصريين؛ بالرغم مما كان يمثله الأنبا شنودة وقتها من متطرف عاشق لأساليب الإرهاب وصنع المشاكل الداخلية والاستقواء بالخارج.. كل تلك الطوائف لم تصل له، ولم تنفذ ذلك المشهد الختامي المُبهر لديكتاتوريته؛ بينما فعلها الإسلاميون! أندر الطوائف المصرية ولوجًا إلى الأجهزة الأمنية!

كان على الجهاز الأمني المصري، تلو مقتل السادات، أن يجهز نفسه لمعركة ضخمة مع (الإرهابيين) من وجهة نظره.. وفي مثل تلك الحالات كان لابد من صنع (وعي شعبي) يضع ثقته كلها في يد أجهزة الأمن والمخابرات بالتحديد .. المسألة لم تعد فقط تخص الجيش، بل صارت تمس الجماعة المخططة لسياسات الدولة.. تخص الدولة العلمانية كلها.. لن يحدث ما حدث لسافاك الشاه!

لذا ظهرت على السطح سلسلة من المسلسلات والأفلام التي تُمجِّد في إمكانات المخابرات العامة وبطولاتها، وتزيد من شعبية الجهاز الأمني الأشرس في مصر..

لم يكن ينطلي هذا طبعًا على أوساط المثقفين، لكن ربما كان علمهم بالغرض الحقيقي من هذه الحملة الكبرى، ألا وهو بناء الثقة فيمن سيضرب الإسلاميين بكل أريحية، مزودًا بالتشجيع الشعبي، هو السبب في غض الطرف من قبلهم.. خاصة أن جهاز المخابرات في أغلب رواياته لم يكن يكذب.. لكنه –كذلك– لم يكن يُظهر الجانب القذر في عمله، ولا جهده في تثبيت عرش الحكام الظلاميين الديكتاتوريين..

في وسط هذا العصر الحرج ظهرت كتابات نبيل فاروق.. متأثِّرة بما حولها من أجواء صناعة أسطورة المخابرات.. غير مؤدلجة في إطار ضد إسلامي، لكنها كذلك تبني المزيد من الأساطير الخيالية عن عمليات استخباراتية مصرية، لا معاصرة فقط؛ بل ومستقبلية كذلك (تجري أحداثها في زمننا نحن، الذي تخيل الأديب أن تكون مصر فيه هي أقوى دولة في العالم بمخابراتها العلمية!!)

إذن روايات نبيل فاروق لها مُنطلق تنظيري أيديولوجي تحول إلى شعبي هو الآخر.. لكنه مُنطلق تم تخطيطه في جهاز المخابرات المصرية، والتقطه الأديب الشاب مع الملتقطين، ثم سار عليه بعد هذا..

طبعًا لا يمكن تبرءة جهاز المخابرات المصري تمامًا من مساعدة الرجل مباشرةً واستخدامه، خاصةً أن الأستاذ قد حكى عدة مرات عن لقاءات مبكرة بينهما وملفات لعمليات قاموا بإطلاعه عليها! جهاز المخابرات المصري كان بالفعل يدرك ما يفعله باستخدامه الأديب الموهوب! يبني أجيالًا تضع ثقتها في يد أجهزة الأمن وبالذات المخابرات.. أجيالًا تعتقد أن بطل المخابرات المصرية هو أدهم صبري، البطل العربي المثالي الأصيل، والذي يواجه كافة قوى الغرب والشرق وإسرائيل لمنع تدخلها في قرار الحكام المصريين المخلصين.. قبل أن تُصدم هذه الأجيال عند ثورة 25 يناير 2011 بأن بطل المخابرات المصرية كان هو عمر سليمان السفاح الكبير الذى يواجه كافة قوى الخير لمنع تدخلها في سيطرة الشرق والغرب وإسرائيل نفسها على قرارات مصر! ويعمل بدأب على حماية الحكام المصريين أمثال جمال مبارك وأحمد شفيق![7]

***

ج. المرحلة الثالثة.. السينما:

لنبدأ بنماذج من السينما المصرية وما تحويه من دلالات:

*** <u>فيلم الناصر صلاح الدين:</u>**

هل هناك خداع حقيقي أكبر من تحويل الصراع الصليبي ضد المسلمين إلى صراع قومي لا أثر للدين في جوهره؟

هذا هو فيلم (الناصر صلاح الدين) الشهير!

الفيلم الذي ظهر في زمن (القومية العربية) عام 1963، وحمل قدرًا مذهلًا من الرسائل التضليلية الصارفة عن حقيقة الصراع الإسلامي–الصليبي..

ولا رسالة أقوى من أن يصبح القائد المقرب من صلاح الدين مسيحيًا يقاتل ضد الأوروبيين!

لماذا يقاتلهم؟ لأنه عربي قومي! يُقاتل مع العرب من أجل الدفاع عن (وطنه العربي)!

لا أثر للدين إذًا في جوهر الصراع!

بل إن التدليس يصل إلى ذروته بإظهار ريتشارد قلب الأسد القائد الصليبي السفاح –على أنه مُجرد(مسيحي تقي خُدِع باسم الدين)!

فكيف يصبح (صلاح الدين) مُدافعًا عن العروبة، وهو كُردي؟! غير عربي!!

لقد تم تجاهل هذه الحقيقة الواضحة؛ وعُرِّب الرجل عنوة في هذا الفيلم، لا لشيء سوى لإخفاء الرابط الحقيقي بينه وبين العرب: ألا وهو الإسلام.. وهكذا يختفي جوهر الصراع..

فلا كان صلاح الدين عربيًا.. ولا كان الصراع يتم بشعار الدين لله والوطن للجميع .. ولا كان الجيش يضم قادة من النصارى.. ولا كانت الحروب الصليبية من أجل الأموال كهدف رئيسي.. بل كان يُصرف عليها ما لا يُتخيل من تجهيزات؛ ويكفي أن تتصور زحف عشرات الجيوش قادمة من عدة شعوب أوروبية كبرى، عبر أوروبا والأناضول والبحر المتوسط، وعلى رأسها خير الأمراء والعسكر، يكفي تصور هذا لتعرف هول المشهد، وحجم التكاليف المطلوبة لحملات كهذه.. فأي كنز هذا الذي كانوا يبحثون عنه؟! لقد كانت حرب باسم الصليب، ومن أجل الصليب أولًا.. تواجهها حرب باسم الإسلام، ومن أجل رفعة دين الحق على دين وثنية الصلبان..

ما هذا الفيلم إذن إلا حلقة جديدة من حلقات تحويل (التنظير) العلماني القومي إلى (سينما) براقة رائعة تتغلغل في نفوس الشعب المُراد صنع وعيه وتشكيله في قالب (علماني عروبي قومي)!

***

* <u>فيلم رد قلبي:</u>

تأسيس نظرية هزيمة الأرستقراطية العفنة المتكبرة الظالمة، ممثلة في عهد الملك فاروق، على يد الفرسان النبلاء الشعبيين أبناء الطبقات الفقيرة المتواضعة، ممثلين في الضباط الأحرار.. بمعنى آخر: تحويل هذه الأسطورة النظرية الكبرى والتي سيتاجر بها الجيش لبقائه في الحكم لعشرات السنوات بعدها.. إلى أدب جذاب مقروء.. ثم إلى النهاية الحتمية في فيلم سينمائي مؤثر خلاب..

***

* <u>فيلم الأيدي الناعمة:</u>

عام **1963** مرة أخرى! الأمير الأرستقراطي، من بقايا الملكية الساقطة، والذي يعيش في مجتمع (عبد الناصر) الذي صعد بالبروليتاريا المكافحة، فجعل المساواة بين الجميع هي الأصل..

ويتم التأكيد على أن الفارق بين صاحب الأيدي الناعمة (الأمير:طبقة النبلاء) وبين صاحب الأيدي الخشنة (العامل في هيئة السكة الحديد: طبقة البروليتاريا) يصب لمصلحة الأخير بكل تأكيد في مجتمع مؤسس على الكفاح..

هي معان لطيفة جدًّا.. لكن هل كان لها أثر على أرض الواقع؟! أم كان هذا هو مجرد فيلم دعائي (أيديولوجي) آخر يحول تنظيرات (حتمية انتصار مبادئ ثورة 1952 الاشتراكية) وتنظيرات (انتصار البروليتاريا في عهد ناصر) إلى فيلم سينمائي لطيف قصته مشوقة؟

وماذا تبقى بعد تلك السنوات في الذاكرة مؤثرًا بقوة في الوعي الشعبي؟ تنظير القوميين العرب وكتبهم، أم الأفكار المُقدمة في فيلم (الأيدي الناعمة)؟

(2) المتوالية الغائبة

أين الأدب الإسلامي المقابل لكل هذا؟

نعم؛ هو غائب أو ضعيف جدًا.. ولهذا أسباب متعددة..

فقد مر الإسلاميون بعهد طويل من الظلام والقهر، كانت مفردات المشهد فيه هي المعتقل والتعذيب، أو الانغلاق المجتمعي والملاحقة الأمنية؛ لا أحد يبدو قادرًا على تصور أدب آخر وقتها غير أدب المعتقلات والتعذيب الوحشي.. الحكومات العلمانية كانت مُصرة على تجفيف المنابع مبكرًا، والقضاء على الرموز القيادية المحتملة، خاصة إن كانت من النوابغ..

كما أن أدب المعتقلات وحجم المآسي الضخم كان يعرقل مسألة وضع أدب منتظم مجاوز لهذه المصيبة الكبرى التي يعيشها الفرد.. فمن ذا الذي سيكتب قصصًا عن الحب الشريف، أو يصف البلابل والأزهار، والعوالم الأخرى –بينما يعيش مهددًا بالاعتقال والتعذيب طوال الوقت؟!

فبين إسلامي حركي، يغلب عليه النشاط، ويقل عنده التفكير الطويل، خاصة أن التنظيمات الهرمية الحركية عامة لا تحب من يستقلُّ بتفكيره عنها كثيرًا ولا تشجعه.. وبين إسلامي منغلق على عالم تم بعثه من العصور القديمة، ليعيش فيه بين طيات كتب التراث منفصلًا عن واقعه ومجتمعه!

مرورًا بإسلامي مُفكِّر، سلبي ذائب تمامًا في مجتمعه، لا يستطيع تغييره؛ يتلقى منه منتجاته فقط، وإسلامي آخر يعيش مأساة الملاحقات الأمنية لتشبثه بفكرة الرد العسكري على الهجمة العالمية على دينه، ورؤيته بعدم جدوى أي حل آخر.. كان هذا هو الغالب على الإسلاميين!

وحتى التنظير الكثير الذي أوجدوه، لم يحاول الكثيرون نقله إلى الخطوة الأخرى الضرورية.. نقله إلى فن الأدب.. ناهيك طبعًا عن السينما..

ومن حاول، قام باستدعاء حوداث وأقصوصات من عصور السلف أو الأنبياء ليرويها، رافضًا على الأغلب لأي فكرة إبداع خارج هذا النطاق.. وحصر الإبداع في كيفية عرض هذه الأقصوصات بطريقة مبهرة تجذب الناس إلى قضية آنية مرحلية..

إن تضييع مزيد من الوقت في عدم تشجيع نقل هذا التنظير الذي يقدمه الإسلاميون، إلى أدب مقروء، ثم إلى سينما مرئية: هو هدر غير معقول للوقت، خاصةً بعد تجارب تلك السنوات الطوال..

الانتقال إلى حالة (صناعة الوعي الشعبي) مفقودة بالمقاييس الحديثة.. ولا زال البعض يصر على أن المساجد وحدها هي الأسلوب الأفضل.. والحقيقة أن هناك فئات كبرى تمثل غالبية شرائح المجتمع المعاصر لن تقبل ذلك الأسلوب الدعائي التقليدي، ولابد من كسر قيود التقليدية الدعوية، والنظر إلى الأدب الروائي والفن السينمائي بصورة جادة جدًّا..

ومن غير المعقول منع العمل السينمائي والأدبي ابتداءً، بسبب الخلفية السيئة عند الإسلاميين بشأن هذا النوع من الفن.. فهناك حيل سينمائية كثيرة ومتنوعة يمكنها تجاوز كافة المصاعب الشرعية المعروفة.. مثل تلك الحيلة التي استخدمها صانع فيلم (النساء) الأمريكي لمنع ظهور أي عنصر ذكوري واحد طوال الفيلم حتى لو كان مجرد طفل: الكاميرات تتحرك طوال الوقت – الذكور يتغيبون بصورة لا يظهر تعمدها..
استخدام أفلام الكارتون.. وهكذا!

حيل فنون السينما والكارتون والأدب لا متناهية، تُمكِّن أي شخص موهوب من جعلها ملائمة للشريعة الإسلامية بلا أدنى مشكلة.. لكن ترك هذا المجال كلية هو السذاجة بعينها..

كذلك لابد أن تكون هناك –في الدولة الإسلامية المنشودة– رقابة مشددة على (مصادر التنظير) المعادية للإسلام.. فمن غير المعقول أن يتم فتح الباب لأديب تربيته كانت حصرية على كتابات ماركس وإنجلز، أو جون ستيوارت مِل ومونتسكيو!

إن التحكم في مصادر التنظير بغلق منابع الإلحاد لن يتم إلا على يد سلطة دولة إسلامية.. وأي محاولة أخرى ساذجة مثالية من طراز عبث الحريات الليبرالية وترك كل متلاعب بالشباب يأخذ فرصته كاملة، ثم الادعاء أن فكره لن يحارب إلا بفكر: قد أثبت التاريخ والواقع فسادها مرارًا.. يجب أن تكون هناك رقابة مجتمعية أولية على الأدب الذي يحوي مصادر تنظير مخالفة للشريعة.. والشيطان غالبًا حلو الحديث، يرتدى حلة براقة تعمي الأبصار عن الحق..

لكن ألا يعني هذا بروز خطر محاكم تفتيش إسلامية؟

بكل تأكيد الإفراط في هذه الرقابة مُضر.. ولا يوجد أديب سيبدع بجدية وهو يشعر بمقص الرقيب فوق عنق نصوصه!

والحل هو التحكم مبدأيًّا في التنظيرات والخلفيات التي يمكن السماح لها بالانتشار.. ثم ترك كل أديب يبدع كما يشاء.. المهم أن تكون خلفيته الإسلامية قوية، وإيمانه بالشريعة على خير ما يرام.. دون الخوض الرقابي في مسائل مذهبية أو حزبية منتمية لأي تيار أو جماعة.. يكفي كونه من أهل السنة بالمعنى العام الواسع..

إذن المطلوب هو رقابة على بوابة الداخلين إلى حدائق فنون الأدب والسينما.. لا رقابة عليهم بداخلها، لتهددهم بالضرب على أيديهم في كل حين، فتمنعهم من الإبداع، وتجعلهم يعيشون في رهبة دائمة[8]..
فليكن هذا هو دور المجتمع وعلماء الدين في تلك المرحلة، لتقويم الأديب إن اشتط في تجاوزه –لا مهمة الدولة..

لكن هل معنى ذلك أن الإسلاميين يستطيعون بمجرد كتابة الأدب، غزو عقول هذا الوعي مباشرة؟

هل من السهل إيصال الكثير من مفاهيم الإسلام الكبرى عبر الأدب مهما كانت صادمة لواقع الأمة حاليًا؟

لا! لن يكون الأمر سهلًا أبدًا.. وسيحتاج الإسلاميون لاحترام أحد أهم فنون تغيير الوعي الشعبي: الكوميديا..

(4) الضحك على حصان طروادة!

كيف يمكن تقديم فكرة صادمة جدًّا، وغير معتادة للمجتمع، بحيث يتقبلها مع الوقت، أو على أقل تقدير لا تثير موجة هائلة من الثورة والرفض في التعامل معها؟

هل يقوم التنظير وقتها بالاختفاء في قالب سينمائي أدبي درامي؟ أم عاطفي؟ أي الأشكال أفضل؟

هناك عدة طرق طبعًا، والحيل مرتبطة ببراعة الإنسان غير المحدودة.. ومهارة الأديب والسينمائي في إخراجها معلبة يقبلها الشعب هي الفيصل النهائي للنجاح..

ومع ذلك، فالأكيد أن الكوميديا دومًا كانت هي القالب الأكثر نجاحًا في تطبيع ما لا يمكن قبوله..

ولنأخذ مثلًا تطبيع فكرة الشذوذ الجنسي: المزاج الشعبي الطبيعي يرفضها حتى في الولايات المتحدة نفسها.. وبرغم كل نجاح السينمائيين والأدباء في تطبيع الشذوذ بين طوائف وفئات ضخمة من الشعب الأمريكي؛ إلا أنه لازال مجموع الرافضين عددًا لا يستهان به.. وما تحقق نجاح تطبيع هذه الفكرة بصورة موسعة حقيقية إلا مع نهاية القرن الماضي.. عندما بدأت أمثال (إيلين ديجينير Ellen Degeneres) السحاقية تقوم بعرض مسلسلات وعروض كوميدية تُضحك الشعب وتعلقه بها.. ثم بمرور الزمن ونجاح المسلسل، يكتشف الشعب أن معشوقته الكوميدية هي ملعونة وشاذة جنسيًّا.. فقط بعد ارتباط الجماهير بها وبمواقفها ومقالبها المضحكة..

من نفس هذا العالم تجيء (واندا سيكس Wanda Sykes)، الكوميديانة السحاقية الشهيرة.. كلتاهما خلقتا قبولًا شعبيًّا لتطبيع ظهور السحاقيات، وقبول الشواذ حتى بين من يرفضون هذا الأمر.. ضف إلى هذا الكوميدي اللوطي الشاب (نيل باتريك هاريس Neil Patrick Harris) بطل المسلسل الكوميدي الشهير (كيف قابلت أمك؟ How I met your mother)وغيره، لتتأكد من صعوبة كون الأمر آت بالمصادفة..

وعلى الجانب الآخر يظهر (آدام ساندلر Adam Sandler) الكوميديان الأمريكي المعروف كواحد من أكبر رواد التطبيع غير الشواذ، والتيمة الواضحة الظاهرة في أغلب أفلامه هي تطبيع الشذوذ بتقديمه في إطار كوميدي..

في الحين الذي خشيت فيه (جودي فوستر Jodie Foster) الشهيرة بأدوار الدراما، إعلان شذوذها الجنسي لزمن قريب؛ كان هؤلاء المضحكون يحققون نجاحات كبرى في تطبيع الشذوذ الجنسي بكل قوة وثقة واستمرار..

وبعيدًا عن هذه الفكرة المثيرة للغثيان، فإن الغرض من عرضها كان إثبات قدرة الكوميديا على تغليف الأفكار المخيفة المرفوضة، والتي تثير غضبًا وهياجًا عامًّا إن تم عرضها بصورة مباشرة..

فقد انتقل تنظير (تطبيع الشذوذ الجنسي) من فكرة نخبوية تجريدية، إلى حياة في قصص وروايات ثم إلى متعة مضحكة ومثيرة في السينما والتلفاز..

ولهذا السبب بالتحديد يمكن فهم استخدام الممثل الكوميدي المصري عادل إمام في منتصف التسعينيات –حين حمي وطيس المواجهة النهائية بين النظام والقوى الإسلامية بشكل عام والجهادية الداخلية بشكل خاص– ليقدم فيلمًا مضحكًا صنع جرحًا غائرًا في الإسلاميين بقلب الوعي الشعب ضدهم بأكثر من مسلسل (العائلة) الدرامي الذي هاجم الجهاديين.. حين لم يجرؤ ولم ينجح الكثير من أهل الدراما على تقديم هذا المشهد الهجومي على الإسلام ومظاهره بتصويره كدين عنف وإرهاب؛ وتصوير أعدائه بأنهم أهل الاعتدال والحق.. تقدَّم هو بقالب كوميدي مضحك.. واستمر على خطاه لسنوات طويلة، حتى لم يعد يخلوا فيلم له تقريبًا من مشهد يسخر فيه بطريقة كوميدية من أحد الشعائر والفروض أو أهل الدين..

فعلها عادل إمام وغيره بكفاءة، واستطاع جعل المزاج الشعبي يقبل تطبيع السخرية من الرموز الإسلامية.. وكانت الكوميديا مرة أخرى هي حصان طروادة الذي يقتحم حصون الوعي الشعبي ويجعله يقبل ما لا

يُصدَّق.. وتحول تنظير فرج فودة إلى أدب لينين الرملي ووحيد حامد، ثم لثقله على الوعي الشعبي الذي يحترم الإسلام تم استخدام الحصان الخشبي الأشهر لتقديمه في السينما: الكوميديا.[9]

لقد قام أهل الكوميديا فعلًا بنقل وصف (الإرهابي) من النظام القمعي إلى (الإسلامي) الذي يواجهه.. وفي أمريكا نقلوا وصف (الشاذ) من اللوطي والسحاقية إلى (الطبيعي) الذي يحاربهما!

أصبح من يرفضهما هو الشاذ: لأن (الطبيعي) لابد أن يقبلهما! نجحت الكوميديا فعلًا في قلب مفاهيم كان يبدو استحالة قلبها منطقيًّا..

فإن كان هؤلاء يعرفون خطورة الكوميديا.. فما بال الإسلاميون ينظرون لهذا الأمر دائمًا على أنه لعب وهذر؟

إن بعض أفكار الدين الإسلامي الآن صارت غير مقبولة شعبيًّا بسبب تزييف الوعي الإسلامي عن طريق الاستعمار ومابعد الاستعمار من حكومات عميلة، وهذا باعتراف جميع أنصار وقادة التيار الإسلامي باختلاف فئاته.. وبناء على هذا الاعتراف أصلًا ظهرت أطروحة ضرورة تدرج تطبيق الشريعة..

فلماذا لا يتم استخدام سلاح الكوميديا السينمائية لغزو القلوب والعقول المغلقة، وصناعة وعي شعبي حقيقي يعظم ويوضح مفاهيم الإسلام؟

(5) المتوالية عالميًّا

* على المستوى العالمي.. هل توجد دلائل على هذه المتوالية ؟

فلنأخذ مثالًا كما بعد الحداثة:

فقد مرَّ الأدب الغربي بعدة مراحل فلسفية عامة.. كان منها مرحلة معاصرة تسمى: عصر ما بعد الحداثة..

فما هي فلسفة ما بعد الحداثة تلك؟ ما هو تنظيرها؟

تقوم هذه الفلسفة على عدة مبادئ مثل: تفكيك المفاهيم والدلالات، جعل الصيرورة هي مركز الكون والنسبية هي الأصل؛ كل شيء سيتغير بلا توقف ولا حقيقة ثابتة.. كل كلمة دالة على معنى ومفهوم محدد مصيرها التغيير ولا حقيقة راسخة لها؛ فيتم تفكيك معناها؛ وبالتالي ينفصل الدال عن المدلول –هذه هي ما بعد الحداثة بشكل مخل جدًّا..

من منا إذن يعرف (جاك دريدا) أحد رواد فلسفة التفكيك وما بعد الحداثة؟ كم شخص على مستوى العالم كله قرأ كتبه واطلع على تنظيراته الجامدة؟

ومن الذي تأثر فحوَّل هذه التنظيرات إلى أدب وفنون؟ ثم من الذي حولها إلى ثقافة شعبية بالسينما؟

إن اطلاع جاد لحجم التأثير المختلف لكل من التنظير والأدب والسينما –يجعلك تؤمن بأهمية العنصر الأخير بالذات في الوعي الشعبي العالمي بأكمله!

ولنأخذ جولة في بعض أفلام السينما الأمريكية والعالمية المعاصرة، تلك الأفلام الخلَّابة التي تحوي بداخلها مفاهيم هذه الفلسفة الخطيرة؛ لكن بصورة مبسطة قابلة للابتلاع والمضغ من قِبل الشعوب.. ثم نتلوها بأفلام أخرى تحمل أفكارًا ونظريات أخرى لا تقل أهمية وخطورة:

*** هاري بوتر** Harry potter:

نعم! ستنفعل كثيرًا جدًا مع الشخوص اللطيفة التي تُمثّل جانب الخير في الرواية.. ستتأثر بمأساة (هاري) الشخصية وقصة الحب الخفية بين (رون) و(هرميوني).. قد تبدو هنا المفاهيم واضحة في ثنائيات (خير:شر) أو (حب:كراهية) –لكنك تنسى أن الفيلم أساسًا جعلك تعتبر السحر أمرًا لطيفًا مقبولًا!

عزيزي! هنا الخير هو ساحر يستخدم تعويذات من كتب القرون الوسطى! فقط كانت البراعة أنه في وقت مبكر جدًّا تم فصلك عن العالم الطبيعي وإظهار قبحه الشديد في أهل (هاري) –مقابل جعل العالم المرح الصاخب المبهر هو عالم السحر!

في هذا الفيلم بأجزائه المتعددة، تم استخدام طريق ملتف جدًّا لقبول الآخر والتطبيع مع الاختلاف؛ حتى لو كان ساحرًا يعيش حياته لتعلُّم هذه التعاويذ! وما يزيد من قرائن نفي براءة هذا الفيلم: مسألة التشويه المتعمَّد لعالم البشر الطبيعيين في مرحلة مبكرة جدًّا.. ليغيب الحاجز بين (الطبيعي) و(الشاذ) فينفصل مدلول لفظ الساحر لديك عن دلالته الشريرة![10]

***

*** شريك** Shrek:

ما هو السيء وما هو الجيد في فيلم (شريك Shrek**)؟**

ما هو الخير وما هو الشر؟

كيف يصبح الانتصار هو العودة للوجه القبيح وترك العالم النظيف الطبيعي إلى عالم المستنقع القذر؟!

كيف يصبح التجشؤ وإخراج الريح والاستحمام في القاذورات وأكل الدود وكرات العيون –هي مفردات الطبيعة المرحة التي يمكن تفهُمها؛ بل والتفاعل معها وقبولها.. بينما الإنسان المعادي لكل ذلك –هو الشر المتزمت المتعصب؟!

هل هناك فصل للدال والمدلول في كل مناحي الحياة أكثر من هذا؟ هل هناك تفكيك لكافة المفاهيم أكبر من هذا؟

القبح هو الجيد والجمال هو السيء! الأفعال الشاذة المذمومة هي الممدوحة المستحسنة والأفعال الطبيعية هي المستهجنة!

هل هناك (ما بعد حداثة) أكثر من هذا؟ هل يخلو هذا الفيلم من زرع الأفكار؟

***

* **الرجال اكس** Xmen:

هذا الفيلم بالذات رموزه قوية جدًّا، شديدة الوضوح في ما بعد حداثيتها.. لا خير حقيقي ولا شر حقيقي! لا شاذ ولا طبيعي.. الآخر الذي شذ حدث هذا رغمًا عنه لحتمية التطور البشري.. والمطلوب هو قبول الآخر والتطبيع معه بفصل معاني كلمات كل كلمة عنها.. لماذا تعتبر ذلك الشاب صاحب الأجنحة هو الشاذ بينما أنت الطبيعي؟ لماذا لا يكون هذا الرجل الأزرق المُستذءب هو الخير بينما البشري المُتأنق الذي يرفضه هو الشر؟

هنا يظهر في مسار الفيلم كله مفهوم (الصيرورة) كمركز للحكم على الأشياء.. كل شيء يتطور باستمرار فلا يصلح وصف هذا التطور بالشذوذ! مرة أخرى الفلسفة الما بعد حداثية وكمونها في روايات ثم أفلام شعبية تجارية تنشر هذه الفلسفة على نطاق واسع –دون الأسلوب التوجيهي الممل المرفوض: تنشرها في صورة مشاهِد مُبهرة لكباري تتراقص في الهواء وعنف يخطف الأنفاس من تلاحقه وروعة تصويره ..

***

*** Croods:**

هو فيلم أنيماشن للأطفال وكافة الشرائح العمرية تقريبًا –كما هو معتاد في السينما الأمريكية، ويعرض نظرية أخرى غير ما بعد الحداثة؛ ألا وهي التطور الموجَّه..

الفيلم كان بميزانية هائلة تبلغ 135 مليون دولار وحقق نجاحًا جيدًا جدًا: تدور قصته حول فتاة اسمها إيب، ابنة رجل كهف.. تعيش مع والدها الذي يخاف من كل جديد ويفرض مفاهيمه على أسرته.. حتى جاء شاب اسمه جاي وجعلها ترافقه لمشاهدة العالم الجديد الذي هو أجمل من القديم.. وفي النهاية تتبعه الأسرة بالكامل..

تعرض هذه الفكرة –المُعرَّبة والمتحورة قليلًا عن نظرية التطور الموجه– التي تقول بأن حواء (Eve) هي ابنة رجل وامرأة، جاءا من تطور عادي جدًا؛ فتزوجت آدم الذي امتلك العقل كهدية من الله.. والذي جاء من أب وأم تطورا من سلالة قردة كذلك، وهكذا بدأ نسل البشر العاديين المكلفين وانتهى نسل الهمجيين أشباه القردة..

إذن آدم وحواء ليسا مخلوقين مباشرة –إنما هما أبناء التطور. حتى إن حواء كانت لاتزال أقرب لهيئة القردة في التصرفات والحركات والقوة الجسمانية؛ بينما آدم هو البشري المكتمل. وأبو حواء يفتقد للتفكير والذكاء لأنه رجل كهف لم يتطور بعد للإنسان العاقل!

الآن نجد فيلمًا ميزانيته 135 مليون دولار يعرض نظرية الداروينية (الموجَّهة) في قالب سينمائي ممتع.. فهل كل ذلك مصادفة؛ أم تم توظيف القوالب الأدبية والسينمائية في خدمة فكر ونظرية؟

لم يترك الكاتب كذلك فرصة للإيحاء بتشابه الفيلم مع القصة التوراتية إلا واغتنمها؛ فالفتاة اسمها (إيب Epe**).. وهو اسم قريب للغاية من (إيف** Eve**) أي حواء، وكذلك قريب للغاية من** Ape **أي قرد!**

آدم اسمه يكون (جاي Guy) وهو يعني (شاب) هكذا بإطلاق! هنا لم يستطع اختيار الاسم الأصلي مباشرة فجاء باسم عمومي (شاب) وجعله اسمًا لآدم..

رجل الكهف كانت حياته يظنها الآمن في (منطقة عليا) ويغلقها على أهله؛ حتى جاء الفتى (شاب) في هيئة (وحش/شيطان) أولًا؛ فجذب ابنته بالنار الجديدة عليها، والتي تحبها (هنا يستعمل أسطورة النار الإغريقية ويدمجها في القصة كعامل إغراء بالاتباع) مما جعل مناقشة حادة تدور وانهيار يحدث –يجعل الأب والأسرة ينزلون من الأعلى الحجري المغلق إلى الأسفل، إلى الدنيا المزدهرة بالتنوع والجمال –في محاكاة لحادثة النزول التوراتية الشهيرة..

الفيلم واضح جدًا في مسألة عرض تلك المتوالية ويحمل قدرًا غير بسيط من الأفكار والإيحاءات المقصودة من المؤلف، الذي حاول إظهار ذلك في لمحة اختيار الأسامي ولمحات أخرى متناثرة..

***

(**6**) Osmanli Cumhuriyeti:

مع فكرة أخرى في فيلم الجمهورية العثمانية (عثمانلي جمهوريتي) –وهو فيلم تركي عُرض عام 2008، يبدأ بمشهد غريب لطفل يحاول الإمساك بعصفور من فوق شجرة عالية؛ فيسقط من فوق الجذع إلى الأرض وتُظلِم الدنيا!

فجأة ننتقل للعصر الحاضر: تشريفات وزينة في استقبال السلطان العثماني (عثمان) الذي يحكم الدولة العثمانية في القرن الحادي والعشرين!

تمضي أحداث الفيلم العجيبة؛ لنكتشف أن الأمريكيين يحتلون تركيا، ويتقاسمون النفوذ فيها مع الأوروبيين الآخرين.. يحتقرون الوزراء العثمانيين ويتعاملون مع رئيس الوزراء نفسه كأحقر خادم لديهم! بينما يظل

تعاملهم مع السلطان نفسه بتقدير ظاهري ممزوج بسخرية، وحين يجد الجد –يقف أمامه جندي أمريكي صغير ليفتشه ويهينه بل ويعتقله!

الأخطر من ذلك: هو أن الأمريكان يمنعون تواجد أي نوع من أنواع الأسلحة مع أي تركي! فيقومون بدوريات تفتيش في كل مكان، ومنها مقهى يظهر في الفيلم كتجمع للشباب العاطل المسترخي في خدمة السادة الأمريكان.. حتى إذا ظهرت قصافة أظافر مع أحدهم فيها ما يشبه المدية الصغيرة –أطلق الأمريكيون النار في رأسه بلا نقاش وقبل أن يفهم أحد ما جرى!

صورة قاتمة للغاية! فبرغم أن الفيلم يحاول استخدام خفة الدم والمواقف الكوميدية، إلى جوار قصة الحب الناشئة بين السلطان وإحدى خادماته، والتي سنعرف فيما بعد أنها من قوى المقاومة، وكل هذا في مزيج فولكولوري ملون مرح سريع الإيقاع –إلا أن الرسالة النهائية شديدة القتامة؛ خاصة حينما يقرر السلطان مواجهة الأمريكان مع زملاء الشاب المقتول من الشعب؛ فيُخرج أسلحة هزيلة (بنادق عثمانية أثرية) من المخازن ويوزعها عليهم، وينامون جميعًا سعداء في قصر السلطان بانتظار الصباح الذي ينتفضون فيه، لكن الأمريكان ينقضون عليهم ويقتلون الجميع في أسرتهم؛ ثم يُرغمون السلطان على التنازل عن العرش لطفله المدلل الذي لم يبلغ الحُلم بعد!

بذا ينتهي الفيلم المقبض؟

لا!

يظهر فجأة في آخر الفيلم استكمال لمشهد سقوط الطفل –الذي ينهض بخير حال بعدما استفاق من غيبوبة خفيفة؛ فيذهب راكضًا في مرح!

آمان يا ربي! ماذا يعني هذا؟

حسنًا! هذا الطفل هو أتاتورك! يفترض الفيلم أن أتاتورك سقط ومات أثناء طفولته –بالتالي استمرت الخلافة العثمانية؛ فماذا كان سيجري؟!

هذا الذي حدث في الفيلم هو ما كان سيجري! لكن الله قد أنقذ الأتراك وقام الطفل بخير في نهاية الفيلم!

أتاتورك في تركيا المعاصرة مؤله بالفعل –لا مجرد قول مجاز! تماثيله في كل مكان في كل الأوضاع حتى إنه لا يمكنك إستبعاد رؤية تمثال له في التواليت هنا أو هناك! صوره في كل مكان وفي كافة المصالح الحكومية.. حتى إنك قد تجد تمثالًا برونزيًّا لرأسه بارزًا من الحائط بعدما مررت بتمثاله وصورته بلحظة واحدة في نفس المصلحة الحكومية!

العملات أغلبها لا صورة لأحد عليها غيره! بشارب مرة وبدون شارب مرة أخرى!

العملات المعدنية من فئة الليرة لا نقش عليها لأحد سواه! فإن كان غيره؛ فعلى الأغلب تكون زوجته أو قريب له! أتاتورك في كل مكان! الأخ الأكبر لا يراقبك –بل صار هو حياتك الطبيعية!

لكن كيف تستمر الأسطورة ويستمر تعبيد البشر له؟ نعم! بهذه الوسائل الإعلامية السحرية: الأدب والسينما.. الكوميديا التي تبعث الدفئ في قلبك؛ فتفتحه لغزو الأفكار السامة الحاملة لعوامل التجلُّط في غير موضعها! هكذا تضحك عبر ساعتين من الفيلم وتُفكِّر؛ لكنك تصل كتركي للنتيجة النهائية: الحمد لله أن رزقنا الله بمصطفى كمال!

***

* إذن فحتى بالنسبة للوسط الأدبي والفكري العالمي.. كان المرور بهذه الخطوات هو السبيل الأوفق لصنع الوعي الشعبي: التنظير– الأدب والفنان المتأثر – ثم أخيرًا: السينما.

لا غنى عن هذه الخطوات الضرورية.. فمسألة الاعتماد على التلقين في العصر الحديث غير مضمونة التأثير والقوة. إن أردت نقل الفكر إلى مستوى الشعوب، لا مستوى النخب؛ فلابد من اللجوء إلى هذا الطريق

المُلتف.. والمضمون كذلك –بذا يمكن صناعة وعي عند المسلمين بقضايا أمتهم، في قوالب متكررة المعنى، متغيرة المضمون والأسلوب حتى يمكن نشر المفاهيم الصحيحة بين المسلمين؛ مهما صعب قبولها حاليًّا.. فستساعد تلك المتوالية في غزو القلوب وصنع نقلة حقيقية داعمة للأمة..

الباب الرابع

(1) ليو ستراوس. تاريخ الفلسفة السياسية (ترجمة محمود سيد أحمد) الجزء الأول:29

(2) ف.س.سوندرز. من الذي دفع للزمار؟ -الحرب الباردة الثقافية (ترجمة طلعت الشايب) :285

(3) المصدر السابق :176

(4) محمود شاكر. أباطيل وأسمار :203

(5) عبد الملك مرتاض. نظرية الرواية -بحث في تقنيات السرد :11

(6) المصدر السابق :40

(7) يبدو كذلك أن نبيل فاروق نفسه أصيب بهذه الصدمة في نهاية عهد مبارك.. فتغيرت تيمة سلاسله قليلًا عند نهايتها، وأصابها الاضطراب والتشكيك في كل شيء ومنها الأجهزة الأمنية التي طالما هلل لها، خاصة في سلسلة ملف المستقبل !

لقد عبر اضطراب المشهد الختامي للروايات وتشكيكها في مسلمات البنية التي قامت عليها السلسلة كلها، عن حجم الاضطراب الذي أصابه في هذه الفترة، خاصة بعد مأساة مرضه الشخصي.. لقد استخدمه مُنظري أيديولوجيات (الديكتاتورية) الاستخباراتيين لنقل تنظيراتهم وتغليفها في إطار(أدبي) بوليسي محترم جذاب بصورة طاغية للفئة المستهدفة، لكن انهيار دولة مبارك فضح كل شيء لأصحاب الوعي.. هكذا حاولت المخابرات استعادة بعض البريق المفقود بعد الثورة في عهد طنطاوي والمجلس العسكري بصنع فيلم تسجيلي دعائي عن بطولاتها؛ لكنه مر كالسراب من الوعي الشعبي الثائر وقتها.. ويوضح اللجوء إلى هذا الأسلوب الدعائي المفضوح -وهو ما حاوله المجلس العسكري الحاكم وقتها أيضًا بأفلام تسجيلية مشابهة- مدى هشاشة تلك الدولة الأمنية بعد الثورة.. وحجم جريمة من ثبّت أركانها وأعاد لها العافية مرة أخرى!

وفي النهاية -كان من العجيب أن الأديب لم يستنكف التهليل مرة أخرى لعودة السلطات الأمنية مرة أخرى بصورة أشرس وأشنع بعد انقلاب 30 يونيو!

(8) يمكن هنا أن يقال بأن هذه الفكرة قد تُضفي الشرعيَّة على صناعة الطغاة؛ لكن بأسلوب إسلامي -وهذا إتهام خطير .

وقد حاولت توضيح رفضي لهذا بطلبي أن يمتلك الأدباء حريتهم الكاملة في الكتابة بعد مراقبة أوليَّة فقط لمخزونهم الشرعي.. ولم أقل أن الأدباء سيكتبون لصالح الحاكم أو الدولة؛ فكل منهم حر في تقديمه لما يريد طالما لم يخالف الشريعة.

وحتى رقابته بعد هذا لا وجود لها إلا من قارئي كتاباته، وعلماء الأمة -وهذا شبيه بما يفعله الأزهر دائمًا مع الساحة الفكرية. لماذا تم منع وليمة لأعشاب البحر إن كان للجميع الحرية الكاملة في كتابة ما يشاؤون؟ لماذا تم حجب أولاد حارتنا؟

إنني لم أطالب السُلطة بتوجيه الأدباء -إنما طالبت الأدباء بنقل النظريات والمفاهيم الإسلامية إلى أدب ثم سينما.. وهذه -لمن يتدبر- فكرة تهدد سلطة الدولة الإسلامية نفسها على العقول؛ فترك الأمر بلا رقابة سلطوية للدولة يعني نشر عشرات الروايات والأفلام، التي لا تخالف الشرع -لكنها تعارض توجُّه السلطة الحاكمة!

(9) لا يتغافل إلا نائم عن الدور الخطير والإجرامي الذي لعبه مقدم البرامج الساخر (باسم يوسف) في نزع هيبة كافة التيار الإسلامي ورموز الإسلام في مصر خلال عام حكم الرئيس المصري السابق (محمد مرسي).. فقد أبرز أقل خطأ يمكن السخرية منه على كافة الرموز والدعاة؛ حتى تساقطوا الواحد تلو الآخر، والرمز تلو الرمز، والذي يستحق الإبعاد مع الذي يستحق التبجيل؛ ونُزعت هيبة العلم الشرعي والدعوة، ثم نُزعت هيبة المساجد والدين كله.. فصنع الرجل سابقة في حجم التأثير لم يسبقه إليها أحد؛ وصار عادل إمام وأضرابه مجموعة من الهواة والمساخر التي لا إنجاز لها بجوار فتوحات باسم العلمانية! وقد كان رد الإسلاميين في المقابل ببرنامج جوتيوب وغيره بداية لدخول هذه الفكرة في التيار الإسلامي بعدما قوبلت في البداية بمزيج من استنكار أوترحيب هائل من داخل التيار نفسه -لكن عابها عدم تبني شخص صاحب إمكانات مادية ومعنوية كبيرة لتلك البرامج الصغرى فظلت لا تستطيع مجاراة احترافية البرامج العلمانية بأي شكل من الأشكال رغم اجتهاد أصحابها الكبير؛ وفي نهاية 2013 كانت الساحة الجهادية في سوريا على موعد مع برنامج شبيه كان أسمه (براميل) كان واضحًا أنه سيجيء على هيئة شبيهة بجوتيوب لكنه لم يتجاوز الإعلان التمهيدي وتوقف -وقد كان -للمفاجأة- يقدمه شاب مصري من تنظيم الدولة صاحب الفكر المتجمد.. لكن التجربة لم تكتمل واختفت بعد الإعلان الترويجي إما لظروف الصراع الداخلي -وقد كان البرنامج يتم تجهيزه للسخرية من الجميع (بشار والكتائب الإسلامية المنافسة كجبهة النصرة).. أو تم إيقافه لعدم سهولة تقبل الفكر الجهادي لهذه النقلة المفاجئة في الصورة الإعلامية التي يريدون ترويجها عن المجاهدين دائمًا: فارس جاد ملثم لا مزاح معه يرفع سلاحه في يد وراية العقاب في اليد الأخرى!

على أي حال -فإن المحاولات الإسلامية لاستخدام هذا السلاح ظلت حتى الآن لا تخرج عن ساحة الهواية - ولا تخرج عن ساحة (الرد) و(التعليق على الأحداث الجارية) إلى ساحتي الاحتراف والبناء الفكري المنظم.. وإن كان الأمر سيتحسن مستقبلًا بكل تأكيد.

(10) من الممكن الاستفسار عن السبب في ذِكر هاري بوتر، على سبيل المثال –بينما كاتبة هذه السلسلة دخلت المجال الأدبي بمحض الصدفة! وكيف يُعتقَد أنها تحمل مفاهيم أدب ما بعد الحداثة في رواياتها؟

لمثل هذا الاستفسار بالضبط –قمت باختيار نبيل فاروق في المثال الثاني! لأنه (أديب) متأثر بصورة غير مباشرة؛ متأثر بما يعيشه من واقع نشأ من نظريات فلسفية أو استخباراتية.. وقد دخل إلى الوسط بالصدفة كذلك، كما حدث مع كاتبة هاري بوتر.

ليس كل أدب (مكتوب) بطريقة تتعمد وضع الرسائل بأسلوب مباشر.. وقد كانت الكاتبة متأثرة بعالمها الأدبي المابعد–حداثي بصورة أو بأخرى، وهو سبب ذكري لهذا المثال.. التأثُّر غير المباشر ..

فنبيل فاروق لم يتعمد وضع ثقتك اللانهائية في يد المخابرات وهو يضحك ضحكة شريرة مع عمر سليمان في مبنى المخابرات العامة! كذلك كانت رولنغ.

الختام

781 عام!

مدافعة وعدم يأس لمدة 781 عام!

هذه هي قصة الريكونكويستا باختصار!

***

بعدما انتهى تمام غزو المسلمين لشبه جزيرة إيبريا وضمها للخلافة الأموية، كانت الكرونيكا بروفيتكا chronica prophetica **أول وثيقة تاريخية مسيحية هامة للاسترداد تُكتب في القرن التاسع ميلادي.**

ظهرت الوثيقة في المكان الضيق الذي لم يأبه المسلمون كثيرًا لفتحه: أستورياس.. مكان جبلي ضيق وعِر يطل على المحيط الأطلنطي في شمال غرب أسبانيا.. ليس له فائدة كبيرة ولا منه خطر كبير – فحواضر إيبريا الكبرى والصغرى كلها قد صارت في قبضة المسلمين.. بل إنهم قد أصبحوا يتحركون حتى جنوب باريس شمالًا لمقاتلة الفرنكيين (الفرنجة)! فما الخطر من تلك المنطقة الجبلية المعزولة؟ صارت أستورياس موضعًا لتجمع النصارى.. وبعد أقل من قرن على سقوط إسبانيا ظهرت فيها وثيقة التاريخ التنبؤي (كرونيكا بروفيتكا).. وهي مجموعة من النبؤات للتاريخ أسست لفكر المقاومة والاسترداد في نفوس الأسبان النصارى –فأكدت على الفارق بين النصارى والمسلمين (الولاء والبراء) وأكدت على ضرورته.. ثم تحدثت بتفاؤل –شديد البلاهة – عن دحر المسلمين مستقبلًا واستعادة إسبانيا للنصارى!

هذه البلاهة لكي تدركها لابد أن تتصور وضع المسلمين وقتها –وقد فتحوا المشارق والمغارب وصار خيل المسلم يصهل جنوب باريس فيرد عليه خيل مسلم آخر جنوب الصين! أين الحضارة الغربية؟ أين حضارات الشرق؟ الكل في انحدار.. بل الكل انتهى!

ثم يجيء شخص مجهول ليكتب وثيقة عن أن النصر قادم لا محالة لمجرد بضع انتصارات هزيلة حققها النصارى الأستوريون ضد الأمويين؟! لمن يُتوقَّع هذا الانتصار في النهاية؟ لمجموعة منزوية محاصرة في جبال منعزلة عن الدنيا كلها ببحر الظلمات الأعظم (المحيط الأطلنطي) وبحر المسلمين الأكبر الذي يغلق جبال البرانس؟

وهذه المجموعة لا تملك من الحضارة والعلوم قدر حبة خردل من علوم الغزاة وحضارتهم وقوتهم العسكرية؟

كيف هذا؟!

لكن الوثيقة نشرت الفكر (الأبله العاطفي غير الواقعي) في أستورياس.. ومن أستورياس خرجت واستمرت المقاومة المسلحة ضد المسلمين..

وبعد بضعة قرون انتشر الفكر وصار هو الواقع الذي يدك بلاد المسلمين الأندلسية: فكر المقاومة وعدم الاستسلام للواقع المقيت وانتظار وعد الله مستقبلًا بالنصر ولو بعد قرون!

فتأمل: كيف بدأت؟

بالولاء والبراء وفهم الفاصل بين الأعراق التاريخية المتصادمة وسرد رواية عدائية للآخر – وبعدم الاعتراف بالواقع وبانتهاج منهج المقاومة الأبدية لحين استرداد الأمة – وبالتأكد من أن نصر الله قادم في النهاية ليتوج هذا الجهد المتواصل دون انتظار رؤية ذلك النصر أو اليأس من استحالته!

بالكرونيكا بروفيتكا الوضعية الخيالية –استعاد النصارى أمتهم بعد ثماني قرون!

فما بالك بمن بين أيديهم القرآن والسنة يؤكدان لهم يقينًا أنهم منصورون لا محالة؟

ما بالك بمن وعدهم الرسول بفتح الروم كما تفتح القسطنطينية؟

كيف يخالج المسلمين شكٌ في انتصارهم –وكيف ينتشر فيهم اليأس من طول أمد هزيمتهم؟ ولماذا لا يطلب دعاة التغريب ومحاكاة العرق التاريخي الغربي أن نحذو حذوهم في مثل تلك المثابرة والصمود والولاء للأمة؟!

***

شن الجنرال جياب الفيتنامي حربًا رهيبة على أمريكا المرعبة في فيتنام.. انتصرت أمريكا تقريبًا في كافة المعارك ضد المقاومة الفيتنامية على مدار عام كامل..

هزمته في كل المواضع.. ضربته وسحقت قواته في كل الصدامات.. فارق القوة لا ينكره إلا غبي..

أمريكا لا تفهم سوى الإبادة ثم الإبادة..

لكن قواتها أصيبت بالإنهاك.. لا تستطيع استمالة المقاومة ولا وقف ثباتها مهما ضربوها بالنابالم والأسلحة المحرمة دوليًّا.. المقاومة رغم أنها تُضرب إلا أنها تزداد انتشارًا ولا تتوقف.. أدعياء الاستسلام للأمريكان لا يستطيعون اختراق نفوس المقاومين الصلدة..

في نهاية العام أدركت أمريكا الحقيقة:

أنها انتصرت في مئات المعارك على مدار عام كامل –لكنها خسرت الحرب!

وانتصرت المقاومة!

***

بين علمانيتين –يخوض شباب الأمة معاركهم الكبرى..

علمانية وقحة معادية للدين حتى تصل للإلحاد الصريح في بعض المواضع – وعلمانية ملتحية تتستر بالدين وقد تصل للدروشة الكاملة في بعض المواضع..

وبين هذه وتلك يخوض الشباب الواعي معاركه المؤلمة مع دعاة أبواب جهنم الذين هم من بني جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا –لكنهم مع ذلك يخدمون الأعراق التاريخية المعادية في وأد أي صحوة أو نهضة حقيقية لأمة الإسلام تمكنها من الحصول على حريتها الحقيقية لتسود الدنيا مرة أخرى.

وكل علمانية منهما تحاول من جهتها العرقلة:

– فالأولى بالقهر والغصب والرصاص والعزل الشعبي بواسطة التخويف الإعلامي والسجون..

– والثانية الملتحية بواسطة الدروشة الصوفية أو السلفية أو غيرها من نماذج تسحب المسلمين من ساحات قضايا أمتهم وأحداثها إلى ساحات ذاتية منعزلة كالغيتو الشخصي أو الروحي أو العلمي، فتدعوهم لدين إله ترضى عنه العلمانية الأولى القاهرة – ومن فوقهما القوى العالمية المعادية!

والضغط شديد.. عصيب لا يرحم.. والتفتيت والإذابة يجريان بسرعة البرق.. نماذج إصلاحية تنهار ونماذج جهادية تفشل ونماذج ثورية تُرجَم –الكل يسقط.. وأقول: أنه سيستمر هذا السقوط – لكن سيتبعه ظهور لأفكار أقوى.. ولن ينتهي الصراع أبدًا كما يحاول أتباع العلمانيتين الإيحاء دائمًا.. مهما حاولوا الإيهام بأن هذا الذوبان هو النهائي وأن الحل الوحيد هو الاستسلام للواقع والرضا به والانزواء بعيدًا عن قضايا الأمة التي يستحيل حلها. فالعلمانية الوقحة تعلن أن هذه هي صيرورة التاريخ وحتمية انتهاء الإسلام كنموذج سياسي للحكم – والعلمانية الملتحية ترى أن التاريخ سيتكرر وسيعود الإسلام لكن على يد مهدي منتظر أو غير ذلك وما عليك سوى الانغماس في إصلاح الذات والروح وزيادة العشق الإلهي أو العلم الشرعي بعيدًا عن خوض تلك الحرب الكونية الهائلة والمعركة الأبدية بين أهل الحق وأهل الباطل – وبين الإسلام وأعداءه..

هذه ليست النهاية حقًا كما يريد هؤلاء الإيحاء.. وليس على المسلم الاستسلام واليأس –بل عليه العمل على إصلاح الذات والروح وزيادة العلم الشرعي لاستخدامهم كسلاح يفيد أمته في تلك المعركة

الموضوعية الكبرى.. وليعلم أن انتصار الأمة قد يحتاج لعقود بل قرون من العمل الدؤوب.. وأن انتصار أعداء الأمة في آلاف المعارك لا يعني انتصارهم في الحرب –ما دامت المقاومة مستمرة..

إن مهمتنا كبرى لذواتنا ولأمتنا –فإصلاح الذات بالعمل على تحصيل العلوم الشرعية والإصلاح الروحي والأخلاقي ضرورة لا غنى عنها إن أردنا الدخول في تلك المعركة والاستمرار فيها بثبات حتى تتحرر الأمة وتتمكن..

وكما يخوض العدو معركته معنا بكافة الأوجه والأشكال –علينا أيضًا أن نفهم ذلك ونخوضها معه بلا حصر على وجه واحد كإصلاح أو كإعلام أو كجهاد.. علينا أن نتفهم قدرة الآخر في العمل وعلى ألا ننكر على كل من كان من معنا في خندق المدافعة منتهجًا وسيلة مخالفة لما ننتهجه –ما دام منضبطًا بالشرع ولا يعادي إخوانه..

وعلينا كذلك أن نرتبط بالحق؛ لا برجال ولا بجماعات ولا بأحزاب –فالجماعة التي ستسقط والرجال الذين سينحرفون لن يضروا المعركة القائمة بشيء.. موضوع المقاومة قائم وكل ذات ستهلك لن تفسده أو توقفه.. فاربط نفسك بالحق لا بالرجال ولا بالجماعات..

أمام شباب الأمة عمل كثير وطويل.. وفي كافة الميادين.. وعلينا تربية ذواتنا وأروحنا لإيقاظ أمتنا الكبرى..

وعلى شباب الأمة الحذر من العلمانيتين البراقتين.. فلا خير في قائد جيش يعادي صحوة أمته.. ولا خير في عالم شرع يناهض حراك تلك الصحوة بدعوى النفور من الفتن!

لو كان الأمر كذلك؛ أي تنويم وانعزال خوفًا من أي حراك وصدام –ما نهضت للمسلمين خلافة بعد سقوط العباسيين.. وما جاء صلاح الدين بعد ضياع الشام لأيدي الصليبيين.. وما انتصرت أمة وتحررت.. ولكان وقوع كل أمة في يد أعدائها هو تكرار مؤسف لقصة الهنود الحمر البائدين!

لقد نهض المسلمون بعد بضعة قرون من هيمنة إمبراطوريات مجرمة معادية للإسلام سيطرت على أراضيهم.. نهضوا واستعادوا أمتهم.. والسقوط الأخير رغم بشاعته إلا أن كل من يحاول الإيهام بدوامه أو استحالة النهوض منه شخص كاذب لا يعرف شيئًا لا عن تاريخ المسلمين ولا عن سنن الله في أرضه ولا عن تاريخ الأمم العقائدية الأخرى..

إن هذا الحديث يقين.. سيقول المخذلون والمُثبِّطون أن هذا كلام خرافة.. انتظار ليوتوبيا أرضية ومشيحانية متطرفة تخدر الناس بحثًا عن نهاية التاريخ الغائبة.. سيسخرون ويتغامزون..

لكن كل مسلم لديه عقيدة وإيمان –يعلم أن هذا التخذيل والسخرية إنما هو من طباع أهل الإلحاد الدائم، والذين وصف رب العالمين أفعالهم تلك قائلًا:

(إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون. وإذا مروا بهم يتغامزون. وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين. وإذا رأوهم قالوا إن هؤلاء لضالون. وما أرسلوا عليهم حافظين. فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون. على الأرائك ينظرون. هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون) المطففين: 29–36

إننا نعمل لتحقيق شريعة الله في تلك الدنيا سعيًا للعودة إلى وطننا الأصلي في الآخرة.. وما الاستهزاء والسخرية من سعينا والتوعد بالسقوط والانهيار الحتمي –إلا نسخة متكررة من ضحكات أبوجهل حينما جاء لملاقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في بدر.. نفس العُنجُهيَّة والغرور والاستعلاء والاطمئنان لفارق القوة الساحق.. لكن كيف كانت النهاية؟

وقف الرسول صلى الله عليه وسلم شامخًا بالأعلى.. يحدث جيفهم المنتنة المكوَّمة بالبئر قائلًا:

أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقًا؟ فإني وجدت ما وعد ربي حقًا..

وإنا برسول الله نقتدي.. ونثق بأن عملنا لرفعة دين الله سيجعلنا يومًا أعلى بئر الهلاك الدنيوي والأخروي.. فنقول لجيف الاستعلاء المادي والسخرية المتفوقة القاهرة:

إنا وجدنا ما وعدنا ربنا حقًا..